

١٦٦١

كِتَابُ

رشحات الاقلام شرح كفاية الغلام
على مذهب الامام الأعظم أبو حنيفة النعمان
رضي الله تعالى عنه

تأليف

العالم العلامة ذى الفيض الأنسى والمدد القدسي
سيدى الشيخ عبد الغنى التابلسي
الدمشقي المتوفي سنة ١١٤٣

الطبعة الأولى

على نفقة السادات أحمد ناجي الجمالي
(ومحمد أمين الخانجي وأخيه)
— بالاستانة ومصر —

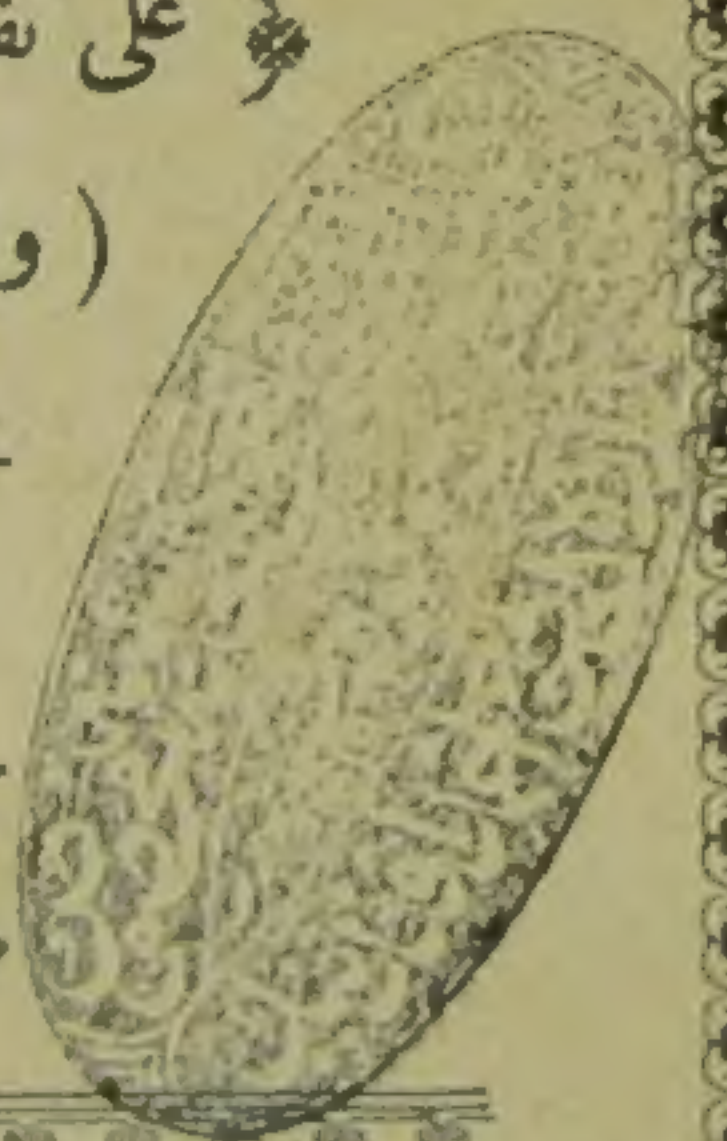
طبعت في سنة ١٣٢٢ هجرية

مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر



6406

١٦٦١



Süleymaniye Kütüphanesi			
Kitap	Şifre		
Yıl	Kitap No		
Eski	Kitap No		865

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل دار السلام . مبنية على أركان الإسلام . ونفع
الجارية والغلام . في السن والفن بتعليم أحكام الشرائع وشرائع الأحكام .
خصوصاً معرفة الشهادتين والصلاة والزكاة والحج والصيام . وما لذلك من
الشرائط وغيرها من الأنواع والأقسام . ثم من الله أشرف الصلاة وأتم
السلام . على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه السادة الأئمة الكرام . والتابعين
لهم بأحسان ما تعاقبت الليالي والأيام . ﴿ اما بعد ﴾ فيقول العبد الفقير . والعاجز
الحقير . عبد الغني بن اسماعيل بن عبد الغني النابلسي الحنفي . عامله الله تعالى
بلطفه الخفي . هذا شرح لطيف العبارة . ظريف الإشارة . وضعته على
منظومتي المختصرة الجامعة للكلام . في أركان الإسلام . التي سميتها كفاية
الغلام . أحلّ به ما تعقد من الفاظها . وأحلّ بأتمد البيان ما انطبق من
جفون الحاظها . ﴿ وسميته ﴾ رشحات الأقلام شرح كفاية الغلام . وأسأل
الله تعالى من فضله ان ينفع بذلك جميع الأنام . وان ييسر لنا حسن الختام .
فانه ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا وَفَّقَا ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُطْلَقًا

(الحمد) أي الشكر (لله) سبحانه وتعالى (على ما وفقا) الألف للإطلاق
وما مصدرية أي على توفيقه ، والتوفيق هو خلق الاستطاعة للطاعة في العبد
ولم أقل خلق القدرة لأن القدرة في اصطلاح الشرع سلامة الأسباب

والآلات الانسانية لانها مناط التكليف والقدرة بهذا المعنى موجودة في
كل مكلف مسلماً كان أو كافراً فيلزم أن يكون الكافر موقفاً وهو ممتنع وأما
الاستطاعة فهي القدرة المقارنة للفعل وهي عرض يخلق الله تعالى للمكلف عند
الفعل لا قبله ولا بعده وقد ذكر الفرق بينهما في علم الكلام (ثم الصلاة)
أي الرحمة من الله تعالى (والسلام) أي الأمان من كل نقصان (مطلقاً) حال
من الصلاة والسلام أي من غير قيد بزمان دون زمان ولا مكان دون مكان
ولا الدنيا ولا الآخرة بل في جميع ذلك الى الأبد

عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفِيِّ التَّيَّيْمِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ

(على النبي) مشتق من النبأ وهو الخبر فاعيل بمعنى مفعول لان الله تعالى أخبره
بالوحي أو بمعنى فاعل لانه أخبر عن الله تعالى أو من النبوة وهي الرفع فاعيل
بمعنى مفعول أي مرفوع الرتبة في الدنيا والآخرة أو بمعنى فاعل أي لكل
من أتبعه في الدارين وهو انسان أوحى الله تعالى اليه بشرع امره بتبليغه اولم
يأمره والرسول اخص منه لانه مأثور بالتبليغ وقيل هما مترادفان (المصطفى)
من الصفة وهي خيار الشيء أي المختار، قال صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى
كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى بني هاشم من
قريش واصطفاني من بني هاشم فانا خيار من خيار من خيار (التَّيَّيْمِيِّ) بكسر
التاء المثناة الفوقية أو بفتحها منسوب الى تهامة بالكسر أو الفتح قال ابن
فارس في المجمل والتهمة شدة الحر وركود الريح وبذلك سميت تهامة وفي
القاموس تهامة بالكسر مكة شرفها الله تعالى وارض معروفة لا بلد ووم
الجوهري وفي محل آخر والحجاز مكة والمدينة والطائف كأنها حجزت بين
نجد وتهامة أو بين نجد والسرارة انتهى وفي النهر شرح الكنز إن مكة من

تهامة بكسر التاء وفتحها لأنها اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز
سميت بذلك من التهم بفتح التاء والهاء وهو شدة الحر أو لتغير هوائها يقال
تهم الدهن إذا تغير انتهى فعلى هذا تهامة موضعان هما في الأصل مكان واحد
اسم لمكة واسم أيضاً لأرض معروفة وكونها اسم لمكة باعتبار أن مكة من تلك
الأرض المعروفة فهو مجاز من إطلاق اسم الكل على البعض والمراد هنا
الاول أو الثاني (وعلى آله) أي كل من آل بمعنى رجع إليه صلى الله عليه وسلم
بنسب وهم أولاد علي وعقيل والعباس وجعفر والحارث والمراد المؤمن منهم أو
بإتباع وهم كل مؤمن ومؤمنة إلى يوم القيامة (وعلى صحبه) بالفتح اسم جمع
كركب ورهط والواحد صحابي منسوب إلى صحابة مصدر بمعنى الصحبة وهو
من لقي النبي صلى الله عليه وسلم من الثقلين مؤمناً به ومات على الإسلام وإن
تخلت ردة طالت الصحبة أم لا (الكرام) جمع كريم نعت للآل والصحب
وهو من الكرم بمعنى الصفح أو الجود ضد اللؤم

(وبعد) فالإسلام لما بنى على الشهادتين فيما روي

(وبعد) أصلها أما بعد فحذفت أما وأقيمت الواو مقامها وأصل أما بعد مهما
يكن من شيء بعد فحذفت مهما يكن وأقيمت أما مقامها كما أقيمت نعم مقام
الجملة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بأما بعد في خطبه وكتبه (فالإسلام)
وهو الخضوع والانقياد بمعنى قبول الأحكام الشرعية والاذعان لها وذلك
حقيقة التصديق والتصديق هو الإيمان فالإسلام والإيمان بمعنى واحد (لما
بنى) بالبناء للمفعول وألف الإطلاق من بناء يبنيه إستعارة تصريحية يقال
بنيت الجدار في الأمر المحسوس (على) الأتيان بلفظ (الشهادتين) تثنية
شهادة من الشهود وهو المعاينة سمي العلم بذلك مبالغة للقطع والجزم أو تفاؤلاً

بمحصل الشهود والشهادتان هما قولك أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً
رسول الله (فيما) أي في الحديث الذي (روى) بالبناء للمفعول وألف الإطلاق
أي رواه الراوى من الرواية وهي النقل عن الغير

ثم على الصلاة والزكاة والصوم والحج من الميقات

(ثم) بني الإسلام أيضاً (على) فعل (الصلاة) المفروضة (وإيتاء الزكاة) في
المال وفعل (الصوم) أي صوم شهر رمضان (و) فعل (الحج) أي حجة
الإسلام المفروضة على المكلف حيث يجب الإحرام له (من الميقات) وهو
موضع الإحرام كما سيأتي وأصله اسم للزمان فاطلق على المكان مجازاً من إطلاق
اسم الحال على المحل، والمراد بهذا ماورد من الحديث الصحيح الذي أخرجه
البخارى في أوائل صحيحه في كتاب الإيمان قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال
أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بُني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله
إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان
، فهذه المنظومة شرح لهذا الحديث لأن فيها بيان هذه الأركان الخمسة التي بُني
الإسلام عليها فمن أتقنها فقد أتقن أركان إسلامه بحسب اجتهاد الامام الأعظم
أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وهو أقدم المذاهب الأربعة وأشهرها وأكثرها
أتباعاً ومقلدين إلى يوم القيامة إن شاء الله تعالى. وغالب أحكامه مبني على اليسر
والسهولة على المكلفين طبق مراد الله تعالى بعباده كما قال الله تعالى «يريد
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» وقال النبي صلى الله عليه وسلم الدين اليسر
وفي حديث آخر يسروا ولا تعسروا

أردت أن أجمع في ذي الخمسة شيئاً به يصلح مثلي نفسه

(أردت) جواب لما أي قصدت من تلقاء نفسي بلا أمر أحد لي بذلك (أن أجمع) من كتب فقه الأئمة الحنفية (في) بيان (ذی) أي هذه الأركان أركان الاسلام (الحسنة) ببدال التاء المثناة الفوقية هاء للوقف عليها من أجل القافية أي الخمسة المذكورة التي هي الشهادتان وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان والحج (شيئاً) مفعول أجمع وتنكيره للتعظيم أي قصدت تصنيفاً وتأليفاً لطيفاً محتوياً على فوائد حجة ومسائل مهمة متعلقة بالأركان المذكورة (به) أي بذلك الشيء (يصاح) من أصاح ضد أفسد (مثلي) من عباد الله تعالى المكنزين بطاعته في الظاهر والباطن (نفسه) أي ذاته الجامعة لجميع صفاته وأفعاله ظاهراً وباطناً

منظومة في غاية اختصار يسهل حفظها على الصغار

(منظومة) بالنصب بدل من شيئاً أو عطف بيان عليه مشتق من النظم وهو في الأصل جمع اللآلي في سلك واحد ثم أريد به تشبيه الكلمات المتناسقة المعنى المجموعة على وزن واحد من أي بحر كان وهذه المنظومة من بحر الرجز ووزنه مستعلن مستعلن مستعلن ثلاث مرات (في غاية) أي نهاية ما يكون والجار مع الجرور صفة لمنظومة (اختصار) والاختصار هو قلة المبني وكثرة المعنى بحيث أن أبيات هذه المنظومة الجامعة لمسائل أركان الاسلام الخمسة بلغت مائة وخمسين بيتاً (يسهل) أي يصير سهلاً والسهل ضد الصعب (حفظها) أي عدم نسيان أبياتها أو إتقان مبانيها ومعرفة أحكام معانيها (على الصغار) من الناس في السن أو الفن وهم المتعلمون المبتدئون خصوصاً من ابتلى بالاشغال الدنيوية ولم يمكنه التفرغ لقراءة الكتب الكبار في العقائد وفقه الحنفية (سميتها) كفاية الغلام في جملة الأركان للإسلام

(سميتها) أي هذه المنظومة (كفاية) أي مقدار ما يكفي من معرفة الدين المحمدي اعتقاداً وعملاً (الغلام) وهو الذكر الذي دون البلوغ ويتحقق به الجارية وما في معنى ذلك ممن لم يبلغ سن التمييز في معرفة الدين وإن كان شيئاً كبيراً يناهز التسعين (في) بيان (جملة الأركان) الخمسة المذكورة (للاسلام) وهو ملة محمد صلى الله عليه وسلم

وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَغْفِرَ وَأَنْ يَكُونَ مُنْقِذِي فِي الْآخِرَةِ

(وَأَسْأَلُ اللَّهَ) أي أطلب منه سبحانه (الكريم) أي الموصوف بالكرم وهو الجود والعطاء (المغفره) ببدال التاء المثناة الفوقية هاء لأجل الوقف لصحة الوزن والقافية وهي التجاوز عن الذنوب والمساحة عنها (وأن يكون) معطوف على المغفرة أي وأسأله تعالى كونه أي اتصافه بأنه (منقذي) بالقاف والذال المعجمة من الانقاذ وهو النجاة والسلامة (في) دار (الآخرة) ببدال التاء هاء أيضاً لما ذكرنا وهي يوم القيمة

فصل في مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله

(فصل) مرفوع بأنه خبر مبتدئ محذوف تقديره هذا فصل (في) بيان (مقتضى) أي ما تقتضيه من مسائل الاعتقاد (شهادة أن لا إله) أي لا معبود بحق (إلا الله) تعالى (و) شهادة (أن محمداً) بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم الذي ولد بمكة عام الفيل ثم هاجر إلى المدينة ومات بها وقبره الآن بها صلى الله عليه وسلم (رسول الله) إلى كافة العالمين وهذا هو الركن الأول من أركان الاسلام الخمسة معرفة الله عليك تقدرض بأنه لا جواهر ولا عرض (معرفة الله) تعالى وهي الجزم بوجوده سبحانه منزهاً عن مشابهة كل شيء جزماً

مستنداً الى دليل عقلي أو كشف الهامي وباتصافه بصفات الكمال وتسميه بأسماء الجلال والجمال فاعلاً كل شيء والدوام على ذلك الى الموت (عليك) يا أيها العاقل البالغ (تفترض) بالبناء للمفعول أي يفترضها الله تعالى في الحال يعني يجعلها فرض عين لأن عبادته تعالى فرض عليك ولا تتأني العبادة الا بعد معرفة المعبود والاذعان له وما لا يمكن التوصل الى الفرض الا به فهو فرض فمعرفة المعبود فرض (بأنه) سبحانه وتعالى والجار مع المجرور متعلق بالمعرفة لانها مصدر (لا جوهر) والجوهر عند أهل السنة والجماعة هو الجوهر الفرد وهو الجزء الذي لا يقبل الانقسام أصلاً لبساطته وهو الذي يتركب منه الجسم فكل جسم مركب منه، والجوهر عند حكماء الفلسفة إما جوهر جرماني أي مادي أو جوهر روحاني والجرماني هو الجسم وأجزاؤه الهيولي والصورة والروحاني العقول والنفوس المجردة وقد أبطله أهل السنة بقسميه وعلى كل حال فالله تعالى منزّه عن أن يكون شيئاً من ذلك لأنه يستحيل أن يكون جسماً لأن الجسم مركب وكل مركب حادث لحادث تركبه بعد البساطة الأصلية وإذا استحال عليه تعالى أن يكون جسماً استحال عليه أن يكون جزء الجسم جوهرًا فرداً أو هيولي وصورة لتعدد الأجزاء وهو واحد سبحانه كما سنذكره في دليل الوحدة أو لافتقاره الى التركيب وتحيزه وتحديدده وهي أعراض حادثة والحادث يفتقر الى القديم فكيف يفتقر اليه القديم ويستحيل عليه تعالى أيضاً أن يكون روحانياً عقلاً أو نفساً قائماً بالجسم أو مجرداً عنه لافتقاره الى التعلق الجسماني أو التجرد الروحاني والتعلق والتجرد عرضان لا مكان انفكاكهما بتجرد المتعلق وتعلق المجرد وكل عرض حادث والقديم لا يفتقر الى الحادث كما ذكرنا (ولا عرض) بالعين المهمة وفتح الراء

وهو مالا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون تابعا لغيره في التحيز فغني وجود العرض في غيره هو ان وجوده في نفسه هو وجوده في غيره أي في محله الذي يقوم به والعرض ثلاثة أقسام الكم وهو المقدار والكيف كاللون والطعم والرائحة والنسبة وهي سبعة أقسام المضاف وهو النسبة المتكررة كالأبوة والبنوة والفوقية والتحتية والأين وهو الحصول في المكان والتمت وهو الحصول في الزمان كالعتاقة والحداثة والوضع وهو الهيئة الحاصلة للجسم من نسبة بعض اجزائه الى بعض أو الى الامور الخارجية كالسماء والارض مثل القيام والقعود والجدة وهو نسبة الشيء الى ملاصق ينتقل بانتقاله كالتعمم والتقصص والتختم والتأثير كالقطع والتأثر كالانقطاع فمجموع أقسام العرض تسعة وهو ممتنع بقاؤه لأن البقاء عرض فلو بقي العرض لقام العرض بالعرض والعرض لا يقوم بنفسه بل لا بد له من جوهر يقوم به فكيف يقوم به غيره وإذا امتنع بقاؤه وجب حدوثه والله تعالى قديم فيستحيل عليه أن يكون حادثاً فليس هو عرضاً سبحانه وتعالى

وليس يحويه مكان لا ولا تذكركه العقول جلّ وعلا

(وليس يحويه) تعالى اي يجمعه ويحيط به (مكان) وهو ما يستقر عليه الشيء والحيز هو الفراغ الذي يشغله الشيء ويملؤه وكلاهما يستحيل على الله تعالى لانه افتقار الى الغير تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (لا) تأكيد لنفي ليس أي لا يحويه مكان (ولا تذكركه) سبحانه وتعالى اي تعلمه علماً تاماً من جميع الوجوه (العقول) البشرية وغيرها من العقول الملكية والجنية وما لا يعلمه الا هو سبحانه وتعالى كما قال «ويخلق مالا تعلمون» فان العقول كلها مخلوقة للاجماع على أن ما عدا الله تعالى مخلوق والمخلوق لا يعلم الخالق الا علماً حادثاً والحادث لا

يشابه القديم والعقول جمع عقل وهو جوهر روحاني منبث في الدماغ أو في القلب تدرك به الحاضرات بواسطة الحواس والغائبات بواسطة الفكر (جل) أي الله تعالى يعني عظم (وعلا) أي ارتفع عن مثال العقول وفي ذكر الإدراك إشارة إلى أن العقول تعلمه سبحانه من وجه كونه موجوداً حقاً متصفاً بصفات الكمال منزهاً عن صفات النقصان ولا تعلمه من كل وجه فتعرفه معرفة تصديق بوجوده وذلك مقدار ما كلفها به

لَا ذَاتُهُ تُشَبِّهُهَا الذَّوَاتُ وَلَا حَكَّتْ صِفَاتِهِ الصِّفَاتُ

(لا ذاته) سبحانه وتعالى القديمة الأزلية (تشبهها) ولو بوجه من الوجوه (الذوات) الحادثة كلها ما كان منها وما لم يكن (ولا حكت) أي ماثلت وشابهت (صفاته) وأسمائه الأزلية القديمة (الصفات) والأسماء كلها

وَمَا لَهُ فِي مُلْكِهِ وَزِيرٌ وَلَا لَهُ مِثْلٌ وَلَا نَظِيرٌ

(وما له) سبحانه وتعالى (في) جميع (ملكه) أي ما يملكه من جميع مخلوقاته المحسوسة والمعقولة (وزير) أي مدبر ومعين، قال ابن فارس في المجمل وأزرت فلاناً موازنة أعتته على أمره ومن ذلك الوزير (ولا له) سبحانه وتعالى (مثل) بكسر الميم وسكون الراء المثناة وهو الشبيه (ولا) له تعالى (نظير) وهو المثل الذي إذا نظر إليه وإلى نظيره كانا سواء كذا في المجمل

فَرَدُّ لَهُ مِنْهُ تَمُّ الْمَعْرِفَةِ وَوَاحِدٌ ذَاتًا وَفِعْلًا وَصِفَةً

(فرد) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو فرد، والفرد هو الذي لا شبه له أي لا يشابهه شيء أصلاً (له) سبحانه وتعالى (منه) أي من جهته تعالى لا غيره (تم) أي تكمل (المعرفة) بإبدال التاء المثناة الفوقية هاء لاجل الوزن والقافية أي لا يعرفه سبحانه المعرفة التامة غيره تعالى لأنه قديم ومعرفة بنفسه قديمة

فهي تامة وغيره حادث ومعرفة به حادثة والمعرفة الحادثة ناقصة فلا تليق بالقديم (وواحد) أي هو واحد جل وعلا، وفي شرح الجامع الصغير للمناوي قال الأزهري الفرق بين الواحد والواحد أن الواحد بني لنفي ما يدكر معه من العدد تقول ما جاءني أحد والواحد اسم بني لمفتتح العدد تقول جاءني واحد من الناس ولا تقول جاءني أحد فالواحد منفرد بالذات في عدم المثل والنظير والواحد منفرد بالمعنى انتهى والمراد اتصافه بالوحدانية (ذاتاً) أي في ذاته سبحانه وهو انتفاء الكثرة عن ذاته تعالى بمعنى عدم قبولها الانقسام والتبعض والتجزى وإلا لكان مركباً في ذاته وكل مركب حادث كما مر (وفِعْلًا) أي في أفعاله تعالى وهو انفراده تعالى باختراع الكائنات عموماً وامتناع اسناد التأثير لغيره تعالى في شيء من الممكنات (وصفه) بالهاء الساكنة لأجل القافية أي في صفاته سبحانه فلا تعدد لصفة من صفاته تعالى بل كل صفة من صفاته واحدة ولا يتصف غيره بصفة تشبه صفة من صفاته تعالى، ودليل الوحدانية أنه لو فرض وجود إلهين اثنين فلا بد أن يتصف كل منهما بصفات الكمال ويتنزه عن صفات النقصان والا لما كان إلهين اثنين وبعد ذلك فاما أن يقدر أحدهما على مخالفة الآخر باعدام ما يوجد الآخر أولاً يقدر فإن قدر لزم عجزها لأنه لا يمكن كلا منهما رفع إعدام الآخر لما يوجد وان لم يقدر لزم عجزها أيضاً لعدم القدرة من كل منهما على إنفاذ مراده

وَهُوَ الْقَدِيمُ وَحْدَهُ وَالْبَاقِي فِي الْقَيْدِ نَحْنُ وَهُوَ فِي الْإِطْلَاقِ

(وهو) سبحانه وتعالى (القديم) لا غيره (وحده) تأكيد للحصر المفهوم من تعريف المبتدأ والخبر، والقدم صفة سلبية وهو انتفاء العدم السابق على الوجود وهو من خواص الألوهية الحققة ودليله أنه تعالى لو لم يكن قديماً لكان حادثاً

ولو كان حادثاً لا يحتاج الى محدث فيلزم الدور أو التسلسل وهو محال (و) هو أيضاً (الباقى) وحده سبحانه وتعالى، والبقاء صفة سلبية أيضاً وهو انتفاء العدم اللاحق للوجود، والمراد البقاء بالذات المختص بالألوهية ودليله إن الله تعالى لو لم يكن باقياً لكان يفنى وينعدم وكل قابل للفناء والانعدام حادث والله تعالى قديم وليس بحادث فهو باق وأما البقاء بالغير كبقاء أهل الجنة والنار فليس هو من صفات الله تعالى لتزده الله تعالى عنه لأنه افتقار الى الغير وهو محال على الله تعالى (فى القيد) أى الحد المحدود كالصورة المحسوسة الظاهرة والهيئة المعنوية الباطنة والمدة المخصوصة والمكان المخصوص وان تغيرت علينا هذه القيود كلها فى كل وقت فانا لا نخرج عن قيد ما منها أصلاً (نحن) معشر المخلوقات كلنا ما كان منا وما لم يكن وتقديم الخبر يفيد الحصر أى لا غيرنا فى قيد أصلاً وذلك هو الخالق سبحانه وتعالى (وهو) عز وجل (فى) حضرة (الاطلاق) من غير قيد أى حد مطلقاً فى ذاته أو صفاته أو أفعاله فلا صورة له تعالى حسية ولا معنوية ولا مدة ولا مكان لذاته ولا لصفة من صفاته ولا لفعل من أفعاله

حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مُرِيدٌ فى خلقه يفعل ما يريد
(حي) أى هو حي سبحانه وتعالى يعنى موصوفاً بالحياة وهي صفة تصحح له الاتصاف بباقي الصفات (عليم) أى موصوف بالعلم وهو صفة ينكشف بها كل ما يقبل الانكشاف من غير احتمال النقيض (قادر) أى له قدرة يرجح بها أحد طرفي الممكن بوجود أو عدم (مريد) أى له إرادة يختص بها الممكنات ببعض ما يجوز عليها من الأحوال (فى خلقه) سبحانه وتعالى أى فى مخلوقاته (يفعل ما) أى شئ أو الذى (يريد) أى يريد من خير أو

شر أو نفع أو ضرر كما قال تعالى «فعل لما يريد»

وهو السميع والبصير لم يزل بغير ما جارحة من الأزل

(وهو) سبحانه وتعالى (السميع) أى المختص بالاتصاف بالسمع القديم القائم بذاته تعالى الذى ليس بأذن ولا صماخ ولا بسبب وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت كما فى سمعنا الحادث (والبصير) أى المختص بالاتصاف بالبصر القديم القائم بذاته تعالى الذى ليس بحدقة ولا اجفان ولا بسبب مقابلة على الاعتدال فى وجود النور كما فى بصرنا الحادث، وما أحسن قول العارف الكامل الشيخ محي الدين بن العربي قدس الله سره لولم يسمعك ولم يبصرك لجهل كثيراً منك ونسبة الجهل اليه محال فلا سبيل الى نفى هاتين الصفتين عنه بحال (لم يزل) بفتح الزاي مضارع منفى بلم مشتق من التزاييل وهو التباين والتباعد والتفرق يقال زيلت بينهم أى فرقت يعنى هو سبحانه وتعالى باق على سمعه لم يبن عنه ذلك ولا تباعد ولا تفرق بل هو على ما عليه كان (بغير) متعلق بالفعل المذكور (ما) حرف زائد بين المضاف والمضاف اليه وهو (جارحة) والجارحة العضو الذى به السمع وبه البصر، وذلك هو العين ذات الحدقة والاجفان والاذن ذات الصماخ والعصب المفروش فى باطنه مشتقة من الجرح والاجترار وهو الاكتساب قال الجوهري فى الصحاح جرح واجترح أى اكتسب والجوارح من السباع والطيور ذوات الصيد وجوارح الانسان اعضاؤه التى يكتسب بها (من الأزل) متعلق بالفعل أيضاً والأزل بالتحريك كما قال ابن فارس فى المجمل هو القدم يقال هو أزلي وأرى الكامة ليست بالمشهورة وفيما احسب أنهم قالوا للقديم لم يزل ثم نسب الى هذا فلم يستقم إلا بالاختصار فقالوا يزلي ثم أبدلت الياء ألفاً لأنها أحق فقالوا أزلي وهو كقولهم فى الرمح المنسوب الى ذي يزن أزني

له كَلَامٌ لَيْسَ كَالْمَعْرُوفِ جَلَّ عَنْ الْأَصْوَاتِ وَالْحُرُوفِ
 (له) سبحانه وتعالى لا لغيره اذ كلام غيره ليس مثل كلامه تعالى
 (كلام) قديم أزلي (ليس كالمعروف) عندنا من كلام المخلوقين وهو صفة
 له تعالى قائمة بذاته لا تعدد فيه ولا تكثر ولا ابتداء له ولا انتهاء وهو
 المتصف تارة بكونه امراً وتارة بكونه نهياً وتارة بكونه خبراً وتارة بكونه
 استفهاماً بحسب ما تعلق به وهذا الاتصاف ظهوره بصورة ذلك عند المخاطبين
 من غير أن يتغير في نفسه عما هو عليه في حضرة ذات الله تعالى كما ان القوة
 الناطقة في الانسان لا تزول بالسكوت ولا تتغير عما هي عليه باختلاف ما
 يصدر عنها من المعاني والكلمات ولا تكثر بكثرة ذلك وتقل بقلته بل تظهر
 بكل معنى وبكل كلمة هي عليه ظهوراً لا تتغير به عما هي عليه في نفسها وهذا
 معنى قولهم إن الكلام الالهي وهو معنى قديم قائم بذات الله تعالى فافهم
 ما أرادوا بالمعنى المقابل للفظ لانه عرض وانما أرادوا ان كلام الله تعالى ليس
 بذات أخرى غير ذات الله تعالى وانما هو صفة قائمة بذاته تعالى لا ينفك عن
 ذاته اصلاً كالقوة الناطقة في ذات الانسان لا تفارق ذات الانسان اصلاً
 (جل) أي عظم وتنزه (عن الاصوات) جمع صوت (والحروف) جمع
 حرف لانه ليس مثل كلام المخلوقين المشتغل على الحروف والاصوات لانها
 اعراض زائلة وكلام الله تعالى قديم، والحاصل أن الله تعالى متكلم بكلامه
 القديم النفساني مع ملائكته وأنبيائه وخاصة أوليائه فيخلق في نفوسهم معاني
 وكلمات على اختلاف لغاتهم وقد ألهمهم بها ما أرادته تعالى مما هو في علمه
 القديم فتلوها ذلك منه على حسب قوة تجردهم واستعدادهم له فسمى في
 الملائكة والأنبياء عليهم السلام وحياً وسمى في الأولياء إلهاماً ولا شك ان

تجرد الملائكة خصوصاً الخواص منهم كجبريل عليه السلام أكثر من تجرد
 البشر وان كان خواص البشر أفضل من خواص الملائكة عليهم السلام لان
 كلامنا في التجرد لافي غيره من الفضيلة وتجرد الانبياء عليهم السلام أكثر
 من تجرد الاولياء رضي الله عنهم ولهذا سمي ما أوحى الى جبريل عليه السلام
 فنزل به على قلوب الانبياء عليهم السلام كلام الله وسمى قرآناً وتوراة وانجيلاً
 وزبوراً وصحائف وما أوحى الى الانبياء عليهم السلام وحياً غير متلو وكلام
 نبوة وحكمة وحديثاً شريفاً وما وقع في قلوب الاولياء رضي الله عنهم إلهاماً
 وحكمة وعلماً لديناً وفيضاً وفتحاً وكشفاً ولا يسمى كلام الله تعالى لعدم تمام
 التجرد ببقاء البشرية قال تعالى « وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من
 وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء » الآية فالاصوات
 والكلمات التي نزل بها جبريل على قلوب الانبياء عليهم السلام هي كلام الله
 تعالى حقيقة لان كلام الله تعالى القديم ظهر بها وتصور بصورها من غير أن
 يتغير عما هو عليه في ذات الله تعالى فمن انكرها أو شيئاً منها أو استهزأ على
 حرف أو صوت منها فهو كافر بالله تعالى وان كلام الله تعالى النازل بها والمتصور
 بصورها منزله عنها أزلاً وأبداً

وبِقَضَاءِ اللَّهِ وَالتَّقْدِيرِ جَمِيعُ مَا يَجْرِي مِنَ الْأُمُورِ
 (وبقضاء) الجار مع المجرور في محل رفع على أنه خبر مقدم (الله) سبحانه
 وتعالى وهو حكمه الأزلي بما يعلمه من أحوال الممكنات (والتقدير) معطوف
 على القضاء والالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه والاصل وتقدير الله
 ويقال له القدر بالتحريك وبالسكون أيضاً وهو تحديد كل مخلوق بحده الذي
 يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر وما يحويه من زمان ومكان وما يترتب

عليه من ثواب وعقاب (جميع) مبتدأ مؤخر (ما) أي الذي (يجري) على
المخلوقات (من الامور) الوجودية والعدمية كالحركة والسكون والموت
والحياة ونحو ذلك

وَكُلُّ مَا يُوجَدُ مِنْ فِعْلِ الْبَشَرِ فَإِنَّهُ بِخَلْقِهِ خَيْرٌ وَشَرٌّ

(وكل ما) أي أمر أو الذي (يوجد من فعل البشر) بفتح الباء الموحدة وفتح
الشين المعجمة وهم بنو آدم سموا بذلك لظهورهم بخلاف الجن أو لظهور بشرتهم
وهي ظاهر جلد الانسان أو من البشارة بفتح الباء وهي الجمال ولا واحد له من
لفظه كالقوم والجيش ويوضع موضع الواحد الجمع والمرأة أيضا (فانه) أي كل
ما يوجد من ذلك حاصل وكائن (بخلقه) سبحانه وتعالى أي تقديره وإيجاده
(خير) بالجر بدل من فعل البشر بدل بعض من كل (وشر) معطوف على
خير والضمير العائد على المبدل منه محذوف تقديره خيره وشره والمراد أفعالهم
الاختيارية الصادرة منهم منسوبة إلى قوة حياتهم العرضية وتأثير قدرهم المجازي
وتخصيص ارادتهم واختيارهم الجزئي فان الله تعالى خالق جميع ذلك منسوبا
اليهم كما ان خلق أعضائهم الجسمانية منسوبة اليهم فهي أفعالهم كسبا وأفعاله
تعالى خلقا وإيجادا ويصح نسبة فعل واحد إلى فاعلين مختلفين بنسبتين مختلفتين
كالدار المستأجرة منسوبة إلى مالكيها وإلى مستأجرها بنسبتين مختلفتين نسبة
الملك ونسبة التصرف

كَفَّ عَبْدَهُ وَمَا قَدْ جَارَا وَهُوَ الَّذِي يَجْعَلُهُ مُخْتَارَا

(كف) بتشديد اللام أي الله تعالى (عبده) العاقل البالغ بما كلفه به من الاعتقاد
الصحيح المطابق لما ورد في الكتاب والسنة على طريقة السلف الصالحين من
الصحابة والتابعين والعلماء العاملين والعمل الصالح الخالي من البدعة على حسب

الطاقة فعلا وكفا بمقتضى أحد المذاهب الاربعة (وما قد جارا) بالف
الاطلاق أي ما جار سبحانه وتعالى في تكليفه له بذلك لان الجور في حق
مخترع جميع المخلوقات من العدم لا يتصور أصلا فانه يتصرف في ملكه بما يريد
وانما الظلم والجور هو التصرف في ملك الغير ولا غير معه تعالى يملك شيئا
أصلا الا بإيجاده سبحانه وتعالى وتمليكك فالما يكون والما يكون كلهم ملكه
جل وعلا يتصرف فيهم كيف يشاء فان كان تصرفه فيهم موافقا لمرادهم في
الدنيا كان فضلا أو استدراجا وفي الآخرة فضلا فقط وان كان تصرفه فيهم غير
موافق لمرادهم في الدنيا والآخرة كان عدلا وحكمة والجور عليه تعالى محال
(وهو) سبحانه وتعالى لا غيره (الذي يجعله) أي يجعل عبده المكلف (مختارا)
أي يخلقه كذلك يختار الخير أو يختار الشر فيثيبه على ما يخلقه له من فعل الخير
ويعاقبه على ما يخلقه له من فعل الشر «لا يستل عما يفعل وهم يسئلون»

أَرْسَلَ رَسُولَهُ الْكَرَامَ فِينَا مُبَشِّرِينَ بَلْ وَمُنْذِرِينَ

(أرسل) سبحانه وتعالى (رسله) بسكون السين المهمة للتخفيف وأصله بضمها
جمع رسول وهو انسان أوحى اليه بشرع وأمره بتبليغه (الكرام) جمع كريم
(فينا) معشر بني آدم أو المكافين ليدخل الجن ولم يقل لنا للإشارة إلى أن الرسل
من جنسنا من البشر فان الظرفية مشعرة بذلك (مبشرين) حال من رسله
أي فاعلين بالبشارة بالكسر وهي اسم من قولك بشرت فلانا أبشره تبشيرا
إذا أخبرته بخبر فقيرت بشرة وجهه، قال في الجمل وذلك يكون بالخير والشر
فاذا أطلقت فالبشارة تكون بالخير والندارة بغيره (بل) حرف إضراب عن
الاقتصار على الأول أي ليسوا مبشرين فقط ولهذا جاءت الواو العاطفة بعده
المقتضية للجمع (ومنذرنا) جمع منذر بصيغة اسم الفاعل من الانذار وهو

الابلاغ ولا يكاد يكون الا في التخويف وتناذر هذا الامر بنو فلان اذا خوف بعضهم بعضاً كذا في الجمل، والمراد بيان حكمة ارسال الله تعالى الرسل من الانبياء عليهم السلام الى عباده المكلفين فضلاً منه تعالى ورحمة من غير وجوب وتلك الحكمة هي بشارة المطيعين له تعالى من عباده برضوانه تعالى والجنة والنعيم المقيم وتخويف الكافرين والعاصين بغضبه سبحانه وتعالى والنار والعذاب الأليم كما قال تعالى « وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين »
 اَيْدَهُمْ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ وَالْحِفْظِ وَالْعَصْمَةِ وَالصِّيَانَةِ

(أيدهم) أي الله تعالى الذي أرسلهم قال في الجمل الأيد القوة يقال آد يثيد اذا اشتد وقوى ومنه قولهم أيد الله (بالصدق) وهو مطابقة الكلام للواقع فكأنهم صادقون عليهم الصلاة والسلام في جميع ما بلغوه عن الله تعالى لان الله تعالى صدقهم بخلق المعجزة لهم النازلة منزلة قوله تعالى صدق عبدي في جميع ما يبلغ عني فلو كذبوا لوقع الكذب في حقه تعالى وهو محال لافضائه الى النقص بعدم الوثوق بالخبر والنقص عليه تعالى محال (والامانة) ضد الخيانة ومعنى الامانة أن يكون موثقاً به في جميع احواله ظاهره أو باطنه بحيث لا يفتقد ولا يخون في قليل ولا كثير ولا جليل ولا حقير وجميع الانبياء كذلك عليهم الصلاة والسلام لان الله تعالى اختارهم من بين سائر بني آدم وآمنهم على اسرار وحيه وهو سبحانه عالم بالسر وأخفى فلو وقعت منهم خيانة في أمر من الامور لعلم بها الله تعالى قبل كونها فلم يؤمنهم على سر وحيه أو لا تقلبت الخيانة أمانة وذلك محال (والحفظ) أي الحراسة من شرور أعدائهم أن يظفروا بهم قال تعالى « انا لننصر رسلنا، الآية وقال « ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون » فالرسل والخلفاء منهم منصورون غالبون

على كل حال لان الله تعالى أمرهم بالتبليغ والقتال وقال عليه السلام فليبلغ الشاهد منكم الغائب وقوله تعالى « يقتلون النبيين بغير حق » فان بني اسرائيل وهم اليهود قتلوا شعياً ويحيى وزكريا وغيرهم من الانبياء عليهم السلام لانهم لم يؤمروا بالقتال، قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما لم يقتل قط نبي من الانبياء الا من لم يؤمر بقتال، وكل من أمر بقتال نصر وغلب ذكره شيخنا زاده في حاشية البيضاوى (والعصمة) من الذنوب الكبائر والصغائر عمدتها وسهوها قبل النبوة وبعدها وجميع ماورد عنهم مما سمي معصية وذنبا في النصوص محمول على كونه كذلك بالنسبة الى مقامهم الشريف كما قالوا حسنات الابرار سيئات المقربين وفي شرح المقاصد للسعد التفتازانى حقيقة العصمة ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها انتهى فذكر التمكن لاجل بقاء التكليف ولهذا قال الشيخ أبو منصور رحمه الله تعالى العصمة لا تزيل المحنة (والصيانة) أي حفظ النسب ووقاية الاعراق والآباء والامهات من البغي والخسة والرزالة والدناءة

أَوَّلَهُمْ آدَمُ ثُمَّ الْآخِرُ مُحَمَّدٌ وَهُوَ النَّبِيُّ الْفَاخِرُ
 (أولهم) أي الرسل عليهم السلام (آدم) أبو البشر صفوة الله صلى الله عليه وسلم (ثم الآخر) منهم بحيث ليس بعده نبي ولا رسول أصلاً (محمد) بن عبد الله خاتم الانبياء والمرسلين صلى الله عليه وعليهم وسلم (وهو النبي) الباقي على رسالته وان مات صلى الله عليه وسلم الى آخر الزمان وانقضاء الدنيا (الفاجر) أي صاحب الفخر وهو الفضيلة والتعظيم
 أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَيْنَا بِالْهُدَى طُوبَى لِمَنِ بَشَرَعَهُ قَدْ اهْتَدَى
 (أرسله) صلى الله عليه وسلم (الله) تعالى منه وفضلاً ورحمة (إلينا)

معشر المكلفين (بالهدي) أي دين الحق والملة الإسلامية (طوبى) وزنه فعل
من الطيب قلبوا الياء واوا للضمه قبلها ويقال طوبى لك وطوباك بالاضافة
وطوبى اسم لشجرة في الجنة كذا في صحاح الجوهري (لمن) أي للذي
(بشره) أي شريعته الإسلامية والجار مع الجرور متعلق بقوله (قد اهتدى)
قدم عليه للحصر اذ الهداية لا تكون بغيره الى يوم القيامة

تَحْصِرُ النَّجَاةُ فِيمَا جَاءَ بِهِ وَهَالِكٌ مَنْ حَادَّ عَنْهُ فَانْتَبَهْ

(تحصر النجاة) أي السلامة من عقاب الله تعالى وغضبه في الدنيا والآخرة
(فيما) أي في متابعة الحق الذي (جاء به) بسكون الهاء لاجل الوزن والقافية
أي أتى به من عند الله تعالى من البينات والهدى (وهالك) في الدنيا والآخرة
(من حاد) أي مال وأعرض (عنه) أي عما جاء به أو عنه صلى الله عليه وسلم
(فانتبه) فعل أمر من الانتباه بمعنى الاستيقاظ من نوم الغفلة خطاب لكل مكلف
وكل ما عنه النبي أخبراً فإنه مُحَقَّقٌ بلا أمتر

(وكل ما) أي الذي أو شيء (عنه) أي عن ذلك الشيء (النبي) صلى الله عليه
وسلم (أخبراً) بألف الاطلاق من جميع الأمور المغيبات في الزمان المستقبل
مثل المغيبات في الزمان الماضي (فانه) أي الذي أخبر عنه (محقق) أي
ثابت واقع في وقته (بلا امتر) بالتقصير واصله المد وهو المجادلة قال في الجمل
ماريت الرجل اماريه مرء جادلته

مَنْ نَحْوِ أَمْرِ الْقَبْرِ وَالْقِيَامَةِ وَكُلٌّ مَا كَانَ لَهَا عَلَامَةٌ

(من نحو) أي مثل وهو بيان لما (أمر) أي شأن (القبر) من حياة الميت
فيه وإقامته سويًا وتفسيره مد البصر وسؤاله منكرو ونكير وتمذبه وتنبيهه
على ماوردت به الاحاديث الصحاح وشرحته العلماء في الكتب المطولات

وأمر (القيامة) بالهاء الساكنة للقافية من بعث الموتى وحشرهم والصراف
والميزان والحوض والحساب والثواب والعقاب والجنة والنار وما فيهما مما
أعده الله للنعيم أو العذاب الأليم وغير ذلك مما يطول ذكره وقد فصلناه
فيما لنا من الكتب المطولة (وكل ما) أي شيء أو الذي (كانت لها) أي
للقيامة (علامه) بالهاء أيضاً وهي اشراط الساعة يعني علاماتها التي أخبر عنها
النبي صلى الله عليه وسلم وهي كثيرة

مِثْلُ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَقِصَّةِ الدَّجَالِ كَنْ مُنْتَبِهًا

(مثل طلوع الشمس من مغربها) ولم يقبل بعد ذلك لكافر ولا لفاسق توبة
(وقصة الدجال) أي الكذاب وانما دجله كذبه لانه يدجل الحق بالباطل
من الدجل وهو تمويه الشيء ذكره في المجلد ، وعن كعب الاحبار أن
الدجال رجل طويل عريض الصدر مطبوس العين يدعى الربوبية معه جبل
من خبز وجبل من أجناس الفواكه وأرباب الملاهي جميعاً يضربون
بين يديه بالطبول والعيودان والمعازف والنايات فلا يسمعه أحد إلا تبعه
إلا من عصمه الله تعالى ويخرج على حمار وهو يتناول السحاب بيده
ويخوض البحر الى كعبيه ويستظل في أذن حماره خلق كثير ويمكث في
الأرض أربعين يوماً ثم تطلع الشمس يوماً حمراء ويوماً صفراء ويوماً
سوداء ثم يصل المهدي وعسكره الى الدجال فيلقاه ويقتل من أصحابه
ثلاثين ألفاً وينهزم الدجال ثم يهبط عيسى عليه السلام الى الأرض وهو متعمم
بعمامة خضراء متقلد بسيف راكب على فرسه ويده حربة فيأتي اليه فيقطعنه
بها ويقتله وقد بسطنا الكلام على ذلك وأمثاله من اشراط الساعة في كتابنا
المطالب الوفية وغيره (كن) يا أيها المكلف (منتبهاً) أي مستيقظاً من نوم

الغفلة واحذر من ذلك فلعلك تدرك زمانه فانه ما من نبي إلا وقد أندر قومه الدجال فينبغي إنذار كل جيل لمن يمدهم من ذاك وتحذيرهم تلك الفتنة العظيمة ، وفي صحيح مسلم ما بين خلق آدم الى قيام الساعة خلق أبلغ وفي رواية أمر أكبر من الدجال

وَصَحْبُهُ جَمِيعُهُمْ عَلَى هُدًى تَفْضِيلُهُمْ مَرَّتَبٌ بَلَا اَعْتَدِي

(وصحبه) أي صحب النبي صلى الله عليه وسلم يعني صحابته (جميعهم) والمراد المؤمنين منهم ظاهراً وباطناً دون المنافقين والذين ارتدوا أو ماتوا على الكفر فان الصحبة في حقهم مبنية على صدقهم ودوامهم على ذلك الى الموت فاذا لم يوجد الصدق والدوام فلا صحبة في نفس الأمر يفهم هذا من قولهم في تعريف الصحابي هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الايمان فان الايمان محله القلب والمنافق إيمانه على لسانه فقط (على هدي) أي دين الحق والسنة النبوية من غير ضلال ولا بدعة ولا فسق (تفضيلهم) أي فضيلتهم ومزيتهم التي يتفاوتون فيها وعظمتهم عند الله تعالى وشرفهم (مرتب) بتقديم البعض على البعض ومعنى التفضيل كثرة الثواب ورفع الدرجة وذلك لا يدرك بقياس وإنما يثبت بالنقل ولا يستدل عليه بكثرة الطاعات الظاهرة اذ قد يكون على اليسير من عمل السرا أكثر من الكثير الظاهر وان كانت الأعمال الظاهرة فيها مجال لغلبة الظن بالتفضيل ذكره السنوسي في شرح الجزرية (بلا اعتدى) أي ظلم للفاضل بتقديم المفضول عليه كإفعلات الرافضة والشيعة بتقديم علي وتأخير أبي بكر وعمر رضي الله عنهم اجمعين

فَهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَبَعْدَهُ عُمَرُ وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ ذُو الْوَجْهِ الْأَعْرَضُ

(فهم) أي أهل التفضيل المنصوص على تفضيلهم (أبو بكر) واسمه عبدالله

ابن عثمان أبي خثافة بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي توفي رضي الله عنه بين المغرب والعشاء في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة من الهجرة وهو ابن ثلاث وستين سنة (وبعده) أي بعد أبي بكر رضي الله عنه في الفضيلة (عمر) بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب ابن لؤي توفي شهيداً آخر سنة ثلاث وعشرين من الهجرة وهو ابن ثلاث وستين سنة (وبعده) أي بعد عمر رضي الله عنه في الفضيلة (عثمان) بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف قتل في سنة خمس وثلاثين من الهجرة بعد أن حصر في داره عشرين يوماً وكان ابن تسعين سنة رضي الله عنه (ذو) أي صاحب (الوجه الأغر) أي المشرق المنير وكان لقبه رضي الله عنه ذو النورين لأنه تزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوج أولاً قبل النبوة رقية وماتت عنده بعد أن ولدت له غلاماً وسماه عبد الله ثم تزوج أختها أم كلثوم فماتت عنده أيضاً ولم تلد له وقال النبي صلى الله عليه وسلم لو كانت عندي ثالثة لزوجتها عثمان وهذا من الفضائل الخاصة به رضي الله عنه فانه لا يعرف أحد تزوج بنتي نبي غيره

ثُمَّ عَلَى ثَمَّ بَاقِي الْعَشْرَةِ وَهِيَ الَّتِي بِجَنَّةٍ مُبَشَّرَةٍ

(ثم) بعد عثمان رضي الله عنه في الفضيلة (علي) بن أبي طالب بن عبد المطلب ابن هاشم كفيل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحجوره وابن عمه وصهره على أفضل بناته فاطمة الزهراء رضي الله عنها (ثم) بعد الخلفاء رضي الله عنهم في الفضيلة (باقي) الصحابة (العشرة) بالهاء الساكنة لأجل القافية وهم الستة الباقيون طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن

أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم (وهي) أي هذه العشرة المذكورة الصحابة (التي بجنة) أي بدخول الجنة في يوم القيامة وتذكيرها للتعظيم (مبشرة) بالهواء أيضاً للقاء أي بشرها النبي صلى الله عليه وسلم كما روي أصحاب السنن وصححه الترمذي عن سعيد بن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عشرة في الجنة أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان وعلي والزبير وطلحة وعبد الرحمن وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد والمبشرون بالجنة كثيرون وإنما اشترى ذكر هذه العشرة لأنهم وردوا كذلك مجموعين في حديث واحد وغيرهم في أحاديث متفرقة أخرج السيوطي في الجامع الصغير عن الديلمي في مسند الفردوس بإسناده عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شباب أهل الجنة خمسة حسن وحسين وابن عمر وسعد بن معاذ وأبي بن كعب وفي كتاب منبر التوحيد للنجم الغزي رحمه الله تعالى ونشهد بالجنة لمن شهدنا صلى الله عليه وسلم كالعشرة وفاطمة بنته وإنيها الحسن والحسين وعبد الله بن سلام وعكاشة بن محصن وغيرهم

وما جرى من الحروب بينهم فهو اجتهاد فيه شادوا دينهم (وما) أي الذي (جري) أي كان ووقع (من الحروب) بيان لما (بينهم) أي بين الصحابة رضي الله عنهم من الاختلاف وأولها من مقتل عثمان رضي الله عنه (فهو) أي ذلك الجاري بينهم والواقع منهم (اجتهاد) كان لهم في الأحق بالخلافة إتيان مصالح المسلمين والاجتهاد هو النظر في الأدلة الشرعية لاستنباط حكم الحادثة الزمانية وهو الاجتهاد الشرعي لا الاجتهاد العقلي الذي هو مستنبط من القوانين العقلية والاصطلاحات الزمانية والميل مع الهوى النفساني والفرس الشيطاني من حب الرياسة والحمية الجاهلية فإن هذا الأمر

ممتنع في حق الصحابة الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالعدالة في قوله خير أمتي القرن الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وقال النووي رحمه الله تعالى وقد اتفقت العلماء على أن خير القرون قرنه صلى الله عليه وسلم والمراد أصحابه (فيه) أي في ذلك الاجتهاد أو فيما جري بينهم من الحروب (شادوا) أي جصصوا وأحكموا ومنتوا وأصله طلى الحائط بالشيد قال الجوهري في الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص أو بلاط وبالفتح المصدر تقول شاده يشيده شيداً جصصه والمشيد المعمول بالشيد (دينهم) أي دين الاسلام على حسب اختلاف اجتهادهم رضي الله عنهم في ذلك والحق إنهم كلهم عدول ومتأولون في تلك الحروب وغيرهم من المخاصمات والمنازعات ولم يخرج شيء من ذلك أحدهم عن العدالة لأنهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من محل الاجتهاد كما يختلف المجتهدون بعدم في مسائل من الدماء وغيرها ولا يلزم من ذلك نقص أحد منهم والمصيب علي وأصحابه والمخطئ معاوية وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين فإن قلنا كل مجتهد مصيب فلا إشكال وإن قلنا المصيب واحد فالمخطئ في الاجتهاد في القروع مع انتفاء التقصير عنه مأجور غير مأزور، وسبب تلك الحروب أن القضايا كانت مشتبهة ولشدة اشتباهها اختلف اجتهادهم وصاروا ثلاثة أقسام رضي الله عنهم أجمعين فقسم ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في طرف علي رضي الله عنه وإن مخالفه باغ فوجب عليهم نصرته وقاتل الباغي عليه فيما اعتقد ففعلوا ذلك ولم يكن محل لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة الامام العادل في قتال البغاة في اعتقاده، وقسم عكس هذا ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في طرف معاوية رضي الله عنه فوجب عليهم مساعدته وقاتل الباغي عليه، وقسم ثالث اشتبهت عليهم القضية وتخيروا

فيها فلم يظهر لهم ترجيح أحد الطرفين فاعتزلوا الفريقين وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم لانه لا يحل الاقدام على قتال مسلم حتي يظهر انه مستحق لذلك ولو ظهر لهؤلاء رجحان أحد الطرفين وانه الحق لما جاز لهم التأخر عن نصرته في قتال البغاة عليه فكلمهم معذورون مأجورون

هَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ الْوَاضِحُ وَبِالَّذِي فِيهِ الْإِنَاءُ نَاضِحٌ

(هذا) المذكور في شأن حروب الصحابة رضي الله عنهم (هو الحق) لا غيره (المبين) أي الظاهر (الواضح) عند أهل الانصاف من المؤمنين (وبالذي) الجار مع المجرور متعلق بناضح وقدم عليه للحصر (فيه) الضمير راجع الى قوله (الإناء) وان تأخر لفظاً فانه متقدم رتبة لأنه مبتدأ وهو الوعاء (ناضح) خبره من النضح وهو رش الماء وأصله قولهم * وكل إناء بالذي فيه ينضح * ومن هذا القبيل أيضاً قولهم ما خرج من فيك فهو فيك وقولهم الكلام صفة المتكلم يعني ان الرافضة والشيعة وجميع فرقهم وأنواع أهل البدع والضلال الخائضين في شأن الصحابة رضي الله عنهم والمتكلمين في أمر حروبهم بما هو افتراء عليهم وبهتان في حقهم وطعنهم فيهم وقذفهم لهم ولعائشة رضي الله عنها المبرأة بنص القرآن كله صفة الطاعنين وما كانوا عليه في أنفسهم من أنواع الخبائث وأوها في مرآة أهل الطهارة والنقابة عصابة التقوي والورع وخلاصة الناس بعد الانبياء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنهم أجمعين

وَمَا سَوَى الْإِسْلَامِ فِي الْأَذْيَانِ فَإِنَّهُ وَسَاوِسُ الشَّيْطَانِ
(وما) أي الذي أودين (سوي) دين (الاسلام في) جملة (الأديان) كلها (فانه) أي ذلك الدين هو غير الاسلام (وساوس) جمع وسوسة وهي الصوت

الخفي يكون من (الشيطان) في صدر الانسان قال تعالى «ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه» يعني هو مردود عليه ومعاقب على ترك دين الاسلام وقال تعالى «ان الدين عند الله الاسلام» فدين الاسلام هو الدين المعترف عند الله تعالى وجميع الأديان التي في الأرض باطلة لأنها مجرد وسوسة شيطانية وتوهمات نفسانية

❦ فصل في إقام الصلاة ❦

(فصل) أي هذا فصل (في) بيان أحكام (إقام) بالكسرة إقامته قال شيخنا زاده في حاشية البيضاوي في قوله تعالى «كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات» الاراء والاراءة ربما تحذف منه انتاء كما في قوله تعالى « وإقام الصلاة » كذا نقله الزمخشري عن سيديويه (الصلاة) أي تقويمها وتعديلها وإدائها على الوجه الاكمل المشروع وهذا هو الركن الثاني من أركان الاسلام الخمسة
إِنَّ الصَّلَاةَ أَتَمُّهَا لِلْإِنْسَانِ لَهَا شُرُوطٌ وَلَهَا أَرْكَانٌ

(ان الصلاة) وهي في اللغة الدعاء والثناء قال تعالى « وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم » أي أدع لهم ان دعائك طمأنينة لهم عند الله تعالى ويقال في التحيات والصلوات أي الاثنية كلها لله وفي الشرع عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة المشتملة على الدعاء والثناء وغيرها والصلاة أقوى فروع الايمان لانها لم تخل عنها شريعة مرسل وتشتمل على الخدمة بظاهر الجسد كالقيام ونحوه وباطنه كالنية ونحوها ولكنها لما صارت قرينة بواسطة البيت المعظم باضافته الى الله تعالى كانت دون الايمان الذي صار قرينة بلا واسطة ولذا كانت من فروعه لامنه وبه يظهر وجه تقديمها على ما سواها من العبادات فرضها الله

تعالى على المؤمنين خمس صلوات ركعتين ركعتين ثم زاد في اربع منها من ركعة الى ثنتين وبقيت الفجر كما كانت اشعارا بالاصل والاختيار في القراءة علامة الزيادة وبقيت على اصحابها في الجمعة ووجب في العيدين كذلك ثم زاد الوتر ثلاثا على خلاف فيه بين الائمة ولا يكفهم من الصلوات بما سوى ذلك الا ما التزموا بنذر أو شروع أو لزومهم بحضور جنازة أو تلاوة أو سنة تأكدت لمتابعة النبي صلى الله عليه وسلم وكان فرضها ليلة المعراج وهي ليلة السبت لسبع عشرة خلت من رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهرا من مكة الى السماء وكانت الصلاة قبل الاسراء صلاتين صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة بعد غروبها قال الله تعالى «وسبح بحمد ربك بالعشي والابكار» (ايها الانسان) المكلف بها وهو المسلم العاقل البالغ وان وجب على الولي ضرب الصبي والصبيبة اذا بلغا عشر سنين على تركها قال عليه الصلاة والسلام مروا اولادكم بالصلاة وهم اولاد سبع واضربوهم عليها وهم ابناء عشر كذا ذكره في شرح الدرر والصوم كالصلاة ولا يجب عليه شيء ما لم يبلغ الحلم وفي الملتقط واذا بلغ الصبي عشر سنين يضرب لاجل الصلاة باليد لا بالخشب ولا يجاوز الثلاث وكذلك المعلم ليس له ان يجاوز الثلاث قال عليه الصلاة والسلام لمرء من المعلم اياك ان تضرب فوق الثلاث فانك اذا ضربت فوق الثلاث اقتص الله منك (لها) اي للصلاة (شروط) جمع شرط بسكون الراء وهو ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه بل يكون خارجه (ولها) اي للصلاة (اركان) ايضا وهي جمع ركن والركن ما يتوقف عليه وجود الشيء ويدخل فيه فيكون جزءا من ماهيته

فَمِنْ شُرُوطِهَا طَهَارَةُ الْبَدَنِ مِنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ وَهِيَ غَسْلُ مَنْ

(من) جملة (شروطها) اي الصلاة (طهارة) اي نظافة (البدن) اي بدن الانسان

(من حدث) وهو مانعة شرعية تقوم بالاعضاء الى غاية استعمال المزيل (أكبر) نعت للحدث وهو الذي لا يرتفع الا باستعمال الماء في جميع البدن وذلك الجنابة والحيض والنفاس (وهي) الطهارة من ذلك (غسل) بضم الغين المعجمة وسكون السين المهملة (من) اي الانسان الذي

أَوُلِّجَ فِي إِحْدَى سَبِيلَيْ مِثْلِهِ أَوْ مُنْزِلَ بِشَهْوَةٍ مِنْ أَصْلِهِ

(اولج) اي ادخل حشفة ذكره او قدرها من مقطوعها (في احدي) تأنيث احد لان السبيل مما يجوز تذكره وتأنيثه قال السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه المزهر في علم اللغة فيما يذكر ويؤنث السبيل والطريق وقال الاحفش اهل الحجاز يؤنثون الطريق والصراط والسبيل والسوق والزقاق والكلام انتهى (سبيلي) تشية سبيل وحذفت النون لاضافته الى (مثله) اي انسان آخر تمكن مجامعته احترازا عن مجامعة البهيمة والصغيرة التي لا تشتهي فان وطئ البهيمة بلا انزال لا يوجب الغسل لقلة الرغبة في جماعها واعدم الموافقة في النوعية التي منشأها الرغبة وفي القنية معزيا الى اجناس الناطقي قال أبو يوسف فرج البهيمة كفيها لا غسل فيه بغير انزال ويعزر وتذبح البهيمة وتحرق على وجه الاستحباب ولا يحرم أكل لحمها انتهى، وأما الصغيرة فاذا أمكن الايلاج في محل الجماع ولم يجعلها مفضاة فهي ممن تجامع فيجب الغسل بجماعها وان كان الجماع يجعل مسلكتها واحدا لا يجب الغسل وان توارت الحشفة لقصور الداعي ما لم ينزل (أو منزل) معطوف على من أولج وهو الذي أنزل المنى (بشهوة) حاصلة من أصله أي أصل الانزال المفهوم من اسم الفاعل وأصل الانزال انفصال المنى من صلب الرجل أي ظهره وترائب المرأة أي عظام صدرها ولا يشترط أن يكون شهوة في حالة خروجه الى ظاهر البدن ولكن الشهوة شرط وقت

إنفصاله عن مقره فلو انفصل عن مقره بلا شهوة وخرج فلا غسل عليه كمن سقط من علو أو حمل شيئاً ثقيلاً، قال في شرح الدرر فرض الغسل عند خروج منى ولو في نوم منفصل عن موضعه بشهوة قيد بها لأنه لو خرج منه بحمل شيء ثقيل ونحوه لم يفرض عندنا خلافاً للشافعي وإن لم يخرج إلى ظاهر البدن بها أي بشهوة

كَذَا بِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ انْقَطَعَ وَفَرَضُهُ تَعْمِيمُهُ لِلْجِسْمِ مَعَ
(كذا) أي مثل الحكم المذكور غسل (بحيض) أي بسبب خروج حيض وهو دم يخرج من رحم بالغة لاداء بها وهي بنت تسع سنين وأقل مدته ثلاثة أيام بلياليها وأكثر مدته عشرة أيام (و) بسبب خروج (نفاس) بكسر النون وهو دم يعقب خروج أكثر الولد فاذا خرج أقله لا تصير نفاساً ولا حدة لأقله وأكثر مدته أربعون يوماً (انقطع) أي كل واحد من الحيض والنفاس فإن الغسل إنما يجب بهما عند انقطاعهما (وفرضه) أي الغسل وهو ما تفوت الصحة بفوته (تعميمه) أي المقتسل (للجسم) أي لجسمه والمراد ما يمكنه غسله من ظاهر جسده بلا حرج من داخل القلفة والسرة والشارب والحاجب وجميع اللحية والفرج الخارج وما تحت الخاتم والقرط الضيقين لا مافيه حرج كالعين وثقب الأنف وضم وضمرة المرأة وبها إن بل أصلها بخلاف الرجل
غَسَلَ فَمِ وَالْأَنْفَ بِالْمَاءِ الطَّهْرُورِ كَرَّا كِدَ الْغَدِيرِ أَوْ مَاءِ النَّهْرِ
(مع غسل فم) وهو المضضة ولو شرب الماء عباً لا مصاً (و) غسل (الأنف) وهما فرضان في الغسل عندنا ويجب إيصال الماء في الأنف إلى ما تحت الدرن إن كان يابساً وفي الرطب اختلاف المشايخ كما في القنية (بالماء) متعلق بتعميمه (الطهور) أي الذي ليس بنجس ولا مستعمل (كررا كد) أي ساكن

(الغدير) وهو مستنقع ماء المطر وذلك أن السيل غادره كذا في المجمل وهو الماء غير الجاري وحكمه جواز الوضوء والغسل منه وكذلك فيه سواء كان قليلاً أو كثيراً إذا لم يكن مامس الأعضاء من مائه مساوياً لباقيه أو غالباً عليه ولم يكن فيه أو في بدن المتوضي أو المقتسل نجاسة وإن كانت قليلة وإن كان مساوياً أو غالباً فلا يجوز فيه ولا منه وإذا كانت نجاسة فإن كان دون عشر في عشر فهو نجس وإلا فإن تغير أحد أوصافه بالنجاسة لونه أو طعمه أو ريحه تنجس وإلا فهو طاهر طهور (أو ماء النهور) جمع نهرو وهو الماء الجاري وأدناه ما يجري بنبهة أو يعمده الناس جارياً وإن لم يكن جريانه بحد ولو وقعت فيه نجاسة فإنه لا يتنجس ما لم يتغير بها لونه أو طعمه أو ريحه

وَسَنٌّ فِي أَوَّلِهِ الْوُضُوءُ مَعَ نِيَّتِهِ ذَلِكَ وَتَثْلِيثُ جَمْعٍ

(وسن) بالبناء للمفعول أي سن النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنن الغسل (في أوله) أي الغسل (الوضوء) كوضوء الصلاة بمراعاة فرائضه وسننه ألا غسل رجليه إذا كان في مستنقع الفسالة حتى لو كان قائماً على لوح أو حجر لا يؤخر غسل قدميه (مع نيته) أي الغسل بأن ينوي به استباحة الصلاة ولو لم ينو شيئاً جاز عندنا (ذلك) بالبدال المهمة أي ذلك أعضائه في المرة الأولى ليعم الماء البدن في المرتين الآخرتين وهو واجب في رواية عن أبي يوسف (وتثليث) وهو تعميم الماء لجميع البدن ثلاث مرات (جمع) أي عم لكل الأعضاء في كل مرة إذ لو لم يعم إلا في المرة الثالثة فهي مرة واحدة وشرطها من حدث أصغر قل تطهيره وهو الوضوء يا رجل
(وشرطها) أي الصلاة أيضاً (من حدث أصغر) وهو المانعة الحكيمة التي ترتفع باستعمال الماء في بعض البدن دون بعض (قل تطهيره) أي الحدث

(وهو) أي تطهيره (الوضوء) مشتق من الوضأة وهي الحسن (يارجل) خطاب للفلان لأنها كفايته ولكن بطريق التفاؤل أو المجاز باعتبار ما يؤل إليه وفرضه أن تغسل الوجه كذا يداك حد المرفقين آخذاً (وفرضه) أي الوضوء (أن تغسل) يا صريد الوضوء (الوجه) وطوله من مبتدأ مسطح الجهة إلى أسفل الذقن وعرضه من شحمة الأذن إلى شحمة الأذن الأخرى فيدخل فيه ما بين العذار والأذن وباطن اللحية الخفيفة التي تري بشرتها لا باطن الكثيفة بل ظاهرها وظاهر الشارب والحاجب لا باطن العين بخلاف الماء في (كذا) أي مثل ما ذكر في افتراض الغسل (يداك) فغسلهما فرض (حد المرفقين) ثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس (آخذاً) حال من فاعل تغسل المقدر والاصل أن تغسل يديك آخذاً في غسهما حد المرفقين

ومسح رُبع الرأس فرض عين كغسل رجلتك مع الكعبين (ومسح رُبع الرأس) بماء جديد أو باق بعد غسل عضو لا مسحه إلا أن يتقاطر لا مأخوذاً من عضو سواء كان ذلك العضو مفسولاً أو ممسوحاً كذا في شرح الدرر ومحل المسح على الشعر الذي فوق الأذنين لا ما تحتهما كما في الخلاصة (فرض عين) فإن عند الشافعي رحمه الله تعالى المفروض أدنى ما يسمى مسحاً ولو شعرة وعند مالك رحمه الله تعالى جميع الرأس وكذلك عند أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى إلا أن أكثره يقوم مقام كله (كغسل) في كونه فرضاً (رجلتك) يا صريد الوضوء (مع الكعبين) ثنية كعب وهو العظم المرتفع المتصل بعظم الساق من طرفي القدم

وسن فيه نية والتسمية غسل اليدين أولاً للتنقية

(وسن فيه) أي في الوضوء (نية) في ابتدائه وهي سنة مؤكدة وكذلك في في الغسل كما مرّ بأن يقصد رفع الحدث أو امتثال الأمر أو استباحة الصلاة (وتسميه) بأن يقول في ابتدائه بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل بسم الله على الماء الطاهر والحمد لله على الاسلام الطاهر وفي الكفاية وعن الوبري يتعوذ في ابتداء الوضوء ويبسمل للتبرك والأفضل فيه أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم انتهى، وقيل المراد بالتسمية ذكر الله تعالى حتى لو قال لا إله إلا الله والحمد لله صار مقبلاً لسنة التسمية كما جزم به في شرح ابن ملك وجامع الفتاوى (غسل) بحذف العاطف لضرورة الوزن (اليدين) إلى الرسغين سواء كان مستيقظاً من النوم أو لم يكن مستيقظاً (أولاً) أي في ابتداء الوضوء قبل إدخالهما الاناء ثلاثاً (للتنقية) أي التنظيف لانهما آلة لغسل بقية الاعضاء فينبغي البداية في تنظيفهما

ثم السواك والاولا غسل الفم والأنف والترتيب فيه فاعلم (ثم السواك) أي استعماله بيده اليمنى كيف شاء أي يبدأ فيه من الاسنان العليا او السفلى من الجانب الايمن أو اليسر طولاً أو عرضاً أو بهما ويكون بكل عود الا الرمان والقصب وافضله الراك ثم الزيتون وعند عدم الاسنان أو عدم السواك يعالج بالأصبع من اليد اليمنى أو خرقة خشنة (والاولا) بكسر الواو وهو المتابعة من وإلى بينهما وإلا تابع وذلك بغسل الاعضاء على التعاقب بحيث لا يحف العضو الاول مع اعتدال الهواء والبدن بغير عذر أما إذا كان لعذر بأن فرغ ماء الوضوء أو انقلب الاناء فذهب لطلب الماء وما أشبهه فلا بأس بالتفريق على الصحيح وكذا إذا فرق في الغسل والتيمم (غسل) باسقاط حرف العطف لاستقامة الوزن (الفم) وهو المضمضة بثلاث مياه (و) غسل

(الانف) وهو الاستنشاق بثلاثة مياه أيضاً فلو تَمَضْمَض ثلاثاً من غرفة واحدة لم يصير آتياً بالسنة وذكر الصيرفي انه يصير آتياً بها واختلفوا في الاستنشاق ثلاثاً من غرفة واحدة قيل لا يصير آتياً بالسنة بخلاف المضمضة لان في الاستنشاق يعود بعض الماء الى الكف وفي المضمضة لا يعود لأنه يقدر على إمساكه ويلفظ الى الارض كذا في السراج الوهاج (والترتيب فيه) أى في الوضوء جميعه من حين غسل اليدين الى الرسغين الى غسل الرجلين حتي في تقديم المضمضة على الاستنشاق وتقديم مسح الرأس على مسح الاذنين ومسح الاذنين على مسح الرقبة فهو ترتيب في الفروض والسنن ولهذا قلنا (فاعلم) بصيغة الامر وكسر الميم لاجل القافية

تِيَامُنْ وَمَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ مَعَ أُذُنَيْكَ وَالتَّخْلِيلُ ضَعُفَ

(تيامن) بحذف حرف العطف للوزن وهو تقديم اليد اليمنى على اليسرى والرجل اليمنى على اليسرى، وفي السراج الوهاج ينبغي تقديم مسح الاذن اليمنى على الاذن اليسرى لكننا نقول مسحهما معاً أسهل وألحق بعضهم الخدين بالاذنين في الحكم وليس في أعضاء الطهارة عضو ان لا يستحب تقديم الأيمن منهما الا الاذنين فان كان الرجل أقطع لا يمكنه مسحهما معاً فانه يبتدئ باليمن وباخذ الأيمن انتهى، وقال بعضهم ان التيامن مستحب وفي النشف وتحفة الملوك التيامن سنة (ومسح كل) أي جميع (الرأس) مرة واحدة بأى وجه كان كذا ذكره الحلبي في شرح المنية (مع) بسكون العين المهملة لغة فيها (أذنيك) تثنية أذن والخطاب للمتوضي المفهوم من الكلام وفي هذه المعية إشارة الى ما ذكره من أن مسح الاذنين بماء الرأس وفي الخلاصة مسح الاذنين سنة ولا يؤخذ للأذنين ماء جديد عندنا فحسن لكن لو فعل

وفي البحر مع انه لو أخذ ماء جديداً من غير فناء البلة كان حسناً كذا في شرح مسكين، فاستفيد منه ان الخلاف بيننا وبين الشافعي في انه اذا لم يأخذ ماء جديداً ومسح بالبلة الباقية هل يكون مقبلاً للسنة فعندنا نعم وعنده لا أما لو أخذ ماء جديداً مع بقاء البلة فانه يكون مقبلاً للسنة اتفاقاً انتهى، وكيفية مسحهما أن يمسح داخلهما بسبابتيه وخارجهما بإبهاميه (والتثليث) بالنصب مفعول مقدم لقوله ضاع والألف واللام فيه عوض عن المضاف اليه والتقدير تثليث الغسل، قال في شرح الدرر وسنته أيضاً تثليث الغسل لأعضاء الوضوء المغسولات وقال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في شرحه خرج الممسوحات كالرأس والجبهة والخف لان تكرار الغسل لاجل المبالغة في التنظيف وليس كذلك في المسح فلو ثلث فيها كره انتهى وانما يكره اذا كان التثليث بماء جديد قال في شرح الدرر في المكروهات وتثليث المسح بماء جديد ذكره الزيلعي ونقل في معراج الدراية عن المبسوط تكرار التثليث بماء واحد لا بأس به وبمياه بدعة (والتخليل) بالنصب أيضاً معطوف على التثليث أي تخليل اللحية وهو أن يدخل أصابع يديه في خلال لحيته من الأسفل الى الأعلى بعد تثليث غسل الوجه وتخليل الأصابع أيضاً من اليدين والرجلين بعد وصول الماء الى خلالها والا فهو فرض قال في الخلاصة وتخليل الأصابع بعد إيصال الماء سنة انتهى وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما بماء متقاطر وفي الرجلين ان يخل بخنصر يده اليسرى فيبدأ من خنصر رجله اليمنى ويمتد بخنصر رجله اليسرى ويكون من أسفل الرجل في باطن القدم وفي السراج الوهاج لو توضأ في الماء الجاري أو في الحوض الكبير وغمس رجله في الماء أجزاءه وان لم يخلل الاصابع وفي الخلاصة ولو أدخل يده في

الماء الجاري أو الحوض وترك التخليل جاز والظاهر أن المراد بالجواز والجزاء حصول السنة (ضع) فعل أمر خطاب للمتوضي أيضاً أي أجعل ذلك في السنن ناقضه ما من سبيليك خرج والدم عنه الجرح كالقيح انخرج (ناقضه) أي الوضوء (ما) أي شيء معتاد الخروج أو غير معتاده (من سبيليك) تلبية سبيل وهو طريق البول والغائط والخطاب للمتوضي (خرج) بمجرد بدؤه ولو لم يسئل (و) ناقضه أيضاً (الدم) إذا كان (عنه) أي عن الدم (الجرح) بالضم اسم لموضع الجراحة وبالفتح مصدر (كالقيح) أي مثل والدم القيح أيضاً والصدید (انخرج) يعني انفتح فسال منه الدم أو القيح أو الصدید وتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير في الوضوء أو الغسل بخلاف ما لم يسئل ووقف على رأس الجرح كما إذا غرزت إبرة فارتقي الدم على رأس الجرح لكن لم يسئل فإنه غير ناقض

والقيء ملئ القم والنوم إذا أزال مسكة وسكر أخذاً

(و) ناقضه أيضاً (القيء) من صفراء أو علق أو طعام أو ماء لا من بلغم نازل من الرأس أو صاعد من الجوف إذا كان ذلك القيء (ملئ) بكسر الميم (القم) وهو أن يضبط عن أن يخرج من المم يتكاف ومشقة حتى لو لم يتكاف في كظمه لخرج من فيه وقيل أن يمنع من الكلام (و) ناقضه أيضاً (النوم إذا) كان بحيث (أزال مسكة) بالضم ما يمسك به وما يمسك الأبدان من الغذاء والشراب أو ما يبلغ به منها كذا في القاموس والمراد هنا المعنى الثاني وهو ما يمسك الأبدان، قال في شرح الدرر وناقضه نوم يزيل مسكته أي قوته الماسكة وهو النوم بحيث يزيل مقعده عن الأرض وهو النوم مضطجماً أي واضعاً أحد جنبيه على الأرض أو متكئاً على أحد ركبتيه أو مستلقياً على قفاه أو مكباً على وجهه فإن المسكة

إذا زالت لا يعمرى عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمتيقن به (و) ناقضه أيضاً (سكر) بضم السين المهملة (أخذاً) والالف للأطلاق أي أخذ المتوضي بحيث أدخل في مشيته تمايلاً ولو كان ذلك السكر من أكل الحشيشة كما ذكره في النهر مختصر البحر

كذلك الإغماء والجنون مع ضحك المصلي ولة الجار استمع (كذلك) أي مثل ما ذكر من النواقض ناقضه أيضاً (الإغماء) وهو آفة تعرض للدماغ والقلب بسببها تعطل القوي المدركة والحركة حركة ارادية عن أفعالها وأظهار آثارها ذكره الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في شرحه (والجنون) وهو سلب القوة المدركة والفرق بينه وبين الإغماء أن العقل في الإغماء مغلوب وفي الجنون مسلوب وهما حدثان في الأحوال كلها في الصلاة وغيرها قل ذلك أو أكثر لأن هذا وإن قل أكثر من النوم مضطجماً وحكم السكر حكم الإغماء (مع) بالسكون أيضاً (ضحك) بكسر الضاد المعجمة وسكون الحاء المهملة أو بفتح الضاد مع سكون الحاء فهما لغتان من أربع لغات ذكرها الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على شرح الدرر حيث قال وأما الضحك فقيه أربعة لغات ضم الضاد المعجمة وكسر الحاء وأسكانها مع فتح الضاد وكسرهما كما ذكره النووي، وهو في اللغة أعم من القهقهة ومن معناه الاصطلاح ومن التبسم فالقهقهة ما يكون مسموعاً للمقهقه ولجيرانه بدت نواجذه أولاً والمراد إمكان السماع ومعناه الاصطلاح ما يكون مسموعاً للمقهقه فقط دون جيرانه والتبسم ما لا يكون مسموعاً للمقهقه ولا لغيره والضحك هنا هو القهقهة بقريئة ما يذكر من وصفه (المصلي) بلام العهد الذهني وهو المكاف العاقل البالغ ذكره أكان أو أنثى أو خنثى فلو تقهقه الصبي في صلاته بطلت صلاته ولا ينتقض وضوءه

وكذلك القهقهة خارج الصلاة لا تنقض الوضوء ولكن يستحب أعادته والمراد بالمصلي فاعل الصلاة المطلقة وهي ذات الركوع والسجود فلو تقهقهه البالغ في صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة أو سجدة الشكر فسدت صلاته وسجدة ولا ينتقض وضوءه وسجود السهو جزء من الصلاة فالقهقهة فيه تنقض الوضوء والمراد بالمصلي أيضاً المصلي حقيقة لا من هو في حكم الصلاة كالنائم في صلاته قائماً أو قاعداً أو راكعاً أو ساجداً على هيئة السنة فإنه إذا تقهقه لا ينتقض وضوءه أيضاً، وهل يشترط في نقض الوضوء بالقهقهة أن يكون يصلي بطهارة وضوء فقط لا غسل فيه خلاف ولهذا لم نشر إليه قال في شرح الدرر وناقضه أيضاً فقهه بالغ يقظان يصلي بالتوضي أي بمباشرة الوضوء وفي شرح الوالد رحمه الله تعالى أو التيمم فإنها تنقضه أيضاً كما في السراج الوهاج وغيره فيكون قوله بالتوضي احترازاً عن وضوء في ضمن الغسل بحيث لا تنقضه لكن الصحيح خلافه وإنها تنقضه أيضاً كما في التاجية وفي فتح القدير ولو اغتسل جنب وصلى فقهه هل تبطل ويعيد الوضوء اختلف فيه فقل لا يعيد لأنه ثابت في ضمن الغسل فإذا لم يبطل المتضمن لا يبطل المتضمن والصحيح أنه يعيد الوضوء لأن أعادته واجبة عقوبة له لذا في المحيط (وله) أي لذلك المصلي الضاحك أو الضاحكة (الجار) أي من يجاوره وهو من يقرب منه ويدنو إليه في مجاسه ذلك إن كان هناك أحد أو بحيث لو كان أحد (استمع) أي سمع صوت ضحكه فيكون ضحكه حينئذ قهقهة كما ذكرنا

وشرطها طهارة المكان والثوب حتى بدن الإنسان

(وشرطها) أي الصلاة أيضاً (طهارة المكان) أي مكان المصلي الذي يصلي فيه والمراد منه موضع القدم والسجود فقط أما الأول فبإتفاق الروايات وأما

الثاني ففي أصح الروايتين عن أبي حنيفة وهو قولهما قال في غرر الأذكار فلو كان تحت قدميه عند الافتتاح أكثر من قدر الدرهم لم تجز صلاته وفي الخلاصة وإن كان في موضع سجوده يجوز عند أبي حنيفة في رواية وعندهما لما كان السجود بالجهة فرضاً وإنها أكثر من قدر الدرهم صار طهارة مكانه فرضاً انتهى وأما طهارة موضع يديه وركبتيه وحذاء بطنه وصدره فليست بشرط فلو كان عليها نجس صحت الصلاة لأن الوضع على النجاسة كلا وضع والسجود على اليدين والركبتين غير واجب فكأنه لم يسجد عليها وهذا ظاهر الرواية، قال في الحاوي وإن كان الطاهر موضع قدميه لا غير جازت صلاته في الفتوى وإن كان موضع جبهته وقدميه جازت بلا خلاف بيننا، وإذا صلى وتحت قدمه أو كليهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم لا يجزيه وإن كان على موضع جلوسه على السرج جاز انتهى، ولو صلى فقام على النجاسة وفي رجليه نملان أو خفان أو جوربان لا يجوز ولو افترش مافي رجليه يجوز ولو بسط كفه على موضع النجاسة وسجد عليه لا يجوز ذكره الوالد رحمه الله تعالى (و) طهارة (الثوب) أيضاً أي ثوب المصلي المراد ما يلبسه مما يتحرك بحركته حتى لو كانت النجاسة في طرف عمامته والقاء على الأرض ولم يتحرك بحركته جاز والأفلا، وفي المحيط لو صلى وفي يده جبل مشدود على عنق الكلب تجوز صلاته لأن الجبل لما سقط على الأرض انقطع حكم الاتصال به فصار كالعمامة الطويلة (حتى) شرط الصلاة أيضاً طهارة (بدن) وهو ظاهر جسد (الإنسان) المصلي والعطف بحتى هنا للتدريج وفي الأولوية لأنه إذا كان من شروط الصلاة طهارة ما هو منفصل عن المصلي وذلك هو المكان والثوب فطهارة ما هو غير منفصل أولى وهو البدن بشرة وشعرا من نجس غلط فوق دَرهم وفوق عرض الكف في مثل الدَّم

(من نجس) متعلق بطهارة والنجس بفتح الجيم عين النجاسة وهو المراد هنا وبكسر الجيم مالا يكون طاهرا (غاظ) بصيغة الفعل الماضي مبنيا للمفعول أي غلظه الشرع يعني حكم بكونه غليظا وهو النجاسة الغليظة كبول مالا يؤكل لحمه ولو من صغير لم يأكل غير اللبن وغائط ودم وخمر وخرء دجاج وبط وأوز وطاؤس ودراج وروث وحشى وبعر إذا كان ذلك النجس (فوق) أي أعلى وأكثر من قدر (الدرهم) وهو مثقال وزنه عشرون قيراطا لأنه إذا كان قدر الدرهم كان معفوًّا عنه لا يمنع صحة الصلاة لكنه يكره كراهة تحريم لوجوب غسله ووجوباً دون الفرض وغسل الزائد على الدرهم فرض والأقل منه سنة فتركه مكروه تنزيها وهذا في نجس كثيف ذي جرم (وفوق) معطوف على فوق الدرهم أي أكثر من مقدار (عرض) مقعر (الكف) وهو داخل مفاصل الأصابع وبينه وبعضهم أنه بحيث لو وضع في كفه ماء وبسط كفه لاستقر في كفه (في) نجس مغلظ رقيق يسيل (مثل الدم) والبول والخمر ونحوهما فلو كان مقدار عرض مقعر الكف كان معفوًّا عنه لا يمنع صحة الصلاة كما ذكرنا في قدر الدرهم

أو خف قدر ربع أدنى سائر قبول ما كؤل وخرء الطائر

(أو) من نجس (خف) معطوف على غاظ أي كان نجسا نجاسة خفيفة إذا كان ذلك النجس (قدر) أي مقدار (ربع أدنى) أي أقل ثوب (سائر) لأقل عوة وهي عورة الرجل من تحت سرته إلى تحت ركبتيه فلو كان النجس المخفف أدنى من ربع ذلك الثوب كان معفوًّا عنه تصح به الصلاة مع الكراهة كما تقدم في قدر الدرهم قال في شرح الدرر وعنى مادون ربع ثوب قيل المراد به ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة وقدره أبو يوسف بشبر في شبر وفي شرح

الشيخ الوالد رحمه الله تعالى أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمئزر وهو أصح ما روى كما ذكره الأقطع وقيل ربع موضع النجاسة كالذيل والدخريص وهو البنية والعضو المصاب كاليد والرجل وقيل ربع جميع الثوب والبدن (كبول) حيوان (ما كؤل) اللحم كالابل والبقر والغنم وبول الفرس أيضاً وإن اختلفت الرواية في كراهة أكل لحمها مع الموافقة على أنها ليست للنجاسة (وخرء الطائر) بلام المهد الذهنى أي المهود عند الفقهاء إن خراه نجس وهو مالا يؤكل لحمه كالصقر والبازي والشاهين فأن خراً ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر كالحمم والمصفور وهذا طير يرزق من الهواء وأما ما يؤكل لحمه مما لا يرزق في الهواء كالبط والأوز ونحوها فخرؤه نجس نجاسة غليظة كما تقدم

وشرطها استقبال عين الكعبة لمن يرى وغيره للجهة

(وشرطها) أي الصلاة أيضاً (استقبال عين) أي ذات لاجهة (الكعبة) وهي البقعة والهواء إلى عنان السماء لا الحيطان حتى لو وضعت في مكان آخر لا يصح التوجه إليها ولو صلى في مكان مرتفع منها صح التوجه، قال في شرح فتاوى الحجة الصلاة في الآبار والجبال والتلال الشاخنة وعلى ظهر الكعبة جائزة لأن القبلة من الأرض السابعة إلى السماء بخذاء الكعبة إلى العرش (لمن) أي لمصل (يري) أي يشاهد عين الكعبة وهو المكى، قال صاحب الهداية في التجنيس من كان بمعاينة الكعبة فالشرط إصابة عينها ومن لم يكن بمعاينتها فالشرط إصابة جهتها وهو المختار (وغيره) أي غير من يري وهو من لم يكن بمعاينة الكعبة يكون استقباله (للجهة) أي جهة الكعبة فإن الموانع لو أزيلت لا يجب أن يقع الاستقبال على عين الكعبة بل يجب أن يقع على جهتها وجه الكعبة أن يصل الخط الخارج من جبين المصل إلى الخط المار بالكعبة على استقامة

بحيث يحصل قائمتان أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في
الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى شكل مثلث فيعلم منه انه لو انحرف عن
العين انحرفاً لا تزول به المقابلة بالسكينة جاز ويؤيده ما قال في الظهيرة اذا
تيامن أو تياسر تجوز صلاته لان وجه الانسان متوس فعند التيامن أو التياسر
يكون أحد جوانبه الى القبلة ذكره في شرح الدرر؟ وبيان الوجه الأول ان
تفرض مثلاً خطأ يمر بالكعبة من المشرق الى المغرب فتكون قبلة أهل
الجنوب والشمال بحيث لو فرض خط خارج من جهة المصلى لوقع على شيء
من ذلك الخط الذي يمر بالكعبة وكذلك أن نفرض خطأ يمر بالكعبة من
الجنوب الى الشمال فتكون قبلة أهل المشرق والمغرب بحيث لو فرض خط
خارج من جهة المصلى لوقع على شيء من ذلك الخط الذي يمر بالكعبة؟
وبيان الوجه الثاني أن نفرض خطين خارجين من دماغ المصلى كل منهما منحرف
عن مسامته بحيث يشبهان ساقى شكل مثلث ثم ان الكعبة تقع فيما بينهما
فتصاب بأحدهما

وشرطها الوقت وستر العورة ونية الصلاة والتكبير

(وشرطها) أي الصلاة أيضاً دخول (الوقت) أي وقت الصلاة المفروضة
وهي فرض بسبب دخول أول جزء منه أن اتصل به أدوائها ولا فائتصل به الأداء
فإن لم يؤدها حتى خرج الوقت فسبب فرضيتها جميع الوقت ثم وقت الفجر من طلوع
الفجر الثاني وهو البياض المنتشر في الافق الى قبيل طلوع الشمس ووقت الظهر
من زوال الشمس ولو بلحظة الى أن يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال
وهو رواية أبي حنيفة وهو الصحيح ، قال في البحر واختاره أصحاب المتون
وارتضاه الشارحون ثبت أنه المذهب وقيل الى أن يصير الظل مثله وهو رواية

الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف ومحمد وزفر وذكر بعضهم
أن الاحوط أن لا يؤخر الظهر الى المثل ولا يصلي العصر حتى يبلغ المثلين ليكون
مؤدياً للصلاتين في وقتيهما بالاجماع ، ووقت العصر من آخر وقت الظهر على
القولين الى غروب الشمس ، ووقت المغرب من غروب الشمس الى غروب
الشفق الابيض وهو قول أبي حنيفة وزفر وهو الاصح وقيل الشفق الاحمر
وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف ومحمد قال في شرح
الدرر وبه يفتي لا طباق أهل اللسان عليه وفي المبسوط قولهما أوسع وقوله أحوط
، ووقت العشاء من غروب الشفق على القولين الى طلوع الفجر الثاني ووقت
الوتر هو وقت العشاء الا أنه مأثور بتقديم العشاء عليه وهذا عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف ومحمد وقت الوتر بعد صلاة العشاء الى الفجر لانه سنة
عندهما فهو تبع للعشاء وفرض عنده فلو صلى العشاء بثوب ثم نزعه وصلى
الوتر ثم علم أن ذاك الثوب نجس يعيد العشاء والوتر عندهما والعشاء وحده
عنده (و) شرط الصلاة أيضاً (ستر) تغطية من جوانبه وأعلاه لا من أسفله
فلو نظر انسان من تحت القميص فرأى عورة المصلى لا تقسد صلاته بسائر
لا يوصف ماتحته أما اذا وصف فلا يجوز كما في السراج الوهاج عن غيره
لا عن نفسه حتى لو رأى فرجه من زيقه أو كان بحيث يراه لو نظر اليه تصح
صلاته كما في المبتغي (العورة) بالهاء مكان التاء لأجل القافية فعورة الرجل من
تحت سرته الى تحت ركبته فالركبة عورة والسرة ليست بعورة وعورة الأمة
والمسكينة والمديرة وأم الولد كعورة الرجل مع ظهرها وبطنها وجنبها وعورة
الحررة جميع بدنها الا وجهها وكفيها وقدميها والصغير جداً لا يكون له عورة
وعورة الصبي والصبية مادام لم يشتهيا القبل والدبر ثم تغلظ بعد ذلك الى

عشر سنين ثم تكون كمورة البالغين (و) شرط الصلاة أيضاً (نية) أي قصد القلب فعل (الصلاة) التي يريد الدخول فيها والتلفظ باللسان مستحب وقيل بدعة ولا يجوز الفصل بينها وبين التكبيرة بعمل يدل على الاعراض عن الصلاة كالأكل والشرب والكلام وأما الوضوء والمشى فلا يضر (و) شرط الصلاة أيضاً (التكبيره) بالهاء بدل التاء وهي تكبيرة الاحرام وجازت بما يدل على التعظيم نحو الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أو الحمد لله والتسبيح وبالتهليل وبالفارسية وغيرها من اللسنة لا بما يدل على الدعاء نحو اللهم اغفر لي

وركنها القيام والقراءة ثم الركوع والسجود القعدة

(وركنها) أي الصلاة (القيام) وهو أن يكون بحيث إذا مديديه لا ينال ركبته وهو فرض في الصلاة المفروضة ولو وتراً للقادر عليه ونقل في غيرها (و) ركن الصلاة أيضاً (القراءة) أي قراءة القرآن ولو بغير العربية عند العجز عنها مقدار آية طويلة أو قصيرة في كل ركعة من ركعتي الفرض وكل ركعات التوثر والنفل (ثم) ركن الصلاة أيضاً (الركوع) وهو أن يكون بحيث لو مديديه نال ركبته في غير الاحدب وركوع الاحدب برأسه ، وفي شرح الوالد رحمه الله تعالى على شرح الدرر الاحدب الذي تبلغ حدودته إلى الركوع يجب عليه أن يخفض رأسه للركوع ولا تجزيه حدودته عنه لأنه كالتقائم ولا يجوز لغيره الاقتداء به على الصحيح كما في فيض الغفار والسراج الوهاج وذكر الوالد رحمه الله في موضع آخر قال واختلف في الاحدب فذكر في المجتبى أنه جائز الاقتداء به عندهما وبه أخذ عامة العلماء خلافاً لمحمد وقال الزيلي في جواز امامته هو الاقيس (و) ركن الصلاة أيضاً (السجود) وهو وضع الجبهة والانف

على الأرض لا الحدود والذقن والصدغ ولا بد أن يجد حجم الأرض وتستقر جبهته عليها بحيث إن بالغ لا ينزل رأسه فيما سجد عليه أسفل من ذلك المقدار فلا يجوز السجود على القطن المحلوج والتبن والذرة والحشيش إلا أن يجد حجم الأرض وجاز على كور عمامته وفاضل ثوبه ومكه وذيله إن وجد الحجم فظهر إنسان يصلي صلاته في الزحام للضرورة والاكتفاء بالانف جائز عند أبي حنيفة مع الكراهة وقال لا يجوز إلا من عذر وبالجبهة يجوز مطلقاً بلا كراهة اتفاقاً واليدان والركبتان ظاهر الرواية عدم افتراض وضعهما وفي التجنيس والخلاصة وعليه فتوى مشايخنا ، وأما وضع الرجلين ففي شرح الدرر فرض في رواية وهي رواية القدوري حتى إذا سجد ورفع أصابع رجله عن الأرض لم يجز كذا ذكره الكرخي والجصاص ولو وضع أحدهما جاز قال قاضي خان يكره وذكر الامام الترمذاني أن اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق كذا في العناية وقال الوالد رحمه الله تعالى وعليه فتوى مشايخنا كما في الظهيرية وركن الصلاة بحذف حرف العطف لاستقامة الوزن (القعدة)

في آخر الصلاة والخروج بصنعه وخلفه يروج

(في آخر الصلاة) وهي القعدة الأخيرة مقدار قراءة التشهد إلى قوله عبده ورسوله (و) ركن الصلاة أيضاً (الخروج) من الصلاة (بصنعه) أي بفعل مقصود من المصلي سواء كان سلاماً أو غيره من قول أو فعل ينافي في الصلاة بعد تمامها (وخلفه) أي القول بخلافه أي كون الخروج بصنعه ليس بفرض (يروج) أي يترجح وهو فرض عند أبي حنيفة في تخرج البرادعي أخذه من المسائل الآتي ذكرها فقال لو لم يبق عليه فرض لما بطلت صلاته فيها وعلى

تخريج الكرخي ليس بفرض وفي شرح الدرر ولو عمل عملاً بعد التشهد منافي
 الصلاة تمت الصلاة لوجود الخروج بصنعه ولو وجد منافي الصلاة بعده
 بلا صنعه بطلت الصلاة لوجود المنافي قبل تمامها خلافاً لهما، فتبطل الصلاة بقدرة
 المتيمم في الصلاة على استعمال الماء ورؤية المتوضي المتقدي بالمتيمم الماء ونزع
 الماسح خفيه بعمل يسير بان كان واسعاً لا يحتاج الى المعالجة في النزاع وان كان
 النزاع بفعل عنيف تمت صلاته لوجود الخروج بصنعه ومضى مدة مسحه ان
 وجد الماء وقيل مطلقاً وتعلم الأئمة آية أو تذكره أو حفظه بالسمع والامت
 صلاته لوجود الخروج بصنعه ونيل العاري ثوباً وقدرة المومي على الأركان وتذكر
 فائتة عليه وهو صاحب ترتيب وتقديم القاري أمياً وطلوع الشمس في الفجر ودخول
 وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المذنب وسقوط الجيرة عن برء ووجدان
 المصلي بالنجس ما يزيله ودخول الوقت المكروه على مصلي القضاء وعدم ستر
 الجارية عورتها اذا كانت تصلي بغير قناع فاعتقت فان هذه المسائل مفسدة للصلاة
 بلا صنعه عند خلافاً لهما، وهو مبني على ان الخروج بصنعه فرض عنده لا عندهما
 وقال الوالد رحمه الله تعالى في شرحه واعلم ان كونه مبنياً عليه هو في تخريج
 البرادعي لكنهم غلطوه في ذلك بل انما هو مبني على ان هذه المعاني مغيرة
 للفرض ووجود المغير بعد القعود كوجوده قبله لما انه في حرمة الصلاة وعلى
 هذا تخريج الكرخي قال في المجتبى والمحققون من أصحابنا على ما قاله الكرخي
 وفي معراج الدراية هو الصحيح

واجبها لفظك بالتكبير وبعمده فاتحة وسورة

(واجبها) أي الصلاة والواجب ما ثبت بدليل ظني تنقص الصلاة بتركه عمداً
 ولا تكون باطلاً ويكره تركه كراهة تحريم فيجب إعادة الصلاة به في وقتها

وليستحب بعد خروج الوقت وينجبر تركه سهواً بسجود السهو بعد سلام
 واحد سجدين في آخر الصلاة (لفظك) يأيها المصلي أي تلفظك (بالتكبيره)
 أي قول الله أكبر في ابتداء الصلاة فاذا قال الله أجل أو أعظم ساهياً وجب
 عليه سجود السهو وان كان عمداً فهو مكروه قال في البحر فالمراد كراهة
 التحريم (وبعمده) أي بعد لفظك بالتكبيره واجب الصلاة أيضاً قراءة (فاتحة)
 الكتاب (وسوره) معها من سور القرآن

أَوْ آيَةٌ طَالَتْ أَوْ الثَّلَاثُ أَوْ قَدْ قَصُرَتْ فِي رَكْعَتَيْ فَرَضٍ رَوَوْا
 (أو) قراءة (آية) مكان السورة (طالت) أي تلك الآية كآية الكرسي أو آية
 المدائنة (أو) قراءة الآيات (الثلاث لو قد قصرت) أي كانت قصيرة بان
 كانت كل آية كلمتين أو كلمات نحو قوله تعالى «فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر»
 وقوله تعالى «ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر» فهو مخير بين هذه الثلاثة
 أشياء بعد قراءة الفاتحة (في ركعتي فرض) أي في الركعتين من الصلاة المفروضة
 فان كانت الفريضة ركعتين كالنفل فالقراءة فيهما وان كان ثلاثاً كالنفل
 أو أربعاً كالنفل فالقراءة في ركعتين منها (رووا) أي نقل العلماء ذلك في كتبهم
 والنفل في الكل مع التعمين في الأولين والتشديد

(و) صلاة (النفل) أي الزائد على الفرض القطعي المذكور في دخول الوقت وصلاة
 العيدين والمنذور والسنن الرواتب والصلوات المستحبات وبقية النوافل (في
 الكل) أي القراءة المذكورة في جميع الركعات (مع) أي واجب الصلاة
 أيضاً (التعمين) أي تعيين قراءة ذلك (في) الركعتين (الأوليين) من الفرض
 القطعي المذكور اذا كان ثلاثاً أو أربعاً (و) قراءة (التشهدين) أي التشهد
 الأول في القعود الأول من الصلاة والتشهد الثاني في القعود الثاني والثالث

والرابع اذا تصور أيضاً وهو تشهد ابن مسعود رضي الله عنه التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وسمى هذا الشاء تشهداً لأن فيه ذكر الشهادتين اطلاقاً لاسم البمض على الكل كما في الاذان فان الأذان في الحقيقة حي على الصلاة حي على الفلاح ومع هذا أطلق اسم الأذان على الكل كذا ذكره خواهر زاده في فوائده كذا الطمأنينة والقنوت في وتر ولفظة السلام فأعريف (كذا) أي كالذي ذكر في كونه من واجبات الصلاة (الطمأنينة) في الركوع والسجود بقدر تسبيحة وأما الطمأنينة في القومة من الركوع وفي الجلسة بين السجدين فهي سنة (و) واجب الصلاة أيضاً (القنوت) وهو مطلق الدعاء ولا يختص بلفظ حتي قال بعضهم الافضل ان لا يوقت دعاء ومنهم من قال بالتوقيت في الدعاء المعروف، اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونتوب اليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخضع لك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسمي ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق بكسر الحاء وفتحها والكسر أفصح، واتفقوا على أنه لو دعا بغيره جاز وقالوا من لا يحسن القنوت المعروف يقول اللهم اغفر لي وقال في النهر مختصر البحر وهو مطلق الدعاء أما خصوص اللهم انا نستعينك فسنة فقط حتى لو أتى بغيره جاز اجماعاً (في) صلاة (وتر) بفتح الواو وكسرها (و) واجب الصلاة أيضاً الخروج منها بذكر (لفظة السلام) عليكم ورحمة الله ولا يقول وبركاته وقيل يقول ولو قال السلام عليكم ولم يزد عليه

أجزأه ولو قال السلام ولم يزد عليكم لم يصح آتياً بالسنة ولو قال سلام لم يكن آتياً بالسنة ايضاً ويكره له ذلك كما في السراج الوهاج فعلم من هذا ان الواجب انما هو لفظ السلام دون الباقي او لفظ سلام بدون الالف واللام والباقي سنة (فأعرف) أمر مبني على السكون وحرك بالكسر لاجل القافية وزائد التكبير في العيدين والجهر والاسرار في الفصلين (و) واجب الصلاة ايضاً (زائد التكبير) أي التكبيرات الثلاث الزوائد (في) كل ركعة من صلاتي (العيدين) حتى تجب تكبيرة القنوت ايضاً وتكبيرة الركعة الثانية من صلاتي العيدين كما ذكره الزيلعي في سجود السهو (و) واجب الصلاة ايضاً (الجهر) بالقراءة وهو اسماع غيره (والاسرار) أي المخافة وهي اسماع نفسه (في الفصلين) أي الفصل الذي يجهر بالقراءة فيه وهو المغرب والعشاء والفجر في حق الامام أداء وقضاء وكذلك في الجمعة والعيدين والتراويح والوتر في رمضان لا في قنوته والمنفرد بخير إن أدى كمتنفل بالليل والجهر أفضل وفي القضاء يخاف كمتنفل بالنهار والفصل الذي يخاف بالقراءة فيه وهو الظهر والعصر إماماً أو منفرداً في الأداء والقضاء والمراد بالقراءة جميع ما يقرأ في الفصلين حتي لو أسر في موضع الجهر أو جهر في موضع الاسرار سهواً بقدر ما تجوز به الصلاة وهو آية قصيرة وجب عليه سجود السهو والقعدة الأولى وأما السنة فرفعة اليدين حاذي أذنه (و) واجب الصلاة ايضاً (القعدة الأولى) والمراد منها غير الأخيرة لا الواحدة السابقة اذ لو أريدت لم يفهم حكم القعدة الثانية التي ليست أخيرة لان القعود في الصلاة قد يكون أكثر من اثنين فان المسبوق بثلاث في الرباعية يقعد ثلاث قعدات كل من الأولى والثانية واجبة والثالثة هي الأخيرة وهي فرض

ذكره الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على شرح الدرر؟؟ وكيفية القعود أن
يفترش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويضع يديه مبسوطتين
على فخذه ويجعل أطراف الأصابع عند الركبة والمرأة تجلس على اليمنى اليسرى
وتخرج رجلها من الجانب الأيمن لأنه أستر لها (وأما السنه) باسكان الهاء
لأجل القافية أي سنن الصلاة وهي ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم
مع الترك أحياناً (فرغمه) أي رفع المصلي (اليدين) في تكبيرة الافتتاح
وكذلك في تكبيرة القنوت وتكبيرات العيدين (حاذي) بالذال المعجمة أي
قابل يديه (أذنه) أي أذن نفسه وفي شرح الدرر أي يرفع حتى يحاذي
باهاميه شحمتي أذنيه، وقال قاضيخان ويمس بطرفي إبهاميه شحمتي أذنيه وهذا
في حق الرجل وأما المرأة فترفع يديها إلى منكبيها لأنه أستر لها ثم في الظهيرية
والأمة كالرجل في رفع اليدين وكالحرة في الركوع والسجود والقعود
والجهر بالتكبير للإمام قل وضع اليدين تحت سرّة الرجل
(و) سنة الصلاة أيضاً (الجهر) أي إسماع الغير (بالتكبير) أي تكبيرة
الافتتاح وتكبيرات الانتقالات (الامام) دون المقتدى والمنفرد إلا إذا
كثرت الجماعة فاحتيج إلى المبلغ فيرفع المقتدى صوته بالتكبير قدر الحاجة
قال في شرح الدرر وجهر به أي بالتكبير الامام وقال الوالد رحمه الله تعالى
في شرحه بقدر الحاجة كما في النهر لحاجته إلى الاعلام بالدخول والانتقال
ولهذا سن رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح أيضاً كما في التبئين إنتهي، يعني
إن حكمة مشروعية رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح عندنا لا اعلام الأصم بدخول
الامام في الصلاة والرفع عند الشافعي رحمه الله تعالى في كل انتقال للاعلام
أيضاً وليس بمشروع عندنا لانه تحصل بالرؤية للأصم بخلاف تكبيرة الافتتاح

وذكر الوالد رحمه الله تعالى في شرحه حديث عائشة رضي الله عنها الوارد في
الصحيحين ومنه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة
تخرج يهادي بين رجلين وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر
فأوماً إليه أن لا يتأخر وقال لهما أجلساني إلى جنبه فاجلساه إلى جنب أبي
بكر فكان أبو بكر يصلي بالناس وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد، قال الاعمش
في قولها « والناس يصلون بصلاة أبي بكر » يعني إنه كان يسمع الناس تكبيرة
النبي صلى الله عليه وسلم قال في معراج الدراية وبه يعرف جواز رفع المؤذنين أصواتهم
في الجمعة والعيدين وغيرهما وكذا في المجتبى قال في فتح القدير ليس مقصوده
خصوص الرفع السكائن في زماننا بل أصل الرفع لا بلاغ الانتقالات أما خصوص
هذا الذي تعارفوه في هذه البلاد فلا يبعد أنه مفسد فانه غالباً يشتمل على مد
همزة الله أكبر أو بانه وذاك مفسد وإن لم يشتمل فانهم بالغون في الصياح زيادة
على حاجة البلاغ والاشتغال بتحريرات النغم إظهاراً للصناعة النغمية لا إقامة
للعباداة والصياح ملحق بالكلام الذي بساطه ذلك الصياح إلى آخر عبارته،
والحاصل إن تبليغ المقتدي انتقالات الامام لبقية المقتدين مشروط بحال الضرورة
والحاجة إلى ذلك وما جاز للضرورة يتقدر بقدرها، وشرطه أيضاً أن لا يقصد
بالتكبير الذي رفع به صوته إبلاغ المقتدين فقط وإعلامهم بانتقال الامام فيكون
كمن أجاب خبراً مسراً له بالحمد لله أو مسيئاً بلا حول ولا قوة إلا بالله أو عجبا
بسبحان الله ونحو ذلك فتفسد صلاته بل يقصد تكبير الصلاة والاعلام بالانتقال
حاصل في ضمنه (قل) يأيها القارى لهذه المنظومة وسنة الصلاة أيضاً (وضع)
بحذف حرف العطف لاجل الوزن (اليدين) بأن يضع الكف اليمنى على الكف

اليسرى واختار بعضهم وضعها على المفصل وقيل يقبض بيده اليمنى رسغ يده اليسرى واستحسن كثير من المشايخ أن يضع كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ جمعاً بين مذهبي القبض والبسط وطعن بعضهم في هذا القول لأنه ليس أخذاً بواحد من القولين وإنه مخالف للسنة والأولى اتباع ما في أحد الحديثين حديث القبض أو حديث البسط (تحت سرة الرجل) أي الرجل يضع يديه تحت سرتة

والوضع فوق الصدر للنساء وبعد ذلك قراءة التَّناء

(والوضع) لليد كما ذكرنا (فوق الصدر للنساء) يعني أن المرأة تضع يديها على صدرها لأن مبنی حالها على الستر (وبعد ذلك) أي بعد الوضع المذكور سنة الصلاة أيضاً (قراءة التَّناء) وهو سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ويقول في النوافل وجل ثناؤك، وفي شرح الدرر إن أم أو انفراد أو اقتدى بمسراً أو مجاهر قبل الجهر حتي إذا اقتدي به حين يجهر لا يثنى وفي شرح الوالد رحمه الله تعالى والحاصل أنه إذا افتتح المؤتم الصلاة بعد ما شرع الإمام في القراءة لا يأتي بالتَّناء بل يستمع وينصت لقوله تعالى «إذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا» وقيل يأتي بالتَّناء عند سككات الإمام كلمة كلمة كما في السراج الوهاج وغيره

سراً كذا تعوذ والتَّسمية ومثله التَّأمين ثم التَّصليّة

(سراً) قيد للتَّناء فلو جهر به يكره (كذا) أي مثل التَّناء في قوله يسر به وهو سنة الصلاة أيضاً (تعوذ) وهو قوله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إذا أراد القراءة (و) سنة الصلاة أيضاً (التَّسمية) بهاء ساكنة لاتافية وأن يسر بها أيضاً وذلك أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ في ابتداء القراءة (ومثله)

أي مثل التعوذ في كونه يسر به وهو سنة الصلاة أيضاً (التَّأمين) أي قوله آمين بالمد وبالقصر والتشديد فيه خطأ فاحش كذا في الهداية فيأتي به الامام والمنفرد بعد تمام قراءة فاتحة وكذلك في الجهرية سراً واختلف في صلاة المخافتة إذا سمع المقتدى من الامام ولا الضالين فمن بعض المشايخ أنه لا يؤمن وعن الفقيه أبي جعفر أنه يؤمن كذا في المحيط (ثم) بعد ما ذكر سنة الصلاة أيضاً (التَّصليّة) بهاء ساكنة أيضاً للاتافية وهي الصلاة

على النبي في القعود الآخر ثم قراءة الدعاء الفآخر

(على النبي) صلى الله عليه وسلم (في القعود الآخر) وهي القعدة في آخر الصلاة وكيفية ذلك أن يقول، اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ولا يقول في العالمين لأنه غير مشهور ولو قاله لا بأس به (ثم) بعد ذلك سنة الصلاة أيضاً (قراءة الدعاء الفآخر) أي الذي له نحر علي ما يشبه كلام الناس وهو الدعاء الذي يشبه ألفاظ القرآن والسنة كأن يقول «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» أو «ربنا لا تزغ قلوبنا» الآية أو يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً وإنه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك إنك أنت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعو بكلمات منها اللهم اني أسألك من الخير كله

ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم

ورفعك الرأس من الركوع كالرفع بين السجدة روعي

(و) سنة الصلاة أيضاً (رفعك) أيها المصلي (الرأس) أي رأسك (من الركوع) في الصلاة فلو ركع وهوى من الركوع الى السجود ولم يرفع رأسه

جاز وكره لترك السنة (كالرفع) أي رفع الرأس (بين السجدين) فانه سنة الصلاة أيضاً (روعي) بضم الراء فعل ماض مبني للمفعول أي راعاه المصلي وأتي به على وجه السنة حتى لو سجد على لبنة أو حجر ثم أزاله من تحت رأسه وسجد على الأرض فانه يكون آتياً بالسجدين ولكنه مكروه لترك السنة وهذه الجلسة والتكبير في كل انتقال والخشوع فأقتنى (و) سنة الصلاة أيضاً (هذه الجلسة) التي بين السجدين قدر تسبيحة، قال في تنوير الابصار في تعداد سنن الصلاة وتكبير الركوع والرفع منه وقال مصنفه في شرحه والرفع بالرفع عطف على التكبير ولا يجوز جرده لانه لا يكبر عند الرفع من الركوع وإنما يأتي بالتسميع وفي التنوير أيضاً وتكبير السجود وكذا الرفع منه وتكبيره انتهى أي تكبير الرفع منه، ونقل الزيلعي في شرح الكنز انه روي عن أبي حنيفة ان الرفع من الركوع فرض والصحيح انه سنة وفي شرح الدرر وهو أي الاطمئنان في الركوع الذي هو من تعديل الاركان واجب لانه شرع لتكميل ركن مقصود بخلاف القومة بعد رفع الرأس من الركوع وبين السجدين فان الاطمئنان فيهما سنة لانها شرعت للفرق بين الركنين فالخاصل أن مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة، وذكر في السجود قال ويرفع رأسه مكبراً قبيلاً في مقدار الرفع انه اذا كان الى السجود أقرب لم يجز لانه يعد ساجداً اذا ما قرب من الشيء يأخذ حكمه وان كان الى الجلوس أقرب جاز لانه يعد جالساً فتحقق السجدة الثانية وقيل اذا زابت جبهته الأرض بحيث تجرى الرياح بين جبهته وبين الأرض جاز عن السجدين ويجلس مطمئناً بقدر تسبيحة، وفي شرح الوالد رحمه الله تعالى أعلم انه يختلف في مقدار الرفع الفاصل بين السجدين فقال الحسن بن زياد اذا رفع رأسه

بقدر ما تجرى فيه الرياح جاز وقال محمد بن سلامة مقدار ما يقع عند الناظر انه رفع رأسه يسجد أخرى فان فعل ذلك جاز عن السجدين والا كان عن سجدة واحدة وفي التهذيب والتفريد انه الاصح وفي القدوري انه يكتفي بأذني ما يطاق عليه اسم الرفع وجعل شيخ الاسلام هذا أصح وقال لان الواجب هذا الرفع فاذا وجد أذني ما يتناوله اسم الرفع بأن رفع جبهته كأن مؤيداً لهذا الركن كما في العناية وهو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة قال في المحيط هو الأصح كما في تبيين الزيلعي وفتح القدير؛ وفي شرح الوالد رحمه الله تعالى أيضاً قال ثم اعلم انه اختلف في تعديل الأركان فذكر أبو الليث انه واجب عند أبي حنيفة وذكر في الشروح الطمانينة في الركوع والسجود وذاباً أن يمكن فيهما حتى يطمئن كل عضو منه واجبة على اختيار الكرخي وعلى اختيار الجرجاني سنة واتفقت الروايات عن أبي حنيفة ومحمد على ان القومة بين الركوع والسجود والجلسة بين السجدين مقدار تسبيحة واحدة سنة عندهما والخاصل ان الصحيح من مذهب أبي حنيفة ان الانتقال من ركن الى ركن فرض ورفع الرأس من الركوع والعود الى القيام ليس بفرض أما رفع الرأس من السجود فانما هو فرض لأن الانتقال من السجدة الى السجدة بلا رفع الرأس لا يمكن فشرط رفع الرأس لتحقيق الانتقال لا لأن رفع الرأس فرض حتى لو تحقق بلا رفع الرأس بأن سجد على وسادة فنزعت من تحت رأسه وسجد على الأرض يجوز كذا في الايضاح ونحوه في الكافي وغيره، وفي الكفاية في دليل أبي حنيفة ان الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض لغة فتعلق الركنية الجواز بأذني ما يطلق عليه اسم الركوع والسجود وكذا في الانتقال أن يتعلق الجواز بأذني ما يطلق عليه اسم الانتقال اذ هو غير مقصود بل هو

وسيلة الى تحصيل الركن الذي بعده ولما لم يكن مقصوداً شرط أدنى ما يحصل به الانتقال فشرط رفع الرأس لا فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال بالرفع الرأس يجوز إذا عرفت هذا فنقول: قال الكرخي التعديل في الركوع والسجود واجب لانهما ركنان مقصودان والطائفة شرعت لتكميلهما فجعل المكمل واجبا والانتقال ركن شرع لغيره فشرع أكمله بالسنة كالتثايت في الطهارة ليظهر التفاوت بين المكملين كما ظهر بين الركنين فجعل التعديل الذي هو مكمل الركوع والسجود واجبا وجعل التعديل الذي هو مكمل الانتقال الغير المقصود بالذات في التومة والجلاسة سنة ليفرق بين المقصود بالذات كذا في المفتاح ونحوه في الكافي وغيره وسنة الصلاة أيضاً (التكبير) أي قول الله أكبر بلا مد همزة ولا مد باء (في كل انتقال) في الصلاة ماعدا الانتقال من الركوع الى القيام فانه يقول فيه اذا كان امام اسمع الله لمن حمده واذا كان مقتدياً بربنا لك الحمد واذا كان منفرداً يجمع بينهما (و) سنة الصلاة أيضاً (الخشوع) وهو استشعار القلب بمظلة المتجلى الرب وسكون الجوارح هيبة وخشية وجمع الفكر على جلال الحق وعدم خطور شيء في خاطره من أمور الدنيا والآخرة قال في كتاب ارشاد السائرين الى منازل المتقين في الحديث الثالث منه وذكروا اسناده الى حمران مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه قال رأيت عثمان توضأ الى أن قال عثمان رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال من توضأ وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث نفسه فيهما بشيء غفر له ما تقدم من ذنبه (فاقتني) أمر من الاقتفاء وهو الاتباع أي أتبع بعمل الخشوع والخضوع في صلاتك لأفعال السلف الصالحين من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولا تتبع بالفكر في صلاتك من أمور الدنياوية

ومعايشك الدنية فتتحقق بالخلف الذين أضاعوا الصلاة وتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا

ويكره السدل وعقص الشعر مع كونه الإمام في مكان ارتفع (ويكره) في الصلاة، والمكروه ما ثبت النهي عنه بدليل فيه شبهة أو اقتضى ترك سنة أو واجب وعند الإطلاق ينصرف إلى كراهة التحريم ما لم يقيد بالتنزيه (السدل) أي سدل الثوب وهو أن يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ثم يرسل أطرافه من جوانبه فان كان بدون السراويل فكراهته لاحتمال كشف العورة عند الركوع وإن كان مع الازار فكراهته لاجل التشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقاً سواء كان للخيلاء أو لغيره والمنهى عنه من غير تفصيل كذا في البدائع، ويصدق السدل على كون المندبل مرسل من الكتفين فينبغي لمن على كتفه مندبلاً أن يضعه عند الصلاة ويصدق أيضاً على لبس القباء من غير إدخال اليدين في كفيه كما بسطه في فتح القدير وصرح العلامة الحلبي بأن محل كراهة السدل عند عدم العذر وأما عند العذر فلا كراهة واختلف المشايخ في كراهة السدل خارج الصلاة فقل لا يكره قال بعضهم أي تحريماً ويكره تنزيهاً (و) يكره أيضاً (عقص) أي عقد (الشعر) وهو أن يجمع شعره على رأسه ويشده من ورائه بخيط أو صمغ أو يشد طرفه على جبهته (مع) بالسكون أي يكره أيضاً (كون الامام) يصلي (في مكان ارتفع) عن مكان المقتدين به

منفرداً وعكسه والإقما ودفعه للأخبثين دفعا

(منفرداً) أي وحده وليس معه أحد من المقتدين للنهي عنه وللتشبه بأهل الكتاب فانهم يتخذون لمامهم مكاناً مرتفعاً أما إذا كان بعض القوم مع الامام

فلا بأس به (و) يكره أيضاً (عكسه) وهو كون الامام منفرداً في مكان أسفل والقوم في مكان مرتفع لانه ازدراء بالامام، وحكي عن شمس الأئمة الحلواني إن الصلاة على الرفوف في المسجد الجامع من غير ضرورة مكروهة وعند الضرورة بأن امتلاء المسجد ولم يجد موضعاً يصلي فيه لا بأس به ثم قدر الارتفاع المذكور قامة ولا بأس بما دونها وقيل مقدار ذراع وعاليه الاعتماد وقيل ما يقع به الامتياز وفي البحر إن الاطلاق ظاهر الرواية وصححه في البدائع لاطلاق النهي وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره (و) يكره أيضاً (الإقعا) وهو ان يقعد على اليتية وينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض فانه يشبه إقعاء الكلب كذا في شرح الدرر الا ان إقعاء الكلب في نصب اليدين وإقعاء الآدمي في نصب الركبتين الى صدره كذا في الكافي وذلك في حال التشهد أو بين السجدين (و) يكره أيضاً (دفعه) أي المصلي (للأخبثين) وهما البول والغائط (دفعاً) مصدر مؤكد للفعل أي صلاته وهو يدافع ذلك سواء كان قبل الشروع أو بعده حتي لو شغله قطعها وان لم يقطعها أجزأته وتكره كما في عمدة المفتي وكذلك صلاته وهو يدافع الريح وذكر الزيلعي ان النهي محمول على الكراهة ونفي الفضيلة حتي لو ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء تفوته يصلي لأن الاداء مع الكراهة أولى من القضاء

والإلتفات مع صلاته إلى وجهه أمرىء وغمض عينيه تلا

(و) يكره أيضاً (الالتفات) في صلاته بوجهه قال في شرح الدرر بان يلوى عنقه لا الحاجة ولو حول صدره عن القبلة فسدت صلاته (مع) بالسكون أي يكره أيضاً (صلاته) أي الانسان (إلى وجهه أمرىء) أي انسان آخر لانه تعظيم له كما في الكافي وغيره (و) يكره أيضاً (غمض) المصلي (عينيه) في صلاته

(تلا) أي تبع ما قبله في الكراهة لانه عادة اليهود في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم في الصلات فلا يغمض عينيه، وقال بعضهم ينبغي أن يفتح عينيه في السجود لانهما يسجدان وينبغي أن تكون الكراهة تنزيهية اذا كان لغير ضرورة ولا مصلحة أما لو خاف نوات خشوع بسبب رؤية ما يفرق الخاطر فلا يكره غمضها بل ربما يكون أولى لكمال الخشوع كما ذكره في البحر

ويُفسد الكلام مطلقاً إذا مثل كلام الناس كان وكذا

(ويفسد) الصلاة أي يبطلها (الكلام) فيها قبل الفراغ منها ولو فرغ فتكلم بعد قعوده قدر التشهد تمت صلاته لأنه خروج بصنعه كما مر (مطلقاً) أي سواء كان بكلمة واحدة أو أكثر عمداً أو سهواً أو نسياناً أو في حال النوم وهذا اذا تكلم على وجه يسمع نفسه والا فلا يفسد (اذا مثل) بالنصب خبر مقدم لكان (كلام الناس) وهو مالا يستحيل سؤاله من الناس اذا وقع الخطاب به لغيره أو دعا به ربه كاللهم أعطني كذا أو زوجني امرأة (كان) أي ذلك الكلام الواقع منه في الصلاة (وكذا) أي يفسد الصلاة أيضاً

أكل وشرب وتنجس بآل ضرورة وكل صوت حصلاً

(أكل) شيء من خارج فله مطلقاً أو بين أسنانه وهو قدر الحصة وقد ابتلعه ولو مضغه فسدت (وشرب) فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً وعن طاؤس رحمه الله تعالى أنه يجوز شربه في النفل وهو رواية عن أحمد كذا في العناية وفي شرح الدرر لانهما ينافيان الصلاة ولا فرق بين العمد والنسيان لان حالة الصلاة مذكرة وفي المجتبى كان في فمه أهلية فلا كها فسدت وفي الخلاصة ولو أكل شيئاً من الحلاوة وابتلع عينها ودخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه فابتلعها

لا تفسد صلاته ولو كان الفايده أو السكر في فيه ولم يمضغه والحلاوة تصل الى جوفه تفسد صلاته وكذا لو رفع رأسه الى السماء فوقع في فيه ثلجة أو برودة أو قطر مطر وصلت الى جوفه (و) يفسد الصلاة أيضاً (تتحنج) وهو أن يقول أح (بلا ضرورة) بأن لم يكن مبعوث الطبع فانه حينئذ لا يمكنه الاحتراز عنه كذا في النهاية وفي التبيين للزيلعي ولو تحنج لأصلاح صوته وتحسينه لا تفسد على الصحيح وكذا لو اخطأ الامام فتتحنج المقتدى ليهتدى الامام لا تفسد صلاته وذكر في العناية أنه لو تحنج لاعلام أنه في الصلاة لا يفسدها وفي شرح الدرر وان كان مضطراً اليه لاجتماع البزاق في حلقه لا تفسد كالعطاس فانه لا يقطع وإن حصل تكلم لانه مدفوع اليه طبعاً وأما الجشاء فان حصل به حروف ولم يكن مدفوعاً اليه يقطع عندها أي عند أبي حنيفة ومحمد وإن كان مدفوعاً اليه لا يقطع كذا في الكافي (و) يفسد الصلاة أيضاً (كل صوت) يخرج من فم المصلي (حصلاً) الألف للاطلاق

حرفان منه وكذا الجواب في يقصد بالقرآن والخطاب

(حرفان) فاعل حصل (منه) أي من ذلك الصوت إذا كان مسموعاً نحو قوله أه أو أف أو تف أو أخ أو أح ونحو ذلك والثلاثة أحرف بالأولى في الصوت المسموع المهجا قاطع للصلاة وان كان مجرد صوت بلا هجاء لا يقطع ولو ساق حمراً أو أوقفه أو استعطف كلباً أو هراً بما يعتاده الرستاقيون من مجرد صوت ليس له حروف مهجاء لا تفسد كذا في المجتبى (وكذا) يفسد الصلاة أيضاً (الجواب) الذي (يقصد) بالبناء للمفعول أي يقصده المصلي (بالقرآن والخطاب) معطوف على الجواب وذلك كما إذا قرع الباب على المصلي أو نودي من الخارج فقال «ومن دخله كان آمناً» وأراد به الجواب

والاذن بالدخول تفسد صلاته وإذا أراد قراءة القرآن لا تفسد ولو رأى رجلاً اسمه يحيى إمامه كتاب فقال «يا يحيى خذ الكتاب بقوة» أو ابنه خارج السفينة وهو فيها فقال «يا بني أركب معنا» وأراد به الخطاب تفسد صلاته وقال في المحيط لو كان بجنبه رجل اسمه موسى وفي يده عصا فقال «وما تلك بيمينك يا موسى» وأراد خطابه أو قال رجل للمصلي بأى موضع مررت فقال «بئر معطلة وقصر مشيد» وأراد جوابه أو أنشد شعراً في الصلاة فيه ذكر الله تعالى نحو قوله — تبارك ذو العلا والكبرياء — يجعل متكلمها في هذه الوجوه كلها فتفسد صلاته

وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ وَالتَّحْوِيلُ فِي صَدْرٍ عَنِ الْقِبْلَةِ وَالْعَذْرُ نَفِي

(و) يفسد الصلاة أيضاً (العمل الكثير) واختلف في تفسيره فقليل ما استكثره المصلي قال الامام السرخسي وهذا أقرب الى مذهب أبي حنيفة فان دأبه التفويض الى رأى المبتلى وقيل ما يحتاج الى اليدين عادة وان فعل بيد واحدة كالنعم ولبس القميص وشد السراويل والرمى عن القوس وما يقام بيد واحدة قليل وان فعله باليدين كنزع القميص وحل السراويل ولبس القلنسوة ونزع اللجام مالم يتكرر ذلك؟ وقيل أن الحركات الثلاث المتواليات كثير وما دونه قليل وقيل الكثير ما يكون مقصود الفاعل والقليل بخلافه؟ وفي المحيط وبعضهم قال العمل الكثير عمل مقصود للفاعل وله مجلس على حدة وهذا القائل يستدل بأمرأة صلت فلمسها زوجها أو قبلها بشهوة تفسد صلاتها وكذا اذا مص صبي ثديها وخرج اللبن وقيل ان العمل الكثير ما لو رآه غيره استيقن انه ليس في الصلاة أما اذا أشكل عليه فهو عمل قليل وهو الأرجح وقال القاضي في الصغرى والمختار في العمل الكثير ما يقع به عند الناس إنه

ليس في الصلاة والقابل ما لا يقع به عند الناس إنه ليس في الصلاة هو الصواب وصححه في البدائع وجامع الفتاوى وذكر الحلي إن مرادهم بالنظر من ليس عنده علم من المصلي أنه في الصلاة فحينئذ إذا رآه على هذا العمل وتيقن أنه ليس في الصلاة فهو عمل كثير وإن شك فهو قليل (و) يفسد الصلاة أيضاً (التحويل) أي الالتفات والانتقال (في صدر) أي صدر المصلي (عن القبلة) بأن ولي صدره المشارق أو المغرب لا أدنى تحويل؛ قال في البحر من مبحث استقبال القبلة وفي الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى المغرب ثم قال في الظهيرية ومن صلي إلى غير جهة الكعبة متممداً لا يكفر هو الصحيح لأن ترك جهة الكعبة جائز في الجملة بخلاف الصلاة بغير طهارة لعدم الجواز بغير طهارة بحال واختاره الصدر الشهيد (والعذر) في التحويل عن القبلة (نفي) بالبناء للمفعول أي انتفى ولم يكن وأما لو كان له عذر بأن سبقه الحدث في الصلاة فذهب يتوضأ وانحرف عن القبلة لا تبطل صلاته ويبنى عابها بالوضوء وكذلك لو عرضت له حية وهو في الصلاة فعالج في قتلها وانحرف عن القبلة لا تبطل أيضاً، قال في شرح الدرر وذكر في المبسوط إن قتل الحية لا تفصيل فيه لأنه رخصة كالشي في الحدث والاستسقاء من البر

فصل في إيتاء الزكاة

(فصل في) بيان أحكام (إيتاء) أي إعطاء (الزكاة) وهذا هو الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة والزكاة في اللغة النماء والزيادة يقال زكا الزرع إذا نما وزاد وفي الشرع عبارة عن أداء بعض مال عينه الشارع لفقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى نخرج بالاداء

الاباحة فلا تكفي في الزكاة وتكفي في الكفارة وخرج بقوله عينه الشارع جميع الصدقات إذ لا تعيين فيها وخرج بقوله مع قطع المنفعة عن المالك ما إذا انتفع المالك بأداء الزكاة إلى فروعه وأصوله ومكاتبه وزوجته إذ يصير ذلك غير موجب للنفقة عليه فلا يجوز وقوله لله تعالى متعلق بأداء لأن الزكاة عبادة مقصودة فلا بد فيها من الإخلاص لله تعالى وهي النية

شَرَطُ الزَّكَاةِ الْعَقْلُ وَالْإِسْلَامُ حُرِّيَّةٌ تَمْلِيكٌ اِحْتِلَامٌ

(شرط الزكاة) أي شرط وجوبها في البعض كما نيينه فشرط وجوبها (العقل) فلا تجب على مجنون ولا في ماله (و) شرط وجوبها أيضاً (الإسلام) لأنه شرط لصحة العبادات كلها والزكاة منها والكافر ليس بأهل للعبادة وشرط وجوبها أيضاً (حرية) أي كون المالك حراً ليتحقق التملك منه للفقير لأن الرقيق لا يملك في حد ذاته ليملك غيره فلا تجب على العبد والمدبر وأم الولد وشرط صحتها (تمليك) حتى لو أباح له أن يأخذ من ماله قدر الزكاة لا يجوز كما لو أسكنه داره سنة بنية الزكاة لا يجزئه لأن المنفعة ليست بعين متقومة وفي شرح الدرر لو كفل يتيماً فأنفق عليه ناوياً للزكاة لا يجزئه بخلاف الكفارة ولو كساه يجزئه عن الزكاة لوجود التملك وشرط وجوبها أيضاً (احتلام) أي بلوغ فلا تجب على صبي ولا في ماله وشرط وجوبها أيضاً مِلْكٌ تَمَامٌ وَنِصَابٌ تَامِي يَفْضُلُ عَنْ مُطَالِبِ الْأَنَامِ

(ملك تمام) بحذف حرف العطف لأجل الوزن في هذه الأربعة وذلك بأن لا يكون المالك يداً فقط كما في مال المكاتب فإنه ملك المولى حقيقة وملك المكاتب يداً وتصرفاً والمكاتب يملك التصرف فيه فقط دون المولى وشروط وجوب الزكاة الملك التام وهو الملك حقيقة وتصرفاً رقة ويداً فمال المكاتب

لا زكاة فيه على المكاتب ولا على المولى لنقصان ملكهما، قال الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على شرح الدرر لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والعبد وما يملك لسيدته فكان مال كاله يداً فقط والسبب كونه مال كايدياً ورقبة (و) شرط وجوبها أيضاً (نصاب) بكسر النون وهو كل مال لا تجب الزكاة فيما دونه من نصب الشيء رفعه كذا في ذخيرة العقبى فلا تجب الزكاة فيما دون النصاب (نامي) نعت للنصاب من النمو وهو الزيادة ولو تقديرًا فإن النماء إما تحقيق وهو بالتوالد والتناسل والتجارات أو تقديرية وهو أن يكون ثمنًا فإنه نامي خلقة وإن لم يوجد فيه النماء حقيقة (يفضل) أي يزيد ذلك النصاب (عن مطالب) إسم فاعل من المطالبة وهي اقتضاء الدين ونحوه (الانام) أي الناس يعني عن المطالبين له من الناس إذا كان مديونًا لهم بأن كان ذلك النصاب فارغًا عن دين العباد قال في شرح الدرر في نصاب الزكاة فارغ عن الدين المراد به دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين الذنور والكفارة ويمنع دين الزكاة حال بقاء النصاب وكذا بعد الاستهلاك لأن الامام يطالبه في الأموال الظاهرة ونوابه في الأموال الباطنة هم الملاك فإن الامام كان يأخذ إلى زمن عثمان وهو فوضها إلى أربابها في الأموال الباطنة قطعا لطمع الظلمة فكان ذلك توكيلا منه لا رباها ولا فرق بين أن يكون الدين بطريق الاصلالة أو الكفالة ذكره الزياحي وغيره

وَالْحَاجَةُ الْإِلَازِمَةُ الْأَصْلِيَّةُ وَحَوْلَانُ الْحَوْلُ ثُمَّ النَّيَّةُ

(و) يفضل أيضا عن (الحاجة) أي حاجته (اللازمة) التي لا بد له منها (الاصلية) كدور السكنى وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وكتب العلم لأهله وآلات المحترفين لأنها مشغولة بحاجته الاصلية فصارت

كالعدم وليست بنامية أيضا (و) شرط وجوبها أيضا (حولان الحول) أي السنة وسميت حولا لتحول الاحوال فيها ثم العبرة في الزكاة للحول القمري كما في القنية وهو ما كان بحساب القمر لا بحساب الشمس (ثم) شرط صحتها (النية) بابدال التاء هاء لأجل القافية والمعتبرية القلب دون اللسان حتى لو دفع لفقير زكاة ماله وقال دفعته اليك قرضا جاز على الأصح لأن العبرة لنية الدافع لا لعلم المدفوع اليه ولا بد أن تقارن النية الأداء أو عزل ما وجب عليه

عَشْرُونَ مِثْقَالًا نِصَابٌ مِنْ ذَهَبٍ وَمِائَتَا دِرْهَمٍ فِضَّةٌ حَسَبُ

(عشرون مثقالا) المثلث عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات (نصاب من ذهب) بالسكون لأجل القافية وعبر في الكنز بعشرين دينارا لأن الدينار وزن مثقال (و) نصاب الفضة (مائتا درهم) أي مائتان وحذف النون للاضافة إلى درهم والدرهم أربعة عشر قيراطا (فضة) أي من فضة (حسب) بفتح السين المهملة بمعنى محسوب أي قدر ذلك وعدده، قال الجوهرى في الصحاح والمعدود محسوب وحسب أيضا وهو فعل بمعنى مفعول مثل نقض بمعنى منقوض ومنه قولهم ليكن عملاك بحسب ذلك أي على قدره وعدده وقال الكسائي ما أرى ما حسب حديثك أي قدره وربما سكن في ضرورة الشعر

أَوْ قِيَمَةُ الْعَرَضِ أَوْ الْحُلِيِّ أَوْ مَغْلُوبُ غَشٍّ أَوْ مُسَاوٍ قَدْ رَوَوْا

(أو قيمة) أي ما يساوي يوم وجوب الزكاة لاثمنه الذي اشترى به (العرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء وهو كل ما يعرض على البيع غير الدراهم والدنانير والفلوس النافقة كالامشة والامتعة فإنها تقوم بالانفع للفقراء فإن كان الانفع التقويم بالدراهم قوم بها وإن كان بالدنانير قوم بها (أو الحلّي) بضم الحاء المهملة وكسرهما وتشديد الياء جمع حلّي بفتح الحاء وسكون اللام وهو

ما يتحلى من الذهب والفضة وفي النهر والحكم ليس مقصوراً على ما يتحلى به المرأة بل حلية السيف والمصحف والمنطقة والأجام والسرّج والأواني أن تخلصت كذلك سواء نوى به التجارة أو التحلى أو لم ينو شيئاً كما في البدائع وغيره انتهى، فالحلى ليس معطوفاً على العرض بتقدير قيمة بل معطوف على قيمة فهو بالرفع اذ نفس الحلى يوزن بالدراهم ان كان فضة وبالمثاقيل ان كان ذهباً (أو مغلوب) بالرفع معطوف على الحلى (غش) بكسر الغين المعجمة ما خلط بالشئ من غير جنسه وكان أدنى منه قيمة يعني الفضة أو الذهب اذا كانتا مغشوشتين وهما غالبان على غشهما والغش فيهما مغلوب فان حكمهما حكم الخالصين (أو مساو) أى غشهما لهما بان كان الغش والفضة أو الذهب سواء فهو في حكم الخالص أيضاً احتياطاً (قدروا) أى نقل ذلك العلماء في كتبهم، قال في شرح الدرر ما غالب خالصه خالص أى في حكم الخالص ذهباً أو فضة وما غاب غشه يقوم لانه في حكم العرض واختلف في المساوى يعني ان كان الغش والفضة سواء ذكر أبو نصر انه يجب فيه الزكاة احتياطاً

مِقْدَارُ رُبْعِ الْعَشْرِ يُعْطَى الْفَقْرَاءَ وَغَارِمَاوَا بْنِ السَّبِيلِ فِي الْوَرَى

(مقدار ربع العشر) أى ربع عشر نصاب الذهب الذى هو عشرون مثقالاً ربع عشره نصف مثقال وربع عشر نصاب الفضة الذى هو ما تئادرهم ربع عشره خمسة دراهم (يعطى) بالبناء للمفعول أى يعطى المزكى المقدار المذكور (الفقراء) بالقصر لضرورة الوزن جمع فقير وهو من له مال دون النصاب أو قدر نصاب غير نام أو مستغرق في الحاجة والمساكين نوع من الفقراء والمساكين من لا شئ له فيحتاج الى المسئلة لقوته أو ما يوارى بدنه ويحل له بذلك بخلاف الاول حيث لا يحل له كذا في فتح التقدير (و) يعطى ذلك المقدار

أيضاً (غارماً) وهو من لزمه دين ولا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه كذا في شرح الدرر (و) يعطى ذلك المقدار أيضاً (ابن السبيل) أى الطريق (في الوري) أى بين الناس وهو المسافر سمي به للزومه الطريق وان كان له مال في بلده ولم يقدر عليه في الحال ولا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته فالحق به كل من غاب عن ماله وان كان له مال في بلده كما في شرح الدرر

وَكُلُّ ذِي قَرَابَةٍ غَيْرِ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا كَالْأُمِّ فَافْهَمْ أَرَبِي

(و) يعطى ذلك المقدار أيضاً (كل ذي قرابة) للمزكى اذا كان واحداً ممن ذكر وهو أفضل من الاجانب لما فيه من صلة الرحم (غير الاب) أى غير قرابة الأبوة (وان علا) أى أب الأب (كالأم) أى وغير قرابة الأمومة وان علت كأم الأم أيضاً (فافهم) يا أيها القارى (أربى) بفتح الراء مقصودى

وغير ابنه وإن قد سفلًا وزوجة وزوجها بين المملأ

(وغير ابنه) أى ابن المزكى يعنى غير قرابة البنوة (وان قد سفلًا) بفتح الفاء والألف للإطلاق كابن الابن (و) غير (زوجة) للمزكى (و) غير (زوجها) المزكية يعنى غير قرابة الزوجية (بين المملأ) بالقصر أى الناس؛ قال الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على شرح الدرر ولا تصرف أى الزكاة الى من بينهما ولا دأى أصله وإن علا وفرعه وإن سفل فلا يجوز المصرف الى والديه وأجداده وجداته وإن علوا إلى أولاده وأولاد أولاده وان سفلوا وكذلك ان كان مخلوقاً من مائه بالزنا كما في الخاوية والذى نفاه احتياطاً كما في النهر وذلك لان منافع الاملاك بينهم في الغالب متصلة فلم يتحقق التملك على الكمال ومن ثم منع الأولاد من كل صدقة واجبة كالفطر والنفقة والكفارة أما التطوع فيجوز بل هو

الأولى كما في البدائع وقيد بالأولاد لأن من سواهم من القرابة يتم الإيتاء بالصرف إليه وهو أفضل لما فيه من صلة الرحم كما في العناية مع الصدقة كالأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والحالات الفقراء ولذا قال في الظهيرية ويبدأ في الصدقات بالأقارب ثم الموالي ثم الجيران

وَإِبِلٌ وَغَنَمٌ وَبَقَرٌ تَرَعَى مَبَاحِاسُومَهَا مُعْتَبَرٌ

(وإبل) بكسر الباء ويجوز تسكينها للتخفيف ولا واحد لها من لفظها وهي الجمال جمع جمل وهي قسمان الأول بخت بضم الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة آخره تاء مثناة جمع بختى وهو المتولد بين العربي والعجمي وهو الجمل الضخم ذو السنامين يحمل من السند إلى الحلة منسوب إلى بخت نصر بتشديد الصاد المهملة وهو أول من جمع بين العربي والعجمي والثاني عراب بالكسر جمع عربي (وغنم) بالتحريك لا واحد لها من لفظها الواحدة شاة وهي قسمان أيضاً الأول ضأن بالهمزة ويجوز تخفيفه بالاسكان وهو ماله إلية والثاني معز بفتح العين المهملة واسكانها مع الزاي اسم جنس واحده ماعز والأثني ماعزة (وبقر) مشتق من بقر إذا شق لأنه يشق الأرض وهي قسمان أيضاً الأول العراب وهي جرد ماس حسان الألوان كريمة والثاني الجواميس واحدها جاموس فارسي معرب (ترعي) كلاء (مباحا) رطباً أو يابساً (سومها) أي رعيها يقال سامت الماشية أي رعت فهي سائمة كذا في الصحاح (معتبر) شرعاً

فِي أَكْثَرِ الْعَامِ لِنَفْعِ أَوْسَمَنَ فَيَأْخُذُ الزَّكَاةَ مِنْهَا كُلُّ مَنْ

(في أكثر) أشهر (العام) أي السنة لأن اليسر من العلف لا يمكن الاحتراز عنه وقد لا يوجد الرعي في جميع السنة وهو الظاهر فدعت الضرورة إلى

العلف في بعض الفصول فلو اعتبر اليسر منه لما وجبت الزكاة أصلاً بخلاف ما إذا كان بعض النصاب معلوفاً لأن النصاب بوصف الاسامة عدة فلا بد من وجوده جميعه والحول شرط فيكتفي بأكثره ذكره في العناية حتى لو علفها نصف الحول لا تكون سائمة فلا تجب فيها الزكاة (لنفع) أي انتفاع بالبانها وأولادها (أو سمن) يحصل لها، قال الزيلعي والمراد التي تسام للدر والنسل فإن أسامها للحمل والركوب فلا زكاة فيها وإن أسامها للبيع والتجارة ففيها زكاة التجارة لا زكاة السائمة وزاد في المحيط أن تسام لقصد الزكاة والسمن وفي البدائع لو أسامها للحمل لا زكاة فيها كالحمل والركوب (فياخذ الزكاة منها) أي من هذه السوائم المذكورة العامل وهو (كل من) أي كل إنسان أَرْسَلَهُ السُّلْطَانُ وَالْفَقِيرُ لَا تُعْطَى لَهُ قَصْداً كَمَا قَدْ نُقِلَ

(أرسله السلطان) في القبائل لاخذ صدقات المواشي في أماكنها ويسمى الساعي والعاشر هو الذي نصبه الإمام على طريق المسافرين لاخذ زكاة التجار المارين عليه بأموالهم ومواشيهم ليأمنوا من اللصوص ويحميهم منهم فلا بد أن يكون قادراً على الحماية ويكون حراً مسلماً غير هاشمي (والفقير) الذي هو مصرف الزكاة (لا تعطي) بالبناء للمفعول أي زكاة السوائم (له قصداً) أي ابتداء (كما قد نقل) الألف للإطلاق أي كما نقله العلماء في كتبهم وذلك لأن حق الأخذ من السوائم للسلطان وحق التملك والانتفاع للفقير كمن عليه الجزية أو الخراج إذا صرفها إلى المقاتلة بنفسه ولم يدفعها للسلطان فإنه يضمن ولكن أوصي بثلث ماله إلى الفقراء وأوصي إلى رجل بأن يصرف إليهم فصرفه الوارث بنفسه إليهم حيث لا يجوز كذا في شرح الهداية لتاج الشريعة ذكره في شرح الدرر

وكل خمسة من الجمال فيبين شاة فاستمع مقالي
 (وكل خمسة من الجمال) جمع جمل وهو البعير يطلق على الذكر والانثى وليس
 فيما هو أقل من ذلك شيء (فهن) أي في الخمسة لأنها نصاب الابل الى خمس
 وعشرين (شاة) واحدة ذكراً كانت أو أنثى (فاستمع) يا أيها القارئ
 (مقالي) أي قولي الذي قلته لك في بيان ذلك وهو ان في الخمسة شاة وفي
 العشرة شاتان وفي الخمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه
 والخمس والعشرون قل بنت مخاض فيها وست مع ثلاثين افتراض
 (والخمس والعشرون) من الجمال ذكورا كانت أو إناثاً منها (قل) يا أيها القارئ
 (بنت) مبتدأ مضاف الى (مخاض) بفتح الميم وبسكون الخاء المعجمة لاجل
 القافية وهي الناقة التي طعت في الثانية لان أمها تكون مخاضة أي حاملاً بأخرى
 عادة (فيها) الجار مع المجرور خبر المبتدأ وما زاد على ذلك عفو لا شيء فيه الى
 ست وثلاثين (و) في (ست مع) بالسكون (ثلاثين) من الجمال (افتراض)
 بالسكون للقافية أي لزوم مضاف الى
 بنت لبون حقة لمقتني ستاً وأربعين والجذعة في

(بنت لبون) بفتح اللام يعني يلزم في ذلك بنت لبون وهي التي طعت في
 السنة الثالثة لأن أمها تلد أخرى وتكون ذات ابن غالباً وتجب (حقة) بكسر
 الخاء المهملة والقاف المشددة وهي التي طعت في السنة الرابعة لأنها حق لها
 الحمل والركوب أو الضراب (لمقتني) أي لمتبع من القفو وهو الاتباع يقال
 قفوت أثره وقفيت أثره كذا في الجمل (ستاً) مفعول للمقتني (وأربعين)
 من الجمال أي لمتبع ذلك ليأخذ زكاته وهو الساعي أو العاشر كإم (والجذعة)
 بجيم فذال معجمة فعين مهملة مفتوحات ذكره الوالد رحمه الله تعالى ولعل الذال

يسكن للتخفيف أو لضرورة الشعر كما هنا (في)
 إحدى وستين كذا بنتا لبون في ستة وبعدهن سبعون
 (إحدى وستين) من الابل بأثبات الياء في إحدى لأن الابل مؤنث ولأن
 أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير آدميين لزم تأنيدها
 ذكره الوالد رحمه الله تعالى (كذا) أي مثل ما ذكر يجب (بنتا لبون) بحذف
 نون بنتان للاضافة وهي ثنية بنت أي ثنتان من بنات لبون كل واحدة طعت
 في السنة الثانية كما مر (في ستة وبعدهن) أي بعد الستة (سبعون) من الجمال
 إحدى وتسعون بحقتين لمائة ياصاح مع عشرين
 (إحدى وتسعون) بتقدير وفي أحدي وتسعين من الابل (بحقتين) ثنية
 حقة أي يلزمه الساعي أو العاشر بالحققتين اذا ملك ذلك المقدار (لمائة) أي
 إلى مائة (ياصاح) أصله ياصاحبي فرخم بحذف آخره على خلاف القياس (مع)
 بالسكون (عشرين) بكسر النون على لغة في ذلك
 ثم بكل خمسة شاة وكل خمس وأربعين والمائة قل
 (ثم) تستأنف الفريضة فيجب (بكل خمسة) من الابل (شاة) كما في الاول
 وفي العشرة شاتان وفي الخمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه مع
 الحقتين الواجبتين في المائة وخمس وعشرين (و) في (كل خمس وأربعين والمائة)
 من الابل (قل) يا أيها القارئ يجب
 بنت مخاض ثم حقتان والمائة الخمسون فيها داني
 (بنت مخاض ثم حقتان) وهما الواجبتان في المائة وخمس وعشرين (والمائة)
 من الابل (الخمسون فيها) أي في المائة (داني) أي قريب يعني منضمها إليها
 فتصير مائة وخمسين

ثلاثة من الحقائق ثم قل شاة بكل خمسة ولا تحل

(ثلاثة) بأبواب التاء على تأويل البعير فان لفظه مذكر (من الحقائق) جمع حقة (ثم) تستأنف الفريضة مرة ثانية (قل) يا أيها القاري تجب (شاة بكل خمسة) كما مر (ولا تحل) من حال على الشيء اذا مال عنه أي قل لا تمل عما سبق بيانه وهو انه في الخمسة شاة وفي العشرة شاتان وفي الخمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه مع الثلاث حقائق التي في المائة والخمسين والخمسة والعشرون فيها مثل ما قلنا كست وثلاثين كما

(والخمس والعشرون) من الجمال (فيها مثل ما قلنا) أي بنت مخاض مع الثلاث حقائق (كست وثلاثين) فان فيها بنت لبون مع الثلاث حقائق (كما) أي مثل ما إن في مائة ست وتسعين استمتع أربعة من الحقائق تجتمع (في مائة) و(ست) بحذف الواو لضرورة الوزن (وتسعين استمتع) يا أيها القاري (أربعة من الحقائق) جمع حقة (تجتمع) أي في الوجوب على المزي لمائتين ثم صارت أبدا كناية من بعد خمسين بدا

(لمائتين) أي الى مائتين وهو في المائتين بالخيار إن شاء دفع أربع حقائق من كل خمسين حقة أو خمس بنات لبون من كل أربعين بنت لبون كما في المحيط والمبسوط والخانية (ثم صارت) أي الفريضة (أبدا) أي دائما مستأنفة وهو الاستئناف الثالث (كناية من بعد خمسين بدا) أي ظهر لك ذلك فيما سبق في الاستئناف الثاني لأن فيه إيجاب بنت لبون وإيجاب حقة فوق الثلاث حقائق بخلاف الاستئناف الأول فانه ليس فيه إيجاب بنت لبون مع الحقتين وانما فيه بنت مخاض مع الحقتين في مائة وخمسة وأربعين فلما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقائق

وأربعون قل نصاب الغنم فيهن شاة بنت حول فأعلم

(وأربعون) شاة (قل) يا أيها القاري (نصاب الغنم) ضائنا أو معزا (فيهن) أي في الأربعين المذكورة (شاة) واحدة من الأربعين (بنت حول) أي سنة قال في شرح الدرر ويؤخذ فيها الثني وهو ما تم له سنة لا الجذع وهو ما أتى عليه أكثرها ولان الواجب الوسط وهذا من الصغار (فأعلم) فعل أمر من العلم وحرك بالكسر لضرورة القافية ثم ما زاد على ذلك فهو عفو لا شيء فيه إلى أن يبلغ مائة وعشرين

ومائة إحدى وعشرون بها شاتان يا صاحب فكن منتبها

(ومائة إحدى) بحذف الواو للوزن (وعشرون بها) أي فيها (شاتان) فقط حتي لو أراد الساعي تفريقها وأن يأخذ من كل أربعين شاة لم يكن له ذلك لأنه باتحاد الملك صار الكل نصابا كذا في الولوالجية (يا صاحب) أي يا صاحبي (فكن منتبها) أي صاحب انتباه أي يقظة وحذق في فهم المسائل الشرعية والأموال الدينية حيث كانت زكاة السوائم على خلاف مقتضى الرأي العقلي وإنما يتبع فيه الوارد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما زاد على ذلك فهو عفو أيضا لاشي فيه الى مائتين

والمائتان منه ثم واحدة ثلاثة من الشياه الماجدة

(والمائتان منه) أي من الغنم (ثم واحدة) بالهاء الساكنة موضع التاء لاجل القافية (ثلاثة من الشياه) جمع شاة (الماجدة) بالهاء أيضا للقافية أي صاحبة المجد وهو بلوغ النهاية في الكرم ويراد في الشياه بلوغها النهاية في زيادة الدر والسمن أو الماجدة المعلوفة، قال في المجل مجدت الابل مجودا نالت من الخلا أي الحشيش قريبا من الشبع ويقال أمجدت الدابة علقها ما كفها ثم ما زاد

على ذلك عفو أيضا الى اربعمئة

وَأَرْبَعٌ فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْمَآتِ ثُمَّ لِكُلِّ مِائَةٍ تَزِيدُ شَاةً
(وأربع) شياه (في أربع من المآت) جمع مائة (ثم) بعد ذلك يؤخذ (لكل
مائة تزيد) على الاربعمئة (شاة) وما نقص من المائة عفو لا شيء فيه
وفي الثلاثين نصاب البقر تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ فَقَرَرٌ
(وفي الثلاثين) بقرة (نصاب البقر) والجاموس أيضا يجب (تبيع) وهو
ماتم عليه حول (أو تبعة) وهو الأنثى منه سمي بذلك لأنه يتبع أمه أولاً
قرنه يتبع أنه ذكره الوالد رحمه الله تعالى (فقرر) فعل أمر من التقرير وهو
التثبيت والتبيين وحرك بالكسر لاجل القافية وما زاد عفو لا شيء فيه
إلى الأربعين .

وَأَرْبَعِينَ قُلْ مُسْنٌ وَمَتَى زَادَ فُكُنَ فِيهِ الْحِسَابُ مَثَبًا
(و) في (أربعين) من البقر (قل) يا أيها القاري يجب (مسن) بضم الميم وكسر
السين المهملة وهو ماتم عليه حولان أو مسنة وهي الأنثى منه سمي بذلك لزيادة
سنه (ومتى زاد) على الأربعين واحدة لا يكون عفو (فكن) يا أيها القاري
(فيه) أي في ذلك الزائد (الحساب) مفعول مقدم لقوله (مثبتا) أي أثبت
الحساب فيه فاحسبه في الواحد الزائد على الأربعين ربع عشر مسن أو مسنة
وفي الاثنين نصف العشر وفي الثلاثة ثلاث ارباع العشر وفي الاربعة عشر
مسن وهكذا الى الستين فاذا بلغ ذلك ستين ففيها تبعان ثم في السبعين تبع
ومسنة وفي الثمانين مستنان وفي التسعين ثلاث اتبعة وفي كل مائة تبعان
ومسنة وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة من تبع الى مسنة

وَالْحِمْلُ الْفَصِيلُ وَالْعِجْلُ مَعًا لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ إِلَّا تَبَعًا

(والحمل) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم وجمعه حملان بضم الحاء أو كسرهما ولد
الشاة في السنة الاولى (الفصيل) بحذف حرف العطف لضرورة الوزن وهو
ولد الناقة قبل أن يتم عليه حول (والعجل) وهو ولد البقرة حين تضعه أمه
الى شهر (مما) تأكيد للفصيل أي كلاهما بعد الحمل (لا شيء) من الزكاة (في
ذلك) المذكور اذا كان كل جنس منه منفردا من غير كبار معها والمراد انه
لا تجب الزكاة في صغار المواشي ما لم يتم له سنة فلو اشترى خمسة وعشرين من
الفصلان أو ثلاثين من العجاجيل أو أربعين من الحملان أو وعب له ذلك لا ينقذ
عليها الحول عند أبي حنيفة ومحمد (الاتباعا) أي بالتبعية الى الكبار بان كان
في الحملان كبار فتجعل الصغار تبعاً لها في انعقادها نصاباً ولا تتأدي الزكاة
بالصغار بل يدفع لها من الكبار وهكذا في الابل والبقر

وَلَيْسَ فِي مَعْلُوفَةٍ وَعَامِلَةٍ شَيْءٌ وَلَا فِي الْغَنَمِ فَاحْفَظْ حَاصِلَهُ
(وليس في معلوفة) وهي التي تعطى العلف من علف الدابة اطعمها العلف فلا
تكون سائمة سواء كانت من الابل أو البقر أو الغنم (و) ليس في (عامله)
بالهاء للقافية وهي التي أعدت للعمل كثارة الارض بالحرثة والسقي ونحوه من
الاستعمال والحمل على الابل والركوب لها لانها حينئذ من الحوائج الاصلية
(شيء) اسم ليس مؤخر والجار والمجرور خبرها مقدم أي شيء من الزكاة (ولا)
شيء أيضاً (في العفو) وهو ما بين النصابين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
فانه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو شاة انما هو في الأربعين منها لا
في المجموع حتي لو هلك منها ستون بعد الحول فان الواجب على حاله ذكره
في شرح الدرر (فاحفظ) يا أيها القاري (حاصله) بالهاء أيضاً أي حاصل ما ذكر
من زكاة السوائم

فصل في صوم رمضان

(فصل في) بيان أحكام (صوم) شهر (رمضان) وهذا هو الركن الرابع من أركان الاسلام الخمسة، والصوم في اللغة الامساك وفي الشرع ترك الأكل والشرب والجماع من الصبح الى المغرب بنية من أهاها، ورمضان من رخص اذا احترق ويسمى به لاحتراق الذنوب فيه وأطبقةوا على أن العلم في ثلاثة الاشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الثاني فحذف شهر هنا من قبيل حذف بعض الكلمة الا أنهم جوزوه لانهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه حيث أعربوا الجزئين كذا ذكره السعد في شرح الكشاف

نِيَّةُ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي الْأَدَا لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْ غُرُوبٍ قَدْ بَدَأَ
(نية صوم) شهر (رمضان في الأداء) أي في وقته المعروفة دون قضائه في غير وقته (لكل يوم) من أيام الشهر حتي لو لم ينو في يوم من الايام لا يصح صومه فيه لان ترك الأكل والشرب والجماع قد يكون عادة وقد يكون عبادة لله تعالى والمميز بينهما النية وهي شرط في صحة جميع العبادات واول وقتها في صوم أداء رمضان (من غروب) أي غروب الشمس (قد بدا) أي ظهر ذلك الغروب وانكشف عند الرائي فوق غروب الشمس هو أول وقت نية الصوم في الغد وآخرها إلى قبيل الضحوة الكبرى فقط كالنفل والنذر المعين انضبط
(الي قبيل) تصغير قبل أي قبلية قليلة لان التصغير للتقليل (الضحوة) وهي وقت الضحى (الكبرى) نعت لضحوة وهي قبل الزوال (فقط) أي لا بعد ذلك لان وقت أداء الصوم من حين طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصفه وقت

الضحوة الكبرى فتشترط النية قبيل التحقق في أكثر النهار وأما الزوال فنصف النهار وهو ما بين طلوع الشمس الى غروبها فلو نوى قبيل الزوال لا يجوز لانه خلا أكثر النهار عن النية (كالنفل) أي كما أن صوم النفل كذلك فأول وقت نيته من غروب الشمس الى قبيل الضحوة الكبرى (و) كذلك صوم (النذر المعين) كما اذا نذر صوم يوم بعينه أو شهر بعينه (انضبط) أي هذا الحكم وتحرر في كتب الفقه، قال في شرح الدرر صرح صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل الى الضحوة الكبرى لا عندهما فان النهار الشرعي من الصبح الى الغروب والضحوة الكبرى منتصفه فوجب ان توجد النية قبله لتكون موجودة في أكثر النهار فتكون موجودة في كله حكما انتهى ولا شك ان الأكثر حكم الكل ومطابق النية يجزى فيه ونية النفل بلا تمويه

(ومطابق النية) أي النية المطلقة عن قيد الرخصة أو الزامية (يجزى) أي يكتفي بذلك (فيه) أي في صوم أداء رمضان (و) كذلك (نية النفل) سواء علم انه من رمضان أو لم يعلم كمن صام يوم الشك بنية النفل أو كان من عادته صوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق صومه يوم الشك فانه يجزيه عن رمضان اذا ثبت أن ذلك اليوم منه (بلا تمويه) أي تغطية والتباس وبالخطأ إلا من المريض أو من المسافر فعما قد نَوَّاه

(و) يصح صوم رمضان أداء (بالخطأ) أي الخطأ في الوصف بان ينوى القضاء ونحوه، قال في شرح الدرر وصح الصوم بمطلقها أي النية ونية النفل وبخطئه الوصف في أداء رمضان لما تقرر في الاصول أن الوقت متعين له وم رمضان والاطلاق في المتعين تعيين والخطأ في الوصف لما بطل بقي أصل النية فكان في حكم المطلق نظيره المتوحد في الدار فاذا نوى بيارجل أو باسم غير اسمه يراد

به ذلك (الامن) الانسان (المريض أو من) الانسان (المسافر فعما) أي
 فيقع صوما عما (قدنوا) بصيغة الجمع كناية عن التثنية لأنها نوع من الجمع
 عند بعضهم وأقل الجمع عنده اثنان أو باعتبار أن المراد جنس المريض وجنس
 المسافر لا الفرد من ذلك، قال في شرح الدرر إذا وقع النية من مريض أو
 مسافر حيث يحتاج حينئذ إلى التعيين في الوقت بالنظر إليهما وقال الوالد رحمه
 الله تعالى في شرحه أي إلى المريض والمسافر فإذا نوي واجبا آخر يقع من
 ذلك الواجب عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يقع عن رمضان لأن
 الرخصة لأجل المشقة فإذا تحملها المعذور التحق بغيره ولا يبي حنيفة أنهما شغلا
 الوقت بالآثم لمؤاخذتهما بذلك الواجب في الحال وتأخر مؤاخذتهما برمضان
 إلى إدراك عدة من أيام آخر حتى لومات قبل أدراك العدة ليس عليه شيء
 ولأن وجوب الأداء ساقط عنهما فصار رمضان في حق أدائهما بمنزلة شعبان
 وفي قضاء الشهر والكفارة ومطلق النذر خذ العبارة

(وفي) صوم (قضاء الشهر) أي شهر رمضان (و) صوم (الكفاره) بالهاء
 مكان التاء لأجل القافية سواء كانت كفارة يمين أوظهار أو قتل أو جزاء صيد
 أو حاق أو متعة أو كفارة رمضان كما في العناية وغيرها (و) صوم (مطلق النذر)
 أي النذر المطلق عن التعيين بيوم أو شهر كمن نذر أن يصوم يوماً ولم يعينه أو
 شهراً ولم يعينه (خذ) يأياها القاري هذه (العبارة) بالهاء للقافية أيضاً أي إفهمها
 واحفظها وهذا هو التفصيل في النية في الصوم

يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ وَالتَّيْمِينُ وَخَبَرُ الْعَدْلِ بِهِ ثُبُوتُ

(يُشْتَرَطُ) بالبناء للمفعول أي يشترط الشرع في نية الصوم في هذه الأنواع
 الثلاثة المذكورة (التعيين) بأن ينوي أنه صائم عن قضاء رمضان دون غيره وإن لم

يُشْتَرَطُ تعيين اليوم الذي أفطر فيه من الشهر وينوي أنه صائم عن كفارة يمينه
 أوظهاره ونحو ذلك وينوي أنه صائم عن اليوم الذي نذره (و) يشترط في
 ذلك أيضاً (التبديت) أي تبديت نية الصوم من غروب الشمس إلى طلوع
 الفجر حتى لو لم ينو قبل طلوع الفجر ونوي بعد الطلوع لا يصح منه صوم ذلك
 اليوم عن واحد من هذه الأنواع الثلاثة، وفي التبدين أذليس لها وقت متعين لها
 فلم تعين لها الأبنية من الليل أو نية مقارنة لطلوع الفجر فلم تصح نيته من
 النهار بخلاف صوم رمضان والنذر المعين والنفل لأن الوقت متعين لها، وقال
 الوالد رحمه الله تعالى في شرح شرح الدرر إن نوي مع طلوع الفجر جاز لأن
 الواجب قرانها لا تقديمها بل هو الأصل وإنما جاز التقديم لضرورة ثم اعلم أن
 النية شرط من الليل كافية في كل صوم بشرط عدم الرجوع عنها حتى لو نوي
 ليلاً أن يصوم غداً ثم عزم في الليل على الفطر لم يصح صائماً كما في المحبط
 فلو أفطر لا شيء عليه إذا لم يكن رمضان ولو مضى عليه لا يجزيه لأن تلك
 النية انقطعت بالرجوع كما في الظهيرية ولو نوي الصائم الفطر لم يفطر حتى
 يأكل وكذا لو نوي التكلم في الصلاة ولو قال نويت صوم غد إن شاء الله
 تعالى أو قال أصوم غداً إن شاء الله تعالى يصير صائماً لأن المشيئة تبطل اللفظ
 لا النية لأن النية فعل القلب وهو الصحيح (وخبير) الواحد (العدل) وهو
 من ثبتت عدالته أي براءته من الفسق باخبار الثقات ولا يقبل خبر المستور
 الحال وقيل يقبل وبه قال الحلاواني والأول ظاهر الرواية وهو الصحيح وتقبل
 شهادة الواحد على شهادة الواحد في رؤية هلال رمضان كما في العناية والكافي
 (به) أي بذلك الخبر (ثبوت)

هَلَالِ صَوْمٍ مَعَ عِلَّةٍ وَلَوْ قَنَآوْا نَتَّى يَكُونُ قَدْ رَوَوْا

هلال (شهر) (صوم) وهو هلال شهر رمضان (مع) وجود (علة) في السماء كالسحاب والدخان (ولو) كان ذلك الواحد العدل (قنا) أي خالص الرق أو كانت مدبراً أو مكاتباً أو معتق البهض (ولو أنش) حرة كانت أو أمة (يكون) ذلك الواحد العدل (قدرووا) أي العلماء هذا الحكم في كتبهم قال في شرح الدرر وقبل بلا دعوى ولفظ أشهد للصوم بعلة خبر عدل ولو كان قنا أو أنش أو محدوداً في قذف تاب لأنه خبر ديني فأشبهه الأخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة وتشترك العدالة لأن قول الفاسق لا تقبل في الديانات والفطر بالعلة فيه يشترط عدلان مع لفظ شهادة فقط

(و) ثبوت هلال (الفطر بالعلة) معها أو سببها (فيه) أي الفطر بتقدير ثبوته (يشترط) بالبناء للمفعول أي يشترط الشرع والطاء المهملة ساكنة لأجل القافية نصاب الشهادة وهو رجلان (عدلان) أو رجل وامرأتان بوصف العدالة (مع) اشتراط (لفظ شهادة) بأن يقول الشاهد أشهد أني رأيت الهلال أو نحو ذلك (فقط) أي من غير اشتراط الدعوى، قال في شرح الدرر وشرط للفطر إذا كان في السماء علة نصاب الشهادة وهو رجلان أو رجل وامرأتان ولفظ أشهد لأنه تعلق به نفع العباد وهو الفطر فأشبهه سائر حقوقيهم لا الدعوى أي لا تشترط فيه لأن الإفطار يوم العيد من حقوق الله تعالى كعق الأمة وطلاق الحرة حيث لم يشترط فيهما سبق الدعوى ولا يقبل فيه شهادة محدود في قذف تاب

وفيهم من غير علة ترى لا بد من جمع عظيم في الوری (وفيها) أي في الصوم في أول الشهر والفطر في آخره (من غير علة ترى) بالبناء للمفعول أي تظهر من نحو سحاب أو دخان كما مر (لا بد) في ثبوت

الصوم والفطر (من) أخبار (جمع عظيم في الوری) أي من الناس مفوض لرأي حاكم يعي ولا اعتبار لاختلاف المطلع (مفوض) أي مقدار ذلك الجمع (لرأي) أي اختيار (حاكم) أي قاض من قضاة المسامين (يعي) من وعي الخبر يعيه إذا عرفه، قال في شرح الدرر وبلا علة بالسماء شرط فيهما أي الصوم والفطر جمع عظيم يحصل العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب وقال الوالد رحمه الله تعالى في شرحه وقيل الصحيح أن يكون من أطراف شتى إذ لو كانوا من ناحية واحدة لتوهم اتفاقهم على الكذب والمراد هنا من العلم غلبة الظن لا اليقين كما في المضمرات وفي البحر وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين سواء كان بالسماء علة أو لم يكن كما روي عنه في هلال رمضان كذا في البدائع ولم أر من رجحها من المشايخ وينبغي العمل عليها في زماننا لأن الناس تكاسات عن ترأي الأهلة وعن محمد أنه يفوض إلى رأي الامام كذا في البدائع وفي تنوير الابصار وبلا علة جمع عظيم يقع العلم بخبرهم وهو مفوض إلى رأي الامام من غير تقدير بعدد (ولا اعتبار) شرعاً (لاختلاف) جنس (المطلع) بكسر اللام موضع الطلوع أي المطالع، قال في شرح الدرر اختلف في اختلاف المطالع يعني قال بعض المشايخ تعتبر وقال بعضهم لا تعتبر معناه إذا رأى الهلال أهل بلدة ولم يره أهل بلدة أخرى يجب أن يصوموا برؤية أولئك كيف ما كان على قول من قال لا عبرة باختلاف المطالع وأما على قول من اعتبره ينظر ان كان بينهما تقارب بحيث لا تختلف المطالع يجب وإن كان بحيث تختلف لا يجب وأكثر المشايخ على أنه لا يعتبر قال الزيلعي والاشبه ان يعتبر لان كل قوم يخاطب بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف

باختلاف الأقطار كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلافها
 وَالْأَكْلُ نَاسِيًا بِهِ لَا يَفْطَرُ وَالشَّرْبُ وَالْجَمَاعُ أَيْضًا قَرَرُوا
 (والأكل) أي أكل الصائم للطعام (ناسيًا) صياحه (به) أي بذلك الأكل
 المذكور (لا يفطر) أي الصائم (و) كذلك (الشرب) للماء ونحوه ناسيًا
 (والجماع) للزوجة والأمة ناسيًا (أيضًا) لا يفطر به (قرروا) أي بين ذلك
 العلماء في كتبهم، قال الوالد رحمه الله تعالى لحديث الجماعة إلا النسائي من نسي
 وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه وفي صحيح ابن
 حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال من أفطر في
 رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه ولا كفارة ورواه الحاكم وصححه وإذا ثبت هذا
 في الأكل والشرب ثبت في الوقاع للاستواء في الركنية كما في الهداية يعني
 ثبت بالدلالة لا بالقياس لأن كلا منهما نظير الآخر في كون الكف غن كل
 منهما ركنا في باب الصوم كما في العناية

كَذَا اُكْتِحَالٌ وَإِدْهَانٌ وَاحْتِجَامٌ إِنْزَالُهُ يَنْظُرُ أَوْ اُحْتِجَامٌ
 (كذا) أي مثل ما ذكر في عدم الإفطار (اكتحال) لأنه عليه الصلاة والسلام
 اكتحل وهو صائم أخرجه الدارقطني وجد طعمه في حلقه أولا لأن الموجود
 في حلقه هو أثره داخلا من المسام والمفطر الداخل من النافذ كالمدخل
 والمخرج لا من المسام الذي هو خلال البدن للاتفاق في من قعد في الماء يجد
 برده في باطنه ولا يفطر وإنما كره أبو حنيفة الدخول في الماء والتلف في
 الثوب المبلول لما فيه من إظهار الضجر في إقامة العبادة لا لأنه قريب من
 الإفطار (و) كذا (إدهان) في كونه غير مفطر للصائم وهو استعمال الدهن
 كالزيت ونحوه لعدم المنافي (و) كذا (احتجام) بسكون الميم لضرورة

الوزن، لما أخرجه البخاري وغيره إنه عليه الصلاة والسلام احتجم وهو صائم
 وقيل لأنس رضي الله عنه أكنتم تكرر هون الحجامة للصائم على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا إلا من أجل الضعف رواه البخاري و (إنزاله)
 بمحذف حرف العطف لضيق الوزن عنه والضمير للصائم أي أنزال الصائم منياً
 (بنظر) على وجه الشهوة لحلال أو حرام (أو احتلام) معطوف على الإنزال أو على
 النظر لما روى الترمذي والبخاري من قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث لا يفطرن
 الصائم الحجامة والقيء والاحتلام ولأنه لا صنع له فيه فكان أبلغ من النسيان .
 أَوْ دَخَلَ الْحَلَقَ مِنَ الْغُبَارِ أَوْ الذَّبَابِ أَوْ دُخَانِ النَّارِ
 (أو دخل الحلق) أي حلق الصائم (من الغبار) من زائدة والغبار فاعل دخل
 فانه لا يفطر (أو) دخل (الذباب أو دخان النار) ولو كان ذا كرا لصومه لانه
 لا يمكن الاحتراز عنه

وَمُفْطَرًّا صَارَ لَهُ إِنْ أَدْخَلَ كَمَنْ يَتَقَبَّلُ وَلَمْ يَنْزِلْ
 (ومفطراً) خبر مقدم لقوله (صار) أي الصائم (له) أي الغبار أو الذباب أو الدخان
 (ان ادخلا) الالف للاطلاق اذا كان ذا كرا لصومه حيث تعمد ذلك (كمن)
 أي يفطر أيضاً من (بتقبيل) أي بسببه من الرجل أو المرأة (ولمس) بيده
 ونحوها على وجه الشهوة (أنزلا) الالف للاطلاق أيضاً وان لم ينزل بالتقبيل
 أو اللمس بشهوة لا يفسد صومه

وَالْأَكْلُ كُلُّ عَمْدًا إِذْ بَنَسِيَانِ سَقَطَ إِنْ ظَنَّ فِطْرَهُ بِهِ يَقْضِي فَقَطْ
 (والأكل) أي أكل الصائم (عمداً) في يوم رمضان (اذ) أي لان قبل التعمد
 (بنسيان) أي بسبب النسيان انه صائم (سقط) بالسكون لاجل القافية
 حيث لم يفسد صومه كما مر (ان ظن) أي الصائم المذكور (فطره) مفعول

ظن (به) أى بذلك الا كل مع النسيان (يقضي) أى يفسد صومه لعدمه
الأكل بعد ذلك فيلزمه القضاء (فقط)

من غير تكفير وأما المحتجم فكيفه إن ظن فطرًا قد لزم
(من غير تكفير) أى لا تجب عليه الكفارة بذلك وكذلك إذا أفطر خطأ ثم
أكل عمدًا بعده، قال في التنوير وإن أفطر خطأ أو مكرهاً أو أكل ناسياً فظن
أنه أفطر فأكل عمدًا قضى فقط وذلك لأن الأكل ناسياً أو وقع شبهة في فساد
صومه والكفارة تسقط بالشبهة كالحذود انتهى (وأما المحتجم) أى من احتجم
في نهار رمضان فان (تكفيره) أى وجوب الكفارة عليه (إن ظن فطراً) أى
أنه أفطر بذلك فأكل عمدًا بعده (قد لزم) فيقضي ذلك اليوم ويخرج الكفارة
أيضاً، قال في شرح الدرر إذا احتجم وظن أنه فطره فأكل عمدًا قضى وكفر
لأن فساد الصوم بوصول الشيء إلى باطنه لقوله عليه الصلاة والسلام أفطر
مما دخل ولم يوجد إلا إذا افتاه مفت بفساد صومه فحينئذ لا كفارة عليه لأن
الواجب على العامى الأخذ بفتوى المفتى فتصير الفتوى شبهة في حقه وإن كانت
خطأ في نفسها وإن كان قد سمع الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام أفطر
الحاجم والمحجوم واعتمد على ظاهره قال محمد لا تجب الكفارة لأن قول الرسول
صلى الله عليه وسلم لا يكون أدنى درجة من قول المفتى فهو إذا أصلح عذراً لقول
الرسول صلى الله عليه وسلم أو يدل عليه أنه عليه الصلاة والسلام سوى بين
الحاجم والمحجوم ولا خلاف في أنه لا يفسد صوم الحاجم وفي شرح الوالد رحمه
الله تعالى ولنا في عدم الفطر صريحاً ما رواه البخارى وغيره من أنه عليه الصلاة
والسلام احتجم وهو صائم كما في التبيين وغيره

كالاكل والشرب دواء وغذا عمدًا ومثله الجماع وكذا

(كالاكل) أى أكل الصائم في نهار رمضان من كونه موجباً للقضاء والكفارة
(والشرب) كذلك (دواء) أى مايؤكل للدواء أو يشرب له احترازاً عن نحو
التراب والحجر (وغذا) بكسر الغين المعجمة والذال المعجمة ما يتغذى به من الطعام
والشراب وأما بالفتح والذال المعجمة فضد العشاء وهو ممدود وقد يقع للوزن وهو
ما يؤكل في الغداة ويشرب لذلك أيضاً (عمداً) أى ما يؤكل على وجه التعمد دون
الخطأ والنسيان والاكراه (ومثله) أى مثل الأكل والشرب المذكورين (الجماع)
بان جامع الصائم في نهار رمضان أو جومع عمدًا في أحد السبيلين من آدمي حي
بشرط تواري الحشفة أنزل أو لم ينزل (وكذا) أى كالاكل عمدًا بعد الأكل
ناسياً إذا ظن فطره به فى أنه يفطر ويقضي من غير كفارة وما بينهما جمل معترضة

إن استقاء عامداً ملأ الفم لا إن يسبق كان ذلك فاعلم
(إن استقاء) أى طاب القيء في نهار رمضان (عامداً) فخرج قيؤه (ملأ
الفم) فانه يفطر ويلزمه القضاء من غير كفارة بالاجماع (لا إن يسبق) أى
غلبة منه (كان ذلك) القيء الذي هو ملأ الفم (فاعلم) فعل أمر وكسر الميم
لضرورة الوزن قال في شرح الدرر ذرعه أى غلبه وسبقه قيء طعام أو ماء
أو مرة وخرج لم يفطر ملأ الفم أولاً لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه القيء
فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدًا فليقض

والصوم في العيدين مكروه وفي أيام تشريق كذا يا مقتني
(والصوم في) يومى (العيدين) وهما عيد الفطر وعيد الأضحي (مكروه)
كراهة تحريم (وفي أيام تشريق) وهى ثلاثة أيام بعد يوم عيد الأضحي (كذا)
أى مثل الصوم في العيدين مكروه أيضاً (يا مقتني) أى يا متبع للأحكام
الشرعية احفظ هذا واعمل به

وَلَيْسَ يَقْضِي مَنْ رَأَى جُنُونَهُ مُسْتَوْعِبًا لِلشَّهْرِ لَا مَا دُونَهُ
(وليس يقضي) أي لا يلزم القضاء (من) أي الآكل الذي (راى جنونه)
أي جنون نفسه بأن أفاق من جنونه فوجد جنونه (مستوعباً للشهر) أي شهر
رمضان كله ولم يفق في وقت أصلاً من ليل أو نهار (لا) من راى جنون
نفسه مستوعباً (مادونه) أي دون الشهر فانه يقضي الشهر كله ولو أفاق
في آخر يوم منه

أَمَّا بِإِغْمَاءٍ فَيَقْضِي مُطْلَقًا لَا يَوْمُهُ أَوْ لَيْلَتُهُ فِيهَا التَّقَى
(أما) إذا استوعب (إِغْمَاءً) حصل له (فيقضي) شهر رمضان كله (مطلقاً)
أي سواء كان إغماؤه في جميع الشهر أو في بعضه (لا) يقضي (يومه) أي
اليوم الذي أغمى عليه فيه (أو) يوم (ليلة فيها) أي في تلك الليلة (التقى) أي
اجتمع فيها بالإغماء فان صومه في ذلك صحيح فلا يلزم قضاؤه، قال في شرح
الدرر يقضي أيام الإغماء ولو كانت كل الشهر لأنه نوع مرض يضعف القوي
ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الإداء إلا يوماً حدث الإغماء فيه
أو في ليله فانه لا يقضيه لوجود الصوم فيه اذ الظاهر انه نوي من الليل حملاً
لحال المسلم على الكمال حتى لو كان مهتكم يعتاد الأكل في رمضان قضى
رمضان كله لعدم النية ووجود السبب

فصل في حج البيت من استطاع إليه سبيلاً

(فصل في) بيان أحكام (حج البيت) أي بيت الله الحرام (من استطاع إليه)
أي إلى حج البيت (سبيلاً) أي طريقاً وهذا هو الركن الخامس من أركان
الإسلام الخمسة والحج بفتح الحاء وكسر هاء هو القصد في اللغة وفي الشرع

زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص
يُفْتَرَضُ الْحَجُّ عَلَى الْمُكَلَّفِ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الصَّحِيحِ فَاعْرِفِ
(يفترض) بالبناء للمفعول والفاعل هو الله تعالى (الحج) فرضاً علينا مرة في
العمر (على المكلف) أي العاقل البالغ فلا حج على مجنون ولا على صبي
(المسلم) فلا حج على الكافر (الحرة) فلا حج على العبد وإن أذن له مولاه
وكذلك لا حج على المدبر والمكاتب والمبعض العتق والمأذون له فيه ولو بمكة
وأم الولد لعدم أهليته لملك الزاد والراحلة في حق الفقير فانه للتيسير لا للاهلية
فوجب على فقراء مكة كذا ذكره الوالد رحمه الله تعالى عن النهر (الصحيح) فلا حج
على المريض والمقعّد والمنلوج والزمن ومقطوع الرجلين (فاعرف) فعل أمر
وحرك بالكسر لأجل الوزن

ذِي بَصَرٍ وَالزَّادِ ثُمَّ الرَّاحِلَةَ قَدْ فَضَّلَا عَنْ كُلِّ مَا لَا بُدَّ لَهُ
(ذی) أي صاحب نعت للمكلف (بصر) فلا يجب على الأحمى وان وجد
قائداً (و) صاحب (الزاد) بالزای وهو طعام يتخذ لاجل السفر والمراد به
الطعام والماء يعني أن يملك الزاد في موضع يعتاد حمل الزاد منه بثمن المثل على حسب
ما يليق به (ثم) صاحب (الراحلة) بالهاء لاجل الوزن ذهاباً وإياباً على مسير
قصر من مكة كما في غرر الأذكار والراحلة المركب من الابل والمراد بها
المركب مطلقاً ولو بالكراء على حسب ما يليق به (قد فضلا) أي الزاد والراحلة
أي كان فيهما زيادة (عن كل ما لا بد له) بسكون الهاء لاجل القافية، قال في
شرح الدرر له زاد وراحلة فضلاً عما لا بد له منه كالسكني والخادم وأثاث
البيت والثياب ونحو ذلك وعن نفقة عياله وزاد الوالد رحمه الله تعالى
وآلات حرفته كما في فتح القدير وقضاء ديونه والمسكن مما لا بد له منه إلا

أن يكون مستغنياً عن سكناء غيره فانه يجب بيعه ويحج به لانه ليس مشغولاً
بحاجة بخلاف ما اذا كان سكنه وهو كبير يفضل عنه حتى يمكنه بيعه
والاكتفاء بما دونه ببعض قيمته ويحج بالفضل فانه لا يجب بيعه وكذا لا يجب
بيع سكنه والاكتفاء بالسكنى اجارة كذا في فتح القدير وفي الخانية قال بعض
العلماء ان كان الرجل تاجراً يملك ماله لو رفع منه الزاد والراحلة لذهابه واياه
ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه وينبغي له بعد
رجوعه رأس مال التجارة التي يتجر بها لا يجب عليه وإن كان حرثاً فالشرط
أن يبقى له آلات الحراثة من البقر ونحو ذلك

والأمن في الطريق غائباً وفي حق النساء مع محرم مكلف

(و) صاحب (الأمن) أي عدم الخوف على نفسه وماله (في الطريق) الموصل
الى الحج (غالباً) حال من الأمن أي بان يكون غالباً اذ لا تخلو البرية عن الخوف
قال في شرح الدرر مع أمن الطريق لان الاستطاعة لا تثبت بدونه وقال الوالد
رحمه الله تعالى والاعتبار للغالب فان غلبت السلامة براً وبحراً وجب في الاصح
والافلا كذا في النهرو وهو مختار أبي الليث كما في العتابة وعليه الاعتماد كما في التبين وفي
(حق النساء) يشترط لوجوب حجبهن التكليف المذكور وما وصف به مما
ذكر (مع) زيادة معية (محرم) لهن (مكاف) نعت للمحرم أي عاقل بالغ، قال
في شرح الدرر ومحرم أو زوج لا امرأة في مسيرة سفر المحرم من لا يحل له نكاحها
على التأيد بقرابة أو رضاع أو مصاهرة، وقال الوالد رحمه الله تعالى فخرج زوج
الاخت وزوج الخالة ونحوها لان حرمتهم ليست على التأيد وزوج الملائنة
فان حرمة ليست بأحد الجهات الثلاث كذا في البرجندی ويكون مأموناً
عاقلاً بالغاً كما في الخانية والحر والعبد والمسلم والذي سواه كما في المحيط، قال

القدوري في شرحه أي أن يكون مجوسياً يعتقد حل مناعتها فلا تسافر معه
وكذا المسلم اذا لم يكن مأموناً لا تسافر معه

وفرضه الإحرام والوقوف بعرفات بعده يطوف

(وفرضه) أي الحج (الاحرام) وهو كالتحرية للصلاة وهو نية الحج مع لفظ
التلبية وهي أن يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك إني الحمد
والنعمة لك والملك لا شريك لك والشرط انما هو ذكر الله فارسياً كان أو
عربياً وخصوص التلبية سنة (و) فرضه أيضاً (الوقوف) أي السكينة
(بعرفات) وهو الجبل المعروف بمكة فمن كان فيه ساعة من زوال الشمس
يوم عرفة الى صبح يوم النحر أو اجتازوه ونتم أو منعه عليه أو مجنون أو سكران
أو هائم أو هارب أو طالب غريم أو حائض أو جنب أو جاهل أنها عرفات صح
وقوفه وكلها موقف الابطن عرنة وفرضه أيضاً (بعده) أي بعد الوقوف
بعرفات (يطوف) أي المحرم يعني الطواف بالبيت سبعة أشواط ويسمي طواف
الافاضة وطواف الزيارة ويكون في يوم من أيام النحر

والواجب الوقوف بالزدلفة وللغروب مده بعرفة

(والواجب) أي واجبات الحج (الوقوف بالزدلفة) بالهاء الساكنة لاجل القافية
وهي المشر الحرام وتسمى جمعاً وكلها موقف الاوادي محسر وأول وقته من
بعد طلوع الفجر الى أن تطلع الشمس (و) واجب الحج أيضاً (للغروب) أي
غروب الشمس (مده) أي مد الوقوف (بعرفه) بالهاء أيضاً فلو نفر من عرفات
قبل الغروب وخرج من حدودها لزمه دم

والسعي وأبتداؤه من الصفا والمشى فيه مع عذر أنتهي

(و) واجب الحج أيضاً (السعي) بين الصفا والمروة سبعا أما في طواف القدوم

أوفي طواف الزيارة قال الوالد رحمه الله تعالى والسعي بين الصفا والمروة واجب على الرجال دون النساء كذا في البرجندی (و) واجب الحج أيضا (ابتدأؤه) أي السعي (من الصفا) قال في شرح الدرر يبدأ بالصفا ويختم بالمروة يعني أن السعي من الصفا إلى المروة شوط ثم من المروة إلى الصفا شوط آخر فتكون بداءة السعي من الصفا وختمه وهو السابع على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من الصفا إلى المروة ثم منها إلى الصفا شوط واحد فيكون الختم على الصفا (و) واجب الحج أيضا (المشي فيه) أي في السعي (مع عذر انتفى) أي بلا عذر فلو ركب أراق دما، قال في التنوير عند الواجبات وبداية السعي بين الصفا والمروة من الصفا والمشي فيه لمن ليس له عذر وواجب الحج أيضا

رَمَى الْجِمَارَ وَالطَّوْفَ لِلصَّدْرِ فِي الْغُرْبَا وَالْأَبْتَدَا مِنَ الْحَجَرِ

(رمي الجمار) باسقاط حرف العطف لاجل ضرورة الوزن والجماري الصغار من الاحجار جفيرة العقبة في يوم النحر بعد النفر من المزدلفة سبع حصيات يرميها من بطن الوادي إلى اعلاه والجمرات الثلاثة يرميها في ثاني يوم النحر بعد الزوال يبدأ بما يلي مسجد الخيف ثم بما يليه ثم بالعقبة كل واحدة سبع حصيات أيضا وكبر مع كل حصاة رماها (و) واجب الحج أيضا (الطواف بالبيت سبعة) أشواط (للصدر) بالسكون لاجل الوزن أي الرجوع وهو طواف الوداع (في) حق (الغربا) جمع غريب يعني غير أهل مكة (و) واجب الحج أيضا (الابتداء) في الطواف كله (من الحجر) بالسكون للقافية أي الحجر الأسود واستلامه سنة وواجب الحج أيضا

تَيَامُنٌ فِيهِ مَعَ الْمَشْيِ بِلَا عَذْرِ وَطَهْرٍ سَتْرُ عَوْرَةِ تَلَا

(تيا من) باسقاط حرف العطف للوزن فيه أي في الطواف كله، قال في شرح

الدرر آخذاً عن يمينه مما يلي الباب أي يمين الطائف والطائف المستقبل للحجر يكون يمينه إلى جانب الباب وفي شرح الوالد رحمه الله تعالى والحكمة في كونه يجعل البيت عن يساره أن الطائف بالبيت مؤتم به والواحد مع الامام، يكون الامام على يساره وقيل لأن القلب في الجانب الايسر وقيل ليكون الباب في أول طوافه لقوله تعالى «وأتوا البيوت من أبوابها» مع (وجوب) المشي (في الطواف) بلا عذر كذا في تنوير الابصار فلو ركب أراق دما (و) مع وجوب (طهر) بضم الطاء المهمة وسكون الهاء أي طهارة في الطواف فلهما واجبة لا فرض ومع وجوب (ستر عورة) في الطواف (تلا) أي تبع الستر ما ذكر في الوجوب وواجب الحج أيضا إنشاء إحرام من الميقات كَذَاكَ لِلْقَارِنِ ذَبْحُ الشَّاةِ

(إنشاء احرام من الميقات) وسيأتي ذكر المواقيت في النظم ويجوز تقديم الاحرام عليها بل هو أفضل لا تأخير عنها (كذاك) أي كما ذكر من واجبات الاحرام أيضا (للقارن) أي الجامع بين احرام الحج واحرام العمرة (ذبح الشاة) شكراً لنعمة الجمع بين النسكين فيذبح شاة أو سبع بدنة بعد رمي جمرة العقبة في يوم النحر

وَذِي تَمَتُّعٍ وَرَكَعَتَانِ قُلْ لِكُلِّ أَشْبُوعٍ يَطُوفُهُ الرَّجُلُ

(و) من الواجبات أيضا ذبح الشاة أو سبع بدنة لكل (ذو) أي صاحب (تمتع) وهو الاحرام بالعمرة أولا في أشهر الحج ثم الاحرام ثانياً بالحج ويذبح في يوم النحر كالقارن وإن عجز عن الذبح صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وسبعة بعد أيام التشريق أين شاء أي سواء صام في مكة أو غيرها وإن فاتت الثلاثة تعين الدم (و) واجب أيضا (ركعتان قل) يا أيها القاريء عند مقام ابراهيم عليه السلام أو حيث يتيسر من المسجد (لكل أشبوع يطوفه الرجل)

بالسكون لاجل القافية وكذلك المرأة سواء كان طواف الفرض أو الواجب أو النفل وواجب أيضا

حلق أو التقصير والترتيب في رمي وحلق ثم ذبح فأعرف
(حلق) لربع رأسه (أو التقصير) في ربع الرأس أيضا بأن يقطع منه قدر
أتملة (و) واجب أيضا (الترتيب) يوم النحر (في رمي) جرة العقبة
(وحلق) لرأسه أو تقصيره بعده (ثم ذبح) دم القران أو المتعة (فاعرف)
فعل أمر وحرك بالسكون للقافية وواجب أيضا

جعل طواف الفرض يوم النحر وما سواها سنن فاستقرى
(جعل طواف الفرض) أى طواف الزيارة في (يوم) من أيام (النحر)
الثلاثة فلو أخره عنها لزمه دم (وما سواها) أى سوى ما ذكر من الفروض
والواجبات فهو (سنن) جمع سنة (فاستقرى) أى تتبع ذكرها في كتب المناسك
والكتب المطولة فإنها مفصلة هناك مع بقية أحكام الحج فمن السنن طواف
القدم والرمل في الطواف والمروة في السعى والمبيت في منى أيام منى والمبيت
في المزدلفة وحكم الفرض أنه لا يجبر بالدم والواجب ينجر به وغيرها
لا يحتاج إلى جابر.

وأشهر الحج بشوال تحل وقعدة وعشر ذى الحجة قل
(وأشهر الحج) أى التى لا يجوز تقديم أفعال الحج عليها بالاجماع حتى لو أتى
بشيء من أفعال الحج من طواف وسعى قبلها لا يجوز (بشوال تحل) أى تستقر
وتثبت (و) ذى (قعدة) بحذف حرف ذى لضيق الوزن (وعشر ذى الحجة)

فهي شهران وعشرة أيام (قل) يأياها القارى فيكره الاحرام للحج قبلها
والأفضل القران فالتمتع وبعده الأفراد وهو أسرع

(والأفضل) في الايتان بالحج الفرض أو النفل (القران) بكسر القاف وهو
أن يحرم بحج وعمره معاً من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها ويقول بعد
ركعتي الاحرام، اللهم اني أريد الحج والعمرة فيسرهما لى وتقبلهما منى ثم يطوف
للعمره سبعة أشواط يرمل للثلاثة الاول ويسمى بالاحلق ثم يحج كالمفرد
(فالتمتع) مأخوذ من المتاع وهو النفع الحاضر وهو الجمع بين الحج والعمرة
في أشهر الحج في سنة واحدة بلا المام باهله الماما صحيحاً بينهما وهو النزول
فى وطنه باقياً على صفة الاحرام بان كان ساق الهدى فإنه لا يتحلل من احرام
العمرة فيحرم من الميقات فى الاشهر أو قبلها ويعتبر فيها فيطوف للعمرة قاطعاً
التلبية أول طوافه ويسمى ويحلق أو يقصر وبعد ما حل منها أحرم من الحرم
للحج يوم التروية وتبيله أفضل وحج كالمفرد (وبعده) أى بعد التمتع فى الفضيلة
(الافراد) وهو ان يحرم بالحج فقط من الميقات ويدخل مكة فيطوف للقدم
ويسمى بعده ثم يبقى محرماً حتى يقف بعرفات ويأتى منى فيرمى جرة العقبة
ويحلق ويطوف طواف الفرض يوم النحر ويفعل جميع ما ذكر من المناسك
(وهو) أى الافراد (أسرع) أى أسهل عملاً على المسكف من غير زيادة مشقة
والعمرة الطواف والسعى انضبط ولا تكون غير سنة فقط

(والعمرة) هي (الطواف) بالبيت سبعة أشواط كما مر وهو فرضها والسعى بين
الصفاء والمروة سبعة أشواط أيضاً كما ذكر وهو واجبها (انضبط) بالسكون
لضرورة الوزن أى تقرر وثبت فى الكتب والاحرام شرط لصحة أدائها
(ولا تكون) أى العمرة (غير سنة) مؤكدة (فقط) لكن يجب بالاشروع
يَلْمَمُ ميقات أهل اليمن كذاك ذو حليفة للمدني
(يللم) بفتح الياء المشناة التحتية وباللامين وإسكان الميم بينهما وهو جبل من

جبال تهامة على مرحلتين من مكة (ميقات) أى موضع احرام (أهل اليمن) ومن قصد مكة من جهتهم أيضاً (كذلك) أى مثل ذلك الميقات (ذو حليفة) والاصل ذو الحليفة بضم الحاء المهملة وفتح اللام وبالفاء وهو المسمى الآن آبار على (للمدنى) أى لمن كان من أهل المدينة المنورة أو قصد مكة من جهتهم وللعراقي ذات عرق سامي قرن لنجد جحفة للشامي (وللعراقي) أى لمن قصد مكة من جهة العراق (ذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء على مرحلتين من مكة (سامي) أى مرتفع مشهور معروف لاهل العراق (قرن) بسكون الراء (لنجد) أى لاهل نجد ومن قصد مكة من جهتهم أيضاً (جحفة) بنجيم مضمومة فحاء مهملة ساكنة على نحو ثلاث مراحل من مكة (للسامي) أى لمن قصد دخول مكة من جهة الشام ولولم يكن من أهل الشام وجاز تقديم الاحرام عليها لا تأخيرها عنها لقاصد دخول مكة ولو لحاجة كذا في شرح الدرر

ويلزم الحريم شاة إن لبس يوماً وإن طيب عضو فاحترس (ويلزم الحريم) أى يجب عليه ذبح (شاة) أو سبع بدنة (ان لبس) بالسكون لاجل الوزن أى لبس مخيطا (يوماً) كاملاً وان كان أقل منه فعليه صدقة، وفي التبئين ولو لبس اللباس كلها من قميص وسراويل وخفين يوماً كاملاً يلزمه دم واحد لأنها من جنس واحد فصار كجناية واحدة وكذا لو دام أياماً وكذا لو كان ينزعه بالليل ويلبسه بالنهار لا يجب عليه الا دم واحد الا اذا نزع على عزم الترك ثم لبسه بعد ذلك فإنه يجب عليه دم آخر لان اللبس الأول انفصل من الثانى بالترك (و) يلزمه شاة أيضاً أو سبع بدنة (ان طيب عضوا) كاملاً من اعضائه بان استعمل الطيب فيه (فاحترس) يالها المكاف من ذلك اذا كنت محرماً والطيب

عبارة عن لصق عين له رائحة طيبة ببدن المحرم أو بعضو منه فلو شتم طيباً ولم يلتصق ببدنه من عينه شيء لم يجب عليه شيء كذا في العناية كخلق ربع رأسه وإن قتل صيداً وإن أشار أو عليه دل (كخلق) المحرم (ربع رأسه) فإنه يلزمه به دم سواء كان بالموسى أو بالنورة وكذا لو حلق ربع لحية وإن كان أقل من الربع تصدق بنصف صاع من بر أو بصاع من تمر أو شعير وكذلك ان طيب أقل من عضو (وان قتل) بالسكون للوزن أى المحرم (صيداً) أى حيواناً ممتنعاً بقوائمه أو بجناحه متوحشاً بأصل الخلقة بأن كان توالده وتناسله في البر (وإن أشار) المحرم أيضاً الى الصيد فقتله الغير بسبب إشارته (أو عليه) أى على الصيد (دل) بالسكون أيضاً للوزن أى المحرم وشرطها أن لا يكون المدلول عالماً بمكان الصيد وان يتصل القتل بهذه الدلالة لان مجرد الدلالة لا توجب شيئاً وان بقى الدال محرماً عند اخذ المدلول وان يأخذه المدلول قبل ان ينفلت فلو صاده ولم يقتله حتى انفلت ثم اخذه بعد ذلك فقتله لم يكن على الدال شيء

قيمته كقطع أشجار الحرم مباحة إلا إذا جف وتم (قيمته) أى الواجب حينئذ قيمة ذلك الصيد وهي ما قومه عدلان في مقتله أو أقرب مكان منه (كقطع أشجار الحرم) بالسكون لضرورة الوزن فان ذلك موجب لقيمته يتصدق به على الفقراء (مباحة) حال من الأشجار أى هى مما ينبت بنفسه وليس من جنس ما ينبت الناس ويستوفي فيه أن يكون مملوكاً لانسان أو لم يكن، قال في شرح الدرر وهو ما نبت بنفسه وليس من جنس ما ينبت الناس ويستوى فيه أن يكون مملوكاً لانسان بأن ينبت في ملكه أو لم يكن حتى قالوا فى رجل نبت في ملكه أم غيلان فقطعها انسان فعليه قيمتها

لما لكها وعليه قيمة أخرى لحق الشرع (إلا إذا جف) أي يبس ذلك الشجر
النابت في الحرم فقطعه انسان فانه يجوز ولا شيء عليه لأنه ليس بنام واستحقاق
الأمن من القطع باعتبار النمو والزيادة (وتم) بالتاء المثناة الفوقية أي فرغ
الكلام على أركان الاسلام الخمسة بما هو على وجه الاختصار إرشاداً وتعليماً
للمبتدئين من الصغار وتتمام هذه الأبحاث المذكور في المطولات

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْهِدَايَةِ أَقُولُ فِي الْمَبْدَأِ وَالنِّهَايَةِ

(والحمد) أي كل حمد (لله) سبحانه وتعالى (على الهداية) أي الارشاد والتوفيق
(أقول في المبدأ) أي ابتداء هذا النظم (والنهاية) أي نهايته والذراع منه
وَإِنِّي عَبْدُ الْغَنِيِّ النَّابِلِيُّ أَصْلَحَ لِي رَبِّي أَخِيرَ النَّفْسِ

(وإنني) أي ناظم هذه الأبيات (عبد الغني) بن اسماعيل بن عبد الغني بن
اسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن اسمعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن
عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الدين بن جماعة المقدسي (النابلي) (الدمشقي
(أصلح لي ربي) أي مالكي وخالقي (أخير النفس) بفتح الفاء أي النفس الأخير
الذي تخرج الروح بخروجه والمراد أن يكون أحسن أعماله عند لقاء ربه
بِحُرْمَةِ الْمَبْعُوثِ مِنْ عَدْنَانَ مُحَمَّدٍ مِنْ جَاءَ بِالْفِرْقَانِ

(بحرمة) النبي (المبعوث) من الله تعالى إلينا (من) ذرية (عدنان) وهو من
أجداد النبي صلى الله عليه وسلم (محمد) اسم نبينا ورسولنا صلى الله عليه وسلم
(من) أي الذي (جاء) من عند الله تعالى (بالترقان) وهو القرآن المجيد الذي
لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد

صَلَاةُ رَبِّنَا عَلَيْهِ وَعَلَى جَمِيعِ آلِهِ الْكَرَامِ النَّبَلَا

(صلاة ربنا) أي رحمته العامة والخاصة (عليه) أي على محمد صلى الله عليه وسلم

(وعلى جميع آله) أي اهل بيته المؤمنين به من حيث النسب ومن حيث الاتباع
(الكرام) جمع كريم من الكرم وهو ضد اللؤم والخسة (النبلا) بضم النون
مشددة وفتح الباء الموحدة جمع نبيل من النبل وهو الفضل والنابل هو
الحاذق بالأمر كذا في الجمل

وَصَحْبِهِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مُتَّقِي مَا غَسَلَ الصَّبْحُ ثِيَابَ الْفَسَقِ

(و) على جميع (صحبه) جمع صحابي وتقدم بيانه (من كل) بيان للصحب أولهم
ولآل (شهم) بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء قال في الجمل الشهم الذكي
الفؤاد (متقي) أي صاحب تقوى وهي استقامة الظاهر والباطن على الحق
الشرعي (ماغسل) أي مدة غسل (الصباح) وهو الفجر الصادق ويسمى ابن
ذكا وذكا بالضم والقصر الشمس (ثياب) جمع ثوب (الفسق) أي الظلمة
والفاسق الليل، وفي الكلام استعارة الغسل لإذهاب نور الفجر سواد الليل
واستعارة الثياب لظلمة الليل فهي استعارة بالسكنية شبه الصباح بالماء وحذف
المشبه به وهو الماء وذكر المشبه وهو الصباح وذكر الغسل استعارة تخيلية
لأنها شيء من لوازم المشبه به المحذوف وذكر الثياب ترشيح للمشبه به لانه
مما يلائمه والله اعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . وهذا آخر ما اردنا
ذكره على هذه المنظومة من الشرح نفع الله تعالى به عباداه . وادام لهم التوفيق
والإفاده . انه سميع مجيب . بصير قريب . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليماً . وقد فرغنا منه نهار السبت اواخر جمادي الأولى من شهر
سنة خمس وتسعين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة
وأكمل التحية . وتم طبعه والله الحمد في غرة شعبان المعظم سنة ١٣٢٢ هجرية

فهرس كتاب رشحات الأقلام

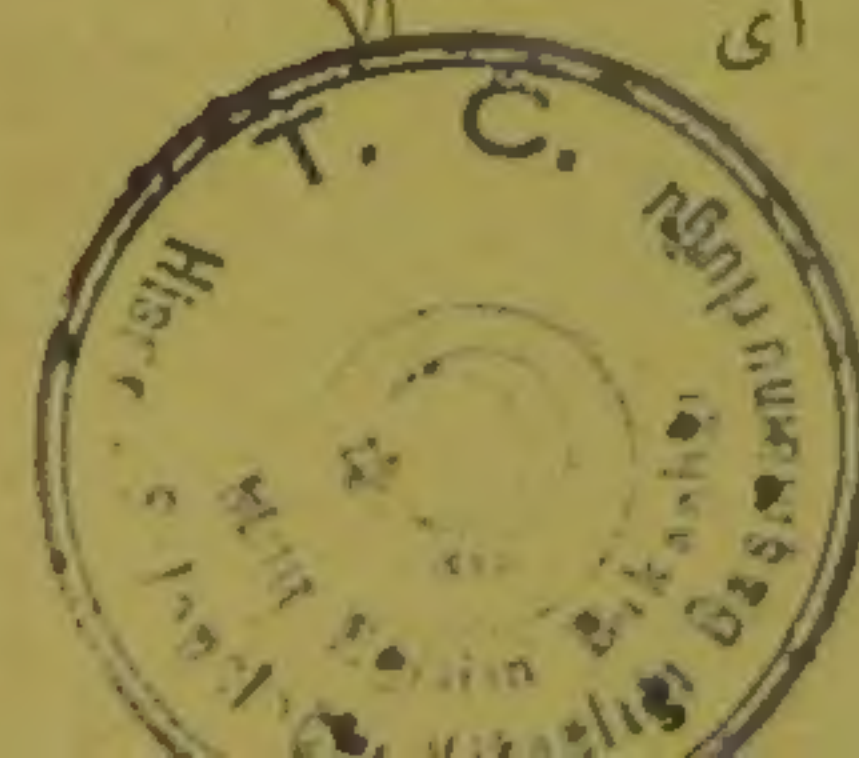
صحيحة

868	868	868	868
868	868	868	868
868	868	868	868
868	868	868	868

- ٢ خطبة الكتاب وبيان المقصود منه
 ٧ فصل (وهو الركن الأول) في أحكام الشهادات
 ٢٧ فصل (وهو الركن الثاني) في أحكام الصلاة
 ٦٢ فصل (وهو الركن الثالث) في أحكام الزكاة
 ٧٦ فصل (وهو الركن الرابع) في أحكام صوم رمضان
 ٨٦ فصل (وهو الركن الخامس) في أحكام الحج

جدول الخطأ والصواب الواقع أثناء طبع الكتاب

ص	س	خطأ	صوابه	ص	س	خطأ	صوابه
١٦	١٨	وهو	وهو	٤٠	٥	وحشي	وخفي
١٧	١٤	وأمره	وأمر	٤٠	٠٨	وجوبا	وجوبا
١٧	١٦	وأنهم	وأنهم	٤٢	١٤	العورة	العورة
١٩	١٢	الاعراض	الاعراض	٤٢	١٤	التكبير	التكبير
٢٥	٠٥	شادو	شادوا	٤٢	١٦	أدائها	أداؤها
٢٦	٢١	الدين هو	الدين الذي هو	٤٤	١٠	ركنه	ركنيه
٢٨	٥	أولزمهم	أولزمهم	٤٩	١٧	أذنه	أذنه
٣٢	٣	الوجه	الوجه	٥٥	١٤	والقعود	والعبد
٣٦	٣	والدم	والدم	٦٤	١٨	الحول	الحول
٣٦	٦	بدو	بدو	٨٥	٠٥	لذلك	كذلك
٣٦	٢١	أو مستقليا	أو مستقليا	٨٧	١٥	وإياها	وإياها
٣٧	٥	الجار	الجار	٨٩	٠١	أي	أي
٤٠	١	نجس	نجس				



6406

